الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري
قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رقم التسجيل .....
الرقم التسلسلي........

دور الثقافة البيئية في حماية البيئة الحضرية

دراسة ميدانية بمدينة عين اعبيد

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة

من إعداد الطالب: رضوان صالح محمد

إشراف: أ.د / عبد العزيز بودن

أعضاء لجنة المناقشة

تاريخ المناقشة/.......................

أ.د.اسماعيل بن السعدي	جامعة منتوري قسنطينة	رئيسا
أ.د.عبد العزيز بودن	جامعة منتوري قسنطينة	مشرفا ومقررا
د. ياسمينة غضابنة	جامعة منتوري قسنطينة	عضوا
د. نجيب بولماين	جامعة منتوري قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية : 2010-2011

كلمة شكر و تقدير

أشكر الله سبحان وتعالى الذي أعانني على إنهاء هذا العمل المتواضع وأتوجه بجزيل الشكر و فائق الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور : **عبد العزيز بودن** الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة وعن كل ما أسداه لنا من تفهم وعلى نصائحه وتوجهاته، فكان لنا نعم الناصح ونعم المعين.

كما أشكر كل من أمدني بعونه من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.واخص بالذكر الأستاذ الدكتور صالح فيلالي

فهرس الموضوعات

مقدمة :

الباب الأول : الإطار التصوري والنظري للدراسة

الفصل الأول: موضوع الدراسة .

الفصل الثاني: المداخل النظرية لدراسة البيئة.

الفصل الثالث : مشكلات تلوث البيئة الحضرية وأساليب الحماية .

الفصل الرابع: الثقافــــــــــة البيئيـــــة.

الباب الثاني :الإطار المنهجي والميداني للدراسة.

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

الفصل السادس : تكميم وتحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة

مقدمة

مما هو متفق عليه أن أحد أبرز القضايا والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحالي هي المشكلات البيئية، حيث أصبحت قضية تفرض نفسها وتشغل بال العلماء والمخططين والباحثين في مختلف ميادين البحث.

وعليه فقد شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بالبيئة الحضرية على وجه الخصوص كونها أصبحت المركز الرئيسي لعوامل التلوث ومصادره.

ورغم اختلاف المشكلات البيئية داخل المدن، من مدينة إلى أخرى وذلك استنادا إلى ظروفها الطبيعية وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية ونظمها الاجتماعية ،إلا أن هناك مشكلات عامة تعاني منها أغلب المدن، خاصة في الدول الفقيرة والنامية ، وعلى رأسها مشكلة التلوث وما يترتب عنها من آثار بالغة السوء، ما لم تتخذ الإجراءات المناسبة والأساليب الكفيلة لحمايتها ومحاصرة الأسباب المؤدية إلى هذا التدهور.

والمدينة الجزائرية كغيرها من مدن العالم الثالث تعاني من ظاهرة التلوث رغم اختلاف حدته ومظاهره من مدينة إلى أخرى.

ورغم الجهود والمحاولات الساعية لمواجهة هذه المشكلة، خاصة من طرف الدولة بمختلف أجهزتها سواء المركزية أو المحلية ، غير أنها تبقى غير كافية ،كون مشكلة التلوث قضية مجتمعية وبالتالي فان هذه الإجراءات والأساليب لن تحقق الأثر المرجو منها، ما لم يساندها وعي بيئي لأفراد المجتمع.

وهذا ما أشارت إليه مختلف العلوم السلوكية والاجتماعية ومنها علم الاجتماع البيئي ، حيث تؤكد على ضرورة تغيير سلوك الأفراد والجماعات في تعاملهم مع الوسط الذي يعيشون فيه. وهو تأكيد على دور الثقافة البيئية، بما تعنيه من وعي أفراد المجتمع بمسؤوليتهم تجاه البيئة مهما كان مستواها.

ومن هذا المنطلق، فان لسكان المدن دور محوري في مواجهة مشكلة التلوث لأجل العيش في بيئة حضرية صحية، تجنبهم العديد من الآفات والمشاكل الاجتماعية والصحية.

ومن أجل هذا دفعتنا المبادرة العلمية وروح البحث إلى معالجة هذا الموضوع:- دور الثقافة البيئية في حماية البيئة الحضرية – وذلك باتخاذنا مدينة عين أعبيد كنموذج لهذه الدراسة وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

-الباب ألأول:

وجاء تحت عنوان الإطار ألتصوري النظري للدراسة ويضم 4 فصول:

- الفصل الأول:

وتناولنا فيه موضوع الدراسة والخاص بـ : إشكاليـــة الدراســـة ،أهمية ومبررات اختيار الموضوع ،أهداف الدراسة ، المفاهيم الأساسية المستخدمة والدراسات المشابهة.

-الفصل الثاني :

وجاء تحت عنوان المداخـل النظريـة لدراسـة البيئـــة، وتناولنا فيه مختلف المدارس المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة بالإضافة إلى الاهتمام العالمي والعلمي بالقضايا البيئية. وفي الأخير تطرقنا إلى المداخل السوسيولوجية لدراسة البيئة.

-الفصل الثالث :

وجاء تحت عنوان مشكلـــة تلوث البيئـــة الحضريـة وأساليب الحماية ، وجاء فيه العوامل المنشاة للتلوث داخل الوسط الحضري ، ثم انتقلنا إلى تحديد الأساليب المنتهجة للحد من هذه الظاهرة وذلك بالتطرق إلى الأسلوب التشريعي والتنظيمي والأسلوب المؤسساتي .

-الفصل الرابع :

والذي جاء تحت عنوان الثقافـــة البيئيـــة، وجاء فيه تأكيد على الثقافة البيئية كأسلوب حماية البيئة، عناصر الثقافة البيئية، أبعاد الثقافة البيئية ومعوقاتها، المؤسسات الاجتماعية والثقافية البيئية .

- الباب الثاني:

جاء بعنوان : الإطار المنهجي والميداني للدارسة ، وقسم إلى فصلين :

الفصل الخامس :

وخصص للإجراءات المنهجية للدراسة ،حيث تم تحديد مجال الدراسة والمنهج المتبع وتحديد العينة وكيفية اختيارها و الأدوات التي تم الاعتماد عليها.

الفصل السادس :

وجاء بعنوان تكميم وتحليل البيانات ونتائج الدراسة، وتم تقسيمه إلى جزأين، الجزء الأول خاص بتكميم وتحليل البيانات الميدانية والجزء الثاني يتعلق بنتائج الدراسة والقضايا التي تثيرها، وأخيرا الخاتمة العامة مع وضع المراجع وملاحق.

البــــاب الأول

الإطـــار التصوري والنظـــري للدراســـة

- الفصل الأول: موضوع الدراسة
- الفصل الثاني: المداخل النظرية لدراسـة البيئـــة.
- الفصل الثالث: مشكلات تلوث البيئة الحضرية وأساليـب الحمايــة.
- الفصل الرابع: الثقافة البيئيـــة.

الفصـــــل الأول

موضوع الدراســة

1-إشكالية الدراســــــة.

2-مبررات وأهمية اختيار الموضوع.

3-أهداف الدراســــــة .

4-المفاهيم المستخدمــــة في الدراســــة .

5-الدراسات المتشابهـــــة.

1- الإشكاليـــة:

إن الاهتمام بسلامـة البيئـة أصبح ضرورة حتميـة في وقتنا الحـالي، نظرا إلى المشــاكل العديدة التي مست الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والوضع المزري ،الذي وصلت إليه البيئـــة ،جراء التفاعل غير العقلاني للإنسان واستمراره في تحقيق مآربه و انجازاته الحضارية ،والتي كانت على حساب صحته وراحتـه، و لهذا أصبحت القضـايا البيئيـة من القضايا المحوريـة والتحديات الرئيسية التي تواجه مختلف الدول والمجتمعات، ومن هنا فرضت المسالة البيئيـة نفسـها فرضا وأصبحت تؤرق العلماء والمفكرين والباحثين الذين بدؤوا يدقون ناقوس الخطر لوقف هذا التدهور وبالتال ي أصبحت المشكلـة البيئيـة تأخذ بعدا استراتيجيا واهتمـــاما علميا وعالميا ، من خلال الدراسات والبحوث في مختلف ميادين البحث والعلوم ، كما أنشئت وزارات وهيئات وعقدت العديد من المؤتمرات ووقعت العديد من الاتفاقيــات والتي تعمل كلها علـى وضع أساليب و استراتيجيات لأجل حماية البيئة وصيانتها من التدهور ، كاستخدام التكنولوجيات الحديثة ووضع إعتمـــادات ماليــة كافية وسن قوانيـــن وتشريعات ردعية .

والواقع الحالي يؤكد أن الوسط الحضري أو المدينة كنظام بيئي وبما تتميز به من خصائص والتي جاءت لتكون مكان ملائم للحياة والتحضر وبما تقدمه من مزايا لساكنيها اقتصــــاديا واجتماعيا وثقافيا، أصبحت تعاني من مشكلات خانقة، مست مختلف مجالاتها وتعد مشكلــة التلوث البيئي أبرز وأخطر المشاكل التي تعاني منها البيئـــة الحضرية ، رغم اختلاف حدته على اختلاف البلدان والمجتمعات وتنوع أشكاله من مدينة إلى أخرى.

والمدينة الجزائرية كغيرها من مدن العالم ، تعاني من هذه المشكلة الناجمة عن الأنشطــة البشرية المختلفة والتركز العالي داخل المدن ، مما أدى إلى تدهور بيئـــة المدينـــة ، من خلال البناءات العشوائية والتوسع العمراني وهشاشة البنيـــة التحتية وغياب المساحات الخضـــراء وتراكم النفايات في الشوارع وأمام المجمعات السكانية وما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع وخاصة الصحية منها ، بالإضافـة إلى تشويه صورة وجمال المدينة .

ومن ثم فان معالجة مختلف مظاهر التلوث يعد ركن من أركان النهوض بصحة البيئة الحضرية.

و رغم الدور الذي تقوم به الدولة بمختلف مؤسساتها وبإتباع أكثر الأساليب ملائمة وقدرة على مواجهة هدا التدهور البيئي، داخل المدن، إلا انه يبقى غير كاف نتيجة أن أفراد المجتمع ،هم أحد أسباب تشكيل هذه الأزمة وأول المتعرضين لتأثيرها .

هذا يعني أن غياب الوعي و الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع خاصة في الوسط الحضري هو أحد أسباب تلوث البيئة الحضرية ، نظرا لما تتميز به الحياة الحضرية من فتور في العلاقات الاجتماعية وسيطرت العلاقات الثانوية وطغيان الفردية والمصلحة الشخصية، وضعف الضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية لها الأولوية لدى اهتمام السكان.

وعلى هذا الأساس فان فهم المشكلات البيئية، ينبع من المعرفة الدقيقة لعلاقة الإنسان بالبيئة الحضريةِ، من خلال الموجهات الثقافية التي تحدد مسؤولي ة الفرد في هده العلاقة والتأثير فيها .

وهناك إقرار اليوم من قبل جميع المعنيين بالبيئة ،بالحاجة الماسة لخلق ثقافة بيئية ووعي بيئي، لدى عامة المجتمع، إدراكا منهم على أهمية العنصر البشري ودوره في تحسين البيئة.

ومن هذا المنطلق فان التفسيرات السوسيولوجية ومعالجتها لقضايا البيئة قد أعطت أهمية كبيرة للجانب القيمي أو الثقافة البيئية لما تنطوي عليه من أنماط السلوك وقيم ومعايير ومعتقدات وأفكار والتي يتعامل بها الأفراد مع بعضهم البعض ومع الوسط الذي يعيشون فيه، حيث أن نشر هذه الثقافة البيئية ، وترسيخها و الارتقاء بها من التجريد إلى الممارسة العملية بين أفراد المجتمع ، دور فعال في حماية البيئة، وأن يصبح السلوك البيئ ي جزء لا يتجزأ من أخلاق الإنسان وثقافة المجتمع، ومن ثم فقد أصبحت قضية التثقيف البيئي قضية أساسية وأصبح إدراك الفرد لدوره في مواجهة المشاكل البيئية و على رأسها التلوث داخل الوسط الحضري ، ضرورة حتمية وذالك من خلال اشتراك السكان، طوعا بطريقة مسئولة وفعالة في تحسين نوعية بيئتهم.

وبما أن الثقافة البيئية تتجلى في سلوك الأفراد وفي تعاملهم اليومي مع الوسط الذي يعيشون فيه فان مؤسسات التنشئة الاجتماعيِة سواء الرسمية وغير الرسمية بدءا بالأسرة إلى المدرسة والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام دور في إكساب المواطن سلوكيات بيئية سليمة من خلال

التركيز على الجانب التربوي والأخلاقي وحتى الروحي ، وبالتالي تجسيد هذه الثقافة على ارض الواقع.

وبناء على ما سبق ونظرا لما نشاهده يوميا من سلوكيات سلبية ، من قبل السكان في تعاملهم مع الوسط الذي يعيشون فيه، هو دليل على تدني مستوى الثقافة البيئية والوعي لدى السكان.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على واقع البيئة الحضرية بمدينة عين عبيد ومعرفة دور السكان سواء كأفراد أو جماعات وأسلوب تعاملهم مع مختلف مشكلات تلوث البيئية الحضرية .

وللإحاطة بجوانب الموضوع علينا تحديد تساؤلات الإشكالية والتي يكون تساؤلها الرئيسي

ما مدى مساهمة السكان في حماية الوسط الحضري من التلوث ؟

والتساؤلات الفرعية :

1 – ما هي أبرز مظاهر التلوث في منطقة البحث؟ ومن المسئول عن ذالك ؟

2- كيف يتعامل السكان مع تلوث بيئتهم الحضرية ؟

3– هل يتعاون السكان في التقليل من أثار التلوث في منطقة البحث؟ وما طبيعة هذا التعاون؟

- فروض الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية وتساؤلاتها تمت صياغة الفرضيات الآتية:

1- تعتبر النفايات الحضرية ابرز مظاهر التلوث في منطقة البحث .وهو دليل على مسؤولية السكان في تدهور بيئتهم الحضرية.

2- انحصار دور السكان على مجالهم الخاص، في تعاملهم مع مختلف مظاهر التلوث .

3- ضعف علاقات التعاون وظرفيتها في معالجة المشكلات البيئية .

2- مبررات وأهمية اختيار الموضوع:

تعتبر الدراسات البيئية، من بين الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين والدارسين في الآونة الأخيرة ،وذلك نظرا إلى المشاكل البيئية التي تتعاظم يوما بعد يوم ،خاصة داخل الوسط الحضري وعليه فان أهمية هذه الدراسة تكمن في الأزمة الحقيقية التي تعيشها مختلف المدن الجزائرية وذالك نتيجة المظاهر المختلفة للتلوث داخل المدن وهذا ما يلاحظ بالعين المجردة .

ومن ثم جاءت هذه الدراسة لتبرز واقع البيئة الحضرية واحد أهم أساليب حمايتها والمتمثل في الثقافة البيئية وما يلعبه هذا الجانب القيمي، من دور في توجيه سلوك الأفراد وضبط ممارساتهم اليومية، تجاه الوسط الذي يعيشون فيه.

وتتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة كون أغلب الأعمال العلمية في بلادنا، تركز على الجانب التقني والقانوني في مواجهة المشاكل البيئية داخل الوسط الحضري ،مع قلة الدراسات ذات التوجه السوسيولوجي وبالتالي فإن هذه الدراسة بمثابة معالجة سوسيولوجية لقضايا البيئة ،وتؤكد على أن علم الاجتماع يمكنه المساهمة في هذا المجال.

كما أن الدراسة الراهنة ضمن تخصص الباحث ولدى الباحث رغبة علمية في البحث في هذا المجال وهي بمثابة دعوة إلى النزول إلى الميدان للتعرف على واقع الوسط الحضري وأهمية الثقافة البيئية في الحفاظ على سلامته، من خلال الدور الذي يلعبه الأفراد والمجتمع، كما تم اختيارنا لهذا الموضوع، بسبب أن اغلب الدراسات المهتمة بالثقافة البيئية، تناولتها من منظور التعليمي وربطها بالمؤسسات التعليمية ،غير أننا نرى أنها يجب أن تكون موجهه لكافة شرائح المجتمع، لكي تحقق الأثر المرجو منها.

3- أهداف الدراسة :

كون أي بحث لا ينشأ من فراغ بل من خلفية في ذهن الباحث ،على طبيعة الموضوع .
ونظرا لما يكتسبه الموضوع من أهمية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق مجموع من المبتغيات، على رأسها الإجابة على تساؤلات الدراسة وذالك من خلال:

1- تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة تلوث المدن والعوامل المسببة له.

2- تسليط الضوء على واقع الثقافة البيئية في الوسط الحضري والتأكيد على الدور الذي يقوم به السكان ومساهمتهم في الحفاظ على بيئتهم وان مساهمتهم في حماية بيئتهم الحضرية لا تقل أهمية عن الدور الذي تقوم به مختلف المؤسسات والهيئات المكلفة بحماية البيئة الحضرية.

3- إعداد إطار نظري حول الثقافة البيئية والتي تعتبر احد الأساليب المنتهجة لحماية البيئة .

4- اكتشاف آفاق جديدة من المعرفة وفهم جوانب المسألة فهما عليما.

وذلك من خلال تطبيق المعارف النظرية والمنهجية المكتسبة، خلال سنوات الدراسة.

4 - المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم خطوة أساسية في البحث العلمي، خاصة في البحوث الاجتماعية كونها تشكل الحلقة التي ننطلق منها في تناول الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي . ولهذا سنقوم في هذه الدراسة بتحديد بعض المفاهيم التي لها علاقة بموضوع البحث وقد جاء الجهاز ألمفاهيمي من خمسة مفاهيم أساسية:

- الثقافـــــة .
- البيئـــــة .
- الثقافـــة البيئية .
- التلـــوث .
- البيئة الحضرية.

1-4 ماهية الثقافة:

جاء في لسان العرب معنى كلمــة ثقافـــة والتي اشتقت من الثقف ،ومن بين معانيها حــاذق فهم .

ويقال كذلك ثقفت الشيء أي ظفرت به، وثقفته بمعنى صادفته ومن بين معانيــها كذلك ثقف الشيء بمعنى سرعة التعلم ، وجاء تثقيف بمعنى تسوية وهو لفظ مشتق من الثقاف وهي الأداة التي يسوى به الرمح (. ابن منضور - 2003 ص 284 .)

ومن ثم فإن لفظ ثقافة يشير إلى الإدراك والوعي والفطنة والمهارة والتفوق والتهذيب والتعلم.

أما في اللغات الأوروبيـ ة فإن الأصل الاصطلاحي لكلمة ثقافـة مشتقـة من الفعل اللاتيني Coler″ ومعناه يغرس أو يعلم .(محمد عبد المعبودمرسي 1990.- ص6.)

غير أن المدلول العلمي يختلف كثيرا عن المعنى اللغوي ، ومن ثم فان الثقـــافـة لم تتخذ معنى محددا، إلا على أيدي الانتربولوجيين، حيث أصبحو ا يستعملونه ، للدلالة على كل ما صنعه شعب من الشعوب أو أوجده لنفسه.

وقد انتقل مفهوم "culture إلى العربية واتخذ اتجاهين، فهو يترجم إلى ثقافة أو حضارة .

أما الاستخدام في الحياة العامـة فإن المثقف هو الشخص الذي وصل إلى درجة من التمكن في بعض المجالات ،كالفن والموسيقى والأدب. (- سامية حسن الساعاتي 1983 - ص22)

والمتحضر هو الذي يسلك سلوكا يتلاءم مع البيئة التي يعيش فيها ويتميز بآداب سلوكيـــة راقية.

غير أنه لكي يكون الإنسان متحضرا لابد أن يكون مثقفا وهذا ما يذهب إليه الانتروبولوجيون كون الشخص إنسانا فهو مثقف، أي أنه هناك ثقافة بصورة عامة يملكها كل إنسان.

(محمد السويدي 1991ص.39)

أما اصطلاحــــا :

فقد وضعت تعريفات كثيرة جدا للثقافـة، أبرزها التعريف الكلاسيـــكي للانتروبولوجي البريطاني ادوارد تايلور حيث يقول: " الثقافة هي ذلك الكـل المـركب الذي يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق الاجتماعية والقانون والعادات الاجتماعية وغير ذلك من القدرات

والعادات، التي يكسبها الإنسان، بصفته عضوا في المجتمع" (- نيقولا.تيمـا شيف 1983.- ص 89.)

ورغم كثرة استخدام مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ، غير أنه من الصعب تقديم تعريف دقيـق ومتفق عليه لمفهوم الثقافــة، رغم السمة المشتركـة لمعظم التعــاريف المعطاة، عـلـى أنها تكتسب عن طريق التعلم و أن هذا التعليم يرتبط بجماعات اجتماعية أو بمجتمعات معينة .٠(محمد سويدي 1991 ص .44)

والثقافة على درجة كبيرة من التعقيد ، إذ تتضم ن نمط معيشة النـــاس وأساليبهم الفكريـة ومعارفهم ومعتقداتهم ومشاعرهم واتجاهاته م وقيمهم وأساليبهم السلوكية ، كما تشتم ل كـل ما يستخدمونـه من آلات وأدوات لإشباع حاجاتهم وتكيفهم مع بيئاتهم الاجتماعيــة والطبيعيـــة وحسن استغلال بيئتهم الطبيعية والسيطرة عليها. (حسين احمد رشوان 2002 ص154) بمعنى أنها كل العناصر التي أوجدها الإنسان من اجل التكيف وتحقيق التوازن بينه وبين العلم الطبيعي .

ومن ثم فالثقــافة ، هي بمثابة الأساليب السلوكيـة المكتسبـة بالتعلم والتي تنشا من التفـــاعل الاجتماعي للإفراد ويلبي مختلف احتياجاتهم وأن يتوافق هذا السلوك مع رغبات الآخرين وتوقعاتهم. (محمد الجوهري 1990 ص 98)

وهذا ما ذهب إليه مالك ابن نبي، إذ يرى أنها نظرية في السلوك أكثر منها ،أن تكون نظرية في المعرفة ويعرفها على أنها " مجمـــوعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا ،العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه ". (مالك بن نبي 1984 ص .74)

ومنه فقد أعطيت تعاريف كثيرة لمصطلح الثقافة ، من قبل علماء ينتمون إلى تخصصات مختلفة،كالانتروبولوجيا ، علم الاجتماع ،علم الإنسان وعلم النفس والاقتصاد والسياسة ...

كما يمكننا أن نصنف تعريفات الثقافة إلى عدد من الأقسام هي الوصفية والتاريخية والمعيارية والبنائيـــة.

أ- الوصفية: وهي تعريفات متأثرة بتعريف تايلور وهي تبرز محتويات الثقافة ، ويمثل هذا

النوع من التعاريف فرانز بواس الذي يعرف الثقافة بأنها: " كل مظاهر العــادات الاجتماعية في جماعة ما وكل ردود أفعال الفرد المتأثرة بعادات المجمــوعة التي يعيش فيها وكــل منتجات الأنشطة الإنسانية التي تتحدد بتلك العادات ".

ب- التاريخية : وهذا ما يوضحه رالف لينتون حيث يعرف الثقافة بأنها :الوراثة الكلية للجنس البشري كما تعني كذلك الصفوة المختارة من الوراثــة الاجتماعيــة. (- محمد سويدي 1991 ص 47.)

جـ - المعيارية : وهي التي تبرز القيم والمثل وعلى أنها أسلوب للحياة حيث نجد ويسلر يعرف الثقافة بأنها أسلوب حياة تتبعه الجماعة والقبيلة وهو يضم كل الإجراءات الاجتماعية المقننة... وثقافة القبيلة تتضمن مجموعة المعتقدات والإجراءات التي تتبعها القبيلة .

د- التعريفات البنائية: ويتضح فيها فكرة العلاقات التنظيمية المتبادلة بين مظاهر الثقافة المختلفة وهو ما نجده عند "جلن" الذي يرى أن الثقافة ، تتكون من عادات منمطة ومرتبطـــة وظيفيا ومنتشرة بين مجموعات بعينها من البشر تكون مجموعات اجتماعية معينة . (سامية حسن الساعاتي 1983. ص40)

-الثقافة والحضارة:

قلنا فيما سبق أن الثقافة بمعناها الاصطلاحي الانتربــولوجي الحديث قد _أرست بفضــل تايلور، الذي اقتبس هذه الكلمـة بعد تردد بينها ، وبين كلمة حضارة ، كونها اقل ارتباط بمفهوم التقدم في درجاته العالية.

و رغم استمرار العديد من الانتروبو لوجيين _ وعلماء الاجتماع ،خاصة الانجليز والأمريكيين اعتبــار المصطلحي ن مترادفين، سواء من حيث المـعنى الغوي أو من حيث المكونات والعناصر وهذا ما ذهب إلي ه عالم الاجتماع الأمريكي "أوجبرون" الذي يرى أن الثقافــة تنقسم إلى قسمين: ثقافـــة ماديـة تتجسد في المصنوعات من الأدوات والآلات التي تشكل تقنيات كل عنصر أو بالأحـرى هي كل ما شيده الإنسان من أشياء هي _ ما يطلق عليها لفظ حضارة بمعنى هي الشـق التقني من الثقافـة و تشتمـل كذلك ، على جوانب لامـــا دية والتـــي ترتبط بالقيم والأفكار وقواعد السلوك والاتجاهات والانجازات الفنية والفكرية.

ومنه فإن مصطلح الثقافة، يشمل الجوانب الروحية والمادية معا وهذا ما يعارضه العديد من العلماء مثال كلايد كلوكهن وتالكوت بارسونز ،الذين يرون أن أي عنصر مادي لا يعتبر في حد ذاته ثقافـــة ، بل الثقافة حسبهم هي القواعد والمبادئ التي يستند إليهــا هذا العنصر والأهداف التي ترتبط بوجوده .(محمد عبد المعبود مرسي ص 10 – 11.)

وفي موضوع التفرقة بين الثقافة والحضارة فإن ألفريد فيبر يرى أن الحضارة تقوم على استمرار التفكير والتقدم العقلي وبالتالي هي تمثل المجهود الإنساني في سبل السيطرة على عالم الطبيعة بوسائل عقلية في حين الثقافة تمثل الفلسفة والدين والفن فالحضارة تراكمية والثقافة غير تراكمية.

وفي هذا المجال فقد وضع العالم الانجليزي بوتومور تعرفيين متسقين لمصطلحي الثقــافة والحضارة وهذا بعد تحليله لأعمال فيبر حيث يرى أن الثقافة من المظــــاهر الفكرية للحياة الاجتماعية ،أما الحضــارة هي ذلك المركب الثقافي، الذي يشكل من خلال السمــات الثقافية السائدة في عدد معين من المجتمعات. (محمد السويدي 1991 ص23).

ويرى مصطفى الخشاب، أن المظاهر الثقافيــــة المادية والمعنوية، تتضافر في خلق النظم والتنظيما ت الاجتماعية ،التي تعتبر قلب الثقافة وهناك تجاوب بين الروحية والمادية في المجتمع، إذ يقول أن الحضارة هي التطبيق المادي للتراث الثقافي وهي المرآة التي تعكس لنا مقومــــات المجتمع وخصائصها العامة ومنه فإنه لا ضير أن نطلق لفظي الثقافة والحضارة على مفهومــا واحدا .(مصطفى الخشاب 1974. ص ص 109-110)

أما في وقتنا الحالي ، فإن لفظ حضارة لم يعد يستعمل استعمالا علميا ، إلا للإشارة إلى التراث المادي القديم ومشيدات الإنسان .

- الثقافة والمجتمع:

نظريا يمكننا التميز بين الثقافة والمجتمع رغم العلاقة الوثيقة بين المفهومين، فالمجتمع نسق من العلاقات المتداخلة التي يرتبط بها الأفراد ،هده العلاقــات الاجتماعي ة تنظمـــــهم وفق توجيهات ثقافيــة مميزة، فلا يمكن أن توجد ثقافات دون مجتمع، كما لا يمكن أن توجد مجتمعــات دون ثقافات. (انتوني غدنز 2005 ص 79)

وقد أدى هذا التميز بين المفهومين إلى صعوبة التميز بين ما هو ثقافي و ما هو اجتماعي نظــرا إلى الارتباط العميق والمتبادل بينهما على مستوى مختلف العلاقات والمواقف الاجتماعية ،فــإذا

كنا نفسر الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان تفسيرا اجتماعيا فأن طرق إشباع هذه الحاجات الاجتماعية يجب أن تنظمها الثقافـــة . (- محمد السويدي 1991 ص ص 29. 30)

وبمعنى آخر فإن العلاقات التي يرتبط بها الأفراد ، الذين يكونون المجتمع لا تتم إلا عن طريق وسيط هو الثقافة.

ومن ثم فانه يمكن التفرقة بين الثقـافة والمجتمع كون هذا الأخير يمكن إخضاع سلوك إفراده إلى الملاحظة المباشرة أو غير المباشرة في حين نجد الثقافــة تتمثل في طرق وقواعد النشاط اليومي والوظائف والنتائج المتصلة بالنشاط وهي التي توجه سلوك الأفـراد ، في المجتمع ،من خلال نسيج المعاني وعالم الأفكار. (محمد عبدالمعبود مرسي ، 1990 ص 13.)

ويرى احمد أبو زيد ، وجود اتجـــاهين في دراسة الثقافة والمجتمع ، يختلفان فــي نقطتين أساسيتين:

أ-الاهتمام بدراسة ملامح الثقافة في المجتمع ، يعني الاكتفاء بدراسة العادات والعرف والتقاليد والظاهرات الثقافية، كما تشاهد وتمارس في الحيات اليومية و تحليل العلاقات القائمة في دلك المجتمع.

ب- تختلف دراسة الثقافة عن المجتمع في الاعتماد على التفسيرات التاريخية والسيكولوجيـة ومحاولة رد الأفعال والمعتقدات إلى أصولها. (محمد السويدي 1991 ص 30 .)

ومن خلال ما سبق يتبين أن الثقافـــة في احد جوانبها هي سلوك تعليمي يتعلمه الأفراد كأعضاء في المجتمع الواحد وبالتالي فهي تظهر وتنمو في وسط اجتماعي بالضرورة والتي تعمل باستمرار على تدعيمه.

ويمكن أعطاء تعريف إجرائي للثقافة على أنها : **مختلف الاتجاهات والقيم والأفكار التي توجه سلوك أفراد أو جماعة ما أو مجتمع معين وتحدد أسلوب حياتهم.**

2-4 مفهوم البيئة:

لفظ البيئة في اللغة العربية مشتق من " بوأ " حيث جاء في لســان العـرب: أباءه منزلا :انزله ومكن له فيه. تبوأت منزلا : أي نزلته. (ابن منضور 2003 ص 544 .)

وقـــال الله تعالى : " والذين تبوءو ا الدار والإيمان " الحشر - الاية 9-
ومنه البيئة هي المكان الذي يتخذه الإنسان للإقامة ولهذا فإن البيئـة والباءة والمنزل هي مترافقات.

أما اصطلاحا:

فإن مفهوم البيئة ورغم وجود الكثير من التعريف فانــه يصعب تحديد مفهوم دقيق لها. ورغم وجود بعض التعريف التي تركز على الجانب الفيزيقي فقط مثل تعريف ' ألبي ' حيث يعرفها بأنها العوامل الطبيعية والكيميائية والبيولوجية المحيطة بالكائن الحي .

فمن خلال هذا التعريف نجد انه أشار إلى البيئـة الطبيعيـة وما تحتويه من ثروات واستثنى منها الكائنات الحية بما فيها الإنسان، وأخر يركز على الجانب الاجتمــاعي فقط كتعريف عاطف غيث الذي يوضح أن البيئـــة كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيها. (أحمد محمد موسى2007 ص 16)

وهذا التعريف نجده يقصد البيئة الاجتماعية والثقافية ورغم هذا فان اغلب التعاريف، تشمل الجوانب الفيزيقيـة والاجتماعيـة معا ،حيث تعرف بأنها: " الإطار الذي يعيش فيـــه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقــاته مع اقرأنه من بني البشر" (رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني 1979 ص24)

هذا يبن لنا أن البيئـة هي التي تمد الإنسان بما يحتاجه من مقومات الحياة وهو أشارة إلى الجانب الفيزيقي أو الطبيعي للبيئــة بما يحويه من موارد كما أشار إلى البيئـة الاجتماعيـة والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

كما تعرّف على أنها : الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها. (عبد الماجد عمر البحار: 1999 ص20).

وفي المعاجم الغربيــة فإن مصطلح البيئــــة Environnement يعني مجموعــة الظروف والمؤثرات التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيـها الإنسـان وهذا ما ذهب إليه مؤتمر ستوكهولم الذي أشار إلى أن البيئـة هي كـل شيء يحيط بـالإنسـان .(.. راتب السعود. 2004:ص 20.)

وما يلاحظ أن أغلب التعاريف، جاء فيها ذكر الإنسان وهو إشارة ضمنية إلى مكانة الإنسان فـي البيئة، لما يتميز به من صفات تميزه عن العناصر الأخرى.

من خلال التعاريف السابقة ، يتبين لنا أن مصطلح البيئــة، يتكون من العناصر الطبيعية سواء الحيـة أو غير الحية ، إضافة إلى العناصر المشيدة التي أقامها الإنسان ، خلال فاعله مع البيئة الطبيعية ، ومن ثم يمكن أن تحدد أبعاد البيئة إلى:

البيئة الطبيعية : وشمل الغلاف الجوي-الغلاف المائي – الغلاف الأرضي- إضافة إلى الكائنات الحية .المتمثلة في الإنسان والحيوان والنبات.

البيئة المشيدة : وهي الجزء الذي شيده الإنسان من مختلف مباني وطرق ومواصلات ومشاريع صناعية، إضافة إلى مختلف أشكال النظم الاجتماعي ة من عادات وتقاليد وقيم التي تنظم العلاقات الاجتماعية.

هناك مفهوم آخر مرتبط بالبيئة وهو الايكولوجيا Ecology ويرجع إلــى الكلمـة الإغريقيـة oikos وتعني البيت الذي يعيش فيه الإنسان متآلفا ومتكيفا مع بيئت ه المحلية. (محمد علي المكاوي 2005 .ص 22)

وهي العلم الذي يهتم بدراسة أماكن معيشـة الكائنات الحية وما يحيط بها وبكيفيــة استخـــدام الكائنات للعناصر المتاحة لها.

في حين أن علم البيئـة :هو تطبيق المعلومات المستقـاة من مجالات معرفية مختلفة ، فـــي دراســة السيطرة على البيئـــة ووقايـة المجتمعات من التأثيرات الضارة وتحسين نوعية البيئـة لتناسب حياة الإنسان.(عصام توفيق قمر و سحر مبروك . 2004.ص.18)

ومن خلال تحليلنا للتعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف إجرائي للبيئة عل ى أنها:
كل ما يحيط بالإنسا ن من مكونات حية وغير الحية ويستمد منها مقومات حياته في إطار علاقة تفاعلية ذات تأثير وتأثر.

3-4 الثقافة البيئية

من خلال تحديد مفهوم الثقافة وخاصة في بعدها السلوكي والبيئة بشقيها الفيزيقي والمشيد ومن منطلق أن الإنسـان بما يتميز به من خصائص وموجهات ثقافية ،يقوم بصياغـــة البيئـــة الطبيعية لأجل تحقيق حاجاته ومتطلباته وتحدد مسؤوليته في الحفاظ عليها وصيانتها، سواء عالميا أو محليا.

فقد جاءت الثقافــة البيئية كمفهوم مركب، يشير إلى دور الأفراد والجماعات في تعاملهم مع قضاياهم البيئية، ورغم أن هذا المفهوم ، قد جاء مع بروز المشكلات البيئيــة، فقد أشار إليــه الكثيرون بمصطلحات مختلفة كالتربية البيئية والوعي البيئي و القيم البيئية ومنهم من اعتبره الشق الغير نظامي من التربية البيئيــة ، كرشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني ،غير أننا نــرى أن مفهوم الثقافة البيئية، يظم ويشمل جل المصطلحات السابقــة ، وعلى هذا الأساس فان الثقافة البيئية بمفهومها الواسع ،هي اتجاه وفكر وفلسفة، تهدف إلى تسليح الإنسان بخلق بيئي، يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة في أي مجال من مجالاتها. (رشيد الحمد وسعيد صباريني 1979 ص 194).

وبالتالي فإن مفهوم الثقافة البيئيـ ة، مفهوم واسع، يصعب تحديده، ومن منطلق أن الثقافــة البيئيـة نابعة من الواقع البيئي للفرد والمجتمع، فإننا سنحاول تحديد المفهوم بما يتناسب والدراســة الحاليـة.

ومنه فإن الثقافــة البيئيــة هي عملية تعليمية تبرز علاقة الإنسان بالبيئـة ومختلـــف المشكلات البيئية . (إبراهيم عصمت مطاوع - 1995 ص 15) وهذا يؤكد على أنها تكتسب عن طريق التعلم والتي تسمح للفرد والمجتمع بمواجهة المشكلات البيئية.

كذلك الثقافة البيئية هي وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وبالتالي فهي مسؤوليـــة فردية وجماعية تهدف إلى حل المشكلات ومنع ظهور مشكلات جديدة . (إبراهيم عصمت مطاوع - 1995 ص15)

ومن منطلق أن الثقافــة ممارسة عملية وليست مجرد أفكار مجردة، فان الثقافـــة البيئية هي الموجه لسلوك الأفراد والمجتمع في مواجهة مختلف القضايا البيئيــة وهي التي تحدد السلوك البيـــئي المرغوب فيه، من وجهة نظر الأفراد والمجتمع. (نظيمة أحمد محمود سرحان2005 ص80).

والثقافة البيئية هي الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة الطبيعية والبيئة التي صنعها الإنسان، بما فيها المدن والقرى من خلال استثارة أفراد المجتمع لأجل تعديل ظروفهم البيئية. (عصام توفيق قمر و سحر فتحي مبروك 2004 ص218)

وهذا يشير إلى دور المواطنين في المشاركة في حل مشاكلهم البيئية وخاصة مشاكلهم المحلية سواء كأفراد أو جماعات .

ومن التعاريف التي توضح العلاقة بين السكان وبيئتهم ما قدمه روبنسون حيث يعرفها على أنها: توعية السكان بالبيئـة وتقويم اهتماماتهم بها والمشكلات المتصلة بها وتزويدهم بالمعلومات والحوافز التي تؤهلهم للعمل أفراد وجماعات ،على حل مشكلاتهم البيئية، وتكون مساهمتهم مستمرة وغير منقطعة.(صالح وهبي ابتسام العجمي 2003 ص 54)

ومنه فان الثقافـة البيئيـة ، تهدف إلى تغيير حقيقي، في سلوك الناس تجاه بيئتهم ، وإيجاد الشخصية المنضبطة ذاتيا ،لأجل تحسين نوعية البيئة التي يعيشون فيها.

مما سبق يتبين لنا أن الثقافة البيئية هي :

- عملية تتجلى في السلوك المستمر للإفراد والمجتمع، لأجل تغير وتحسين واقعهم البيئي.
- تعمل على مساعدة الأفراد والجماعات على تحسين سلوكهم تجاه البيئة بما يحفظ سلامتها.
- التأثير على مختلف المعتقدات والقيم و الاتجاهات والسلوك بما يتناسب والقضايا البيئية .
- عملية مستمرة مدى الحياة وتمس مختلف شرائح المجتمع ومواقعهم .

ومنه يمكن صياغة تعريف إجرائي للثقافة البيئية على أنها :

ألسلوك الذي يتعامل به الأفراد والجماعات ، مع الوسط الذي يعيشون فيه، سوء كان حضريا أو ريفيا والنابع من مختلف القيم والاتجاهات والأفكار، للمحافظة عليه وصيانته من التدهور.

4-4 التلـــــوث :

التلوث لغة يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه، حيث جاء في لسان العرب، أن كـــل ما خلطته ومارسته ،فقد لوثته كما تلوث الطين بالتبن و الجص بالرمـل ،ولوث ثيابه بالطين أي لطخها، ولوث الماء كدره.

أما اصطلاحا :

فان هناك إختلاف في تحديد مفهوم دقيق ومحدد للتلوث، كون كل عالم وباحث ينظر إليه من زاوية إختصاصه ،ورغم أن التلوث بدرجته الحالية جاء مع مجيء عصر الصناعة ، كون قبل هذه المرحلة كانت مخلفات النشاطات البشرية تستطيع الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية أن تستوعبه

،وبالتالي تستمر الدورة البيئية طبيعية، دون أن يمسها التلوث. (راتب السعود . 2004 ص51)
وقد ارتبط التلوث، بكل حديث عن البيئــة، حتى رسخ في الأذهان انه المشكلة الوحيدة ، كونه ظاهر للعيان ومشاكله ملموسة.

ومنه فقد عرف التلوث على أنه: كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئـة، بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية ، غير الحية مثل التربة والهواء والماء . (أحمد مدحت اسلام1990 . ص.17)

فهذا التعريف يشير إلى كل الإضرار والتغيرات التي تطرأ على مكونات البيئة، سواء الحية آو غير الحية.

كما يعرّف على أنه: كل تغير كمي أو كيفي، في مكونات البيئـــة الحية أو غير الحية لا تقدر الأنظمـة البيئيـة على استيعابــ ه ، دون أن يختل اتزانها. (- رشيد الحمد و صباريني 1979. ص120).

من خلال هذا التعريف يتبين لنا، انه هناك تغيرات تطرأ على عناصر البيئـــة، فتتغير خواصها سواء كميا بزيادة نسبة المادة عن المستوى الطبيعي ، أو كيفيا بإضافة مركبات أخرى للمادة غريبة عنها.

ورغم انه هناك عوامل ملوثة للبيئـة ليس للإنسان دخل فيها ، إلا أن اغلب أنواع وأشكال التلوث، من صنع الإنسان ومن ثم فان التلوث هو تلك التغيرات الناتجة عن تدخل الإنسان في الأنظمة البيئية.

بمعنى أن الإنسان وبما وصل إليه من تطور و تقـــانة وتطور صناعي وتمدن، كان له أثار سلبية على البيئة ،من خلال الدرجة العـــالية من التلوث، التي أصبحت تهدد وجوده على هذه الأرض.

ويعرف التلوث: على انه عبارة عن الفضلات، التي يطرحها الإنسان في البيئـــة المحيطة به ، والتي تسبب الأذى للمجتمع، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . (أيمن سليمان مزاهرة وعلي شوابكة 2003ص 105)

ومن خلال هذا التعريف تتبين لنا أن احد أسباب تلوث البيئة الحضرية أو الريفيــة ،هم أفراد المجتمع بتصرفاتهم غير المسؤولة ، من خلال إلقاء النفايات بمختلف أنواعها في الأماكن غير المناسبــة مما يعود عليهم بأضرار صحية واجتماعية .

وللوقوف أكثر على المفهوم، نشير إلى مستويات التلوث الذي يصيب المكونات الأساسية للحياة ومتى يصبح مشكلة يجب معالجتها.

حيث هناك ثلاث مستويات للتلوث تختلف درجاته وتتباين مخاطره تبعا لحجم ونوعية الملوثات:

أ- التلوث المقبول : وهو هو درجة محدودة ومعقولة وبالتالي تعتبر طبيعية ولم تصل إلى حد المشكلة .

ب- التلوث الخطر: وهي الدرجة التي يتجاوز فيها التلوث الخط الآمن نضرا للكميات الهائلة التي تطرح في البيئة وبالتالي تصبح مشكلة يجب معالجتها .

ج- التلوث القاتل: وهي الدرجة التي يصل فيها التلوث ،إلى تدمير الأحياء وقد بدأت إرهاصات هذا النوع تلوح في الأفق. (راتب السعود 2004، ص 57)

كما أن مظاهر التلوث هي: تلوث الهواء –تلوث الماء – تلوث التراب – التلوث الضوضائي – التلوث البصري.

وفي ضوء ما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي للتلـــوث على: " أنـــه: **هو تلك التغيرات التي تطرأ على أي نضام بيئي بفل مختلف النشاطات الإنسانية وما تفرزه من نفايات بحيث يختل توازنه ".**

5-4 مفهوم البيئة الحضرية:

يعتبر مفهوم البيئة الحضرية من أكثر المفـــاهيم التي إختلف في تحديدها البــــاحثون والمتخصصون ،خاصة في الدراسات الحضرية. ومن منطلق أن الوسط الحضري هو الوســـط الذي يعيش فيه الإنسان المتحضر ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاتـــه مع أقرانـــه من البشر، بمعنى انه الوسط الذي شيده الإنسان المتحضر من خلال تفاعله مع البيئـــــة الطبيعية، لأجل خلق بيئة ملائمة لحياته وضمان إستمرار يته وسلامته.

وفي إطار إعطاء تعريف واضح وشامل، للبيئة الحضرية يتبين أنه لا يختلف عن الاستخدامات الشائعة لمفهوم المدينة والتي يتبين أن هناك إختلاف بين العلماء والباحثين في تحديد مفهومها ، كون كل عالم له توجهه واختصاصه ، فمنهم من فسرها على الأساس

الايكولوجي ومنهم من تناولها من خلال الثنائيات تقابل بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي ومنهم من فسرها في ضوء القيم الثقافية.

ومن ثم فان المدينة من الناحية السوسيولوجية عبارة عن فكرة مجردة لكن العناصر التي تتكون منها هي بمثابة موجودات شخصية وللمدينة تكامل وظيفي بين عناصرها المختلفة ،على هيئة وحدة كلية وقد تبين أن لها عدة وظائف رغم اختلاف هده الوظائف من مدينة إلى أخرى.(غريب محمد السيد. 2006 .ص81) .

ولأجل الإلمام بهذا المفهوم سنحاول إعطاء بعض التعاريف . حيث تعرف المدينة بطرق إحصائية أو كمية ،حيث تشير إلى أن كثافة أكثر من 1000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينـــة كما أن بعض الهيئات الدولية تشير إلى أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة يعتبر مدينة، حيث نجد في أمريكا أكثرمن 2500 نسمة يشكلون مدينة و في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يشكلون مدينة (غريب محمد السيد 2006ص 76).

أما في الجزائر فان ما يفوق 5000 نسمة وان يكون منهم أكثر من 1000 نسمة يشتغلون في غير النشاط الزراعي يعتبر مدينة(محمد السويدي. 1984 ص76).

وهذا يبين لنا أنه هناك اختلاف من بلد إلى أخر في اعتماد المؤشر الإحصائي والكمي لتعريف المدينة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كعامل وحيد في تحديد مفهوم المدينة وتعرف المدينة قانونيا وإداريا أنها المكـان الذي يصدر فيه اسم المدينــة عن طريق وثيقــــة رسمية الصادرة عن السلطات العليا(غريب محمد السيد 2006 ص76) .

وإذا رجعنا إلى التراث السوسيولوجي فإننا نجد الكثير من علماء الاجتماع ،الذين حاولوا التمييز بين ما هو ريفي وما هو حضري ، حيث يرى بارك أن المدينة بالإضافة لكونها تجمعات للناس بما تحتويه من مباني وشوارع ومجموعة من النظم والإدارات ، فإنها اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد ، بمعنى أنها بناء فيزيقي صنعه الإنســـان وذات طبيعة إنسانيـــة . (محمد عاطف غيث 1982 ص29).

أما ماكس فيبر فيرى أن المدينة منطقة إقامة السكان ،تتميز بالكثافة إلى درجة يفتقر فيها التعارف المتبادل بين الناس ويركز على المؤشر الاقتصادي، حيث يرى فيها اعتماد السكان على التبـادل والتجارة حيث تشكل السوق جزءا أساسيا في حياة النــــاس. (محمد عاطف غيث 1982ص ص 132.131).

والمدينة عند لويس ورث يركز فيها على ثلاث متغيرات أساسيـــة هي الحجم و الكثافـــة واللاتجانس ، حيث يعتبرها مقر دائم للإفراد يتميز بالكثافة السكانية والكبر نسبيـــا وتختلف أنماطها الوظيفية مما ينعكس على العلاقات بين الأفراد حيث تكون غير شخصية وسطحيــة ونفعية .(محمد عاطف غيث 1982ص ص 132.129).

وهذا ما يفسر ضعف العلاقات الاجتماعية بين السكان والت ي تصبح وسيلـــة لتحقيق الغايات ما يؤدي إلى ضعف الضبط غير الرسمي القائم على العرف والتقاليد المشتركـــة، والاتجاه نحو الضبط الرسمي. و من أبرز الذين كتبوا حول المدينة: سوركين و زيمرمان وقد استطاعا، أن يتوصلا إلى وضع مجموعة من الخصائص تتميز بها المدينة:

1-المهنة: المجتمع الحضري يقوم على تنوع المهن، فغالبية السكان يعملون في الصناعة و و التجارة والحرف و التبادل والإدارة بمعني يعمل سكان المدينة في كل الأعمال غير الزراعة.

2- البيئة: سكان المدينة بعيدون عن الطبيعة و البيئة عندهم اصطناعية تتمثل في البناءات والمصانع والمؤسسات على اختلاف وظائفها.

3- حجم المجتمع وكثافة السكان: تتميز المجتمعات الحضري بالكثافة السكانية المرتفعة وكبر الحجم نسبيا.

4 - تجانس ولا تجانس السكان:يتميز سكان الحضر بأنهم اقل تجانسا وتشابها وذلك في السمات النفسية والعرقية أو الاجتماعية.

5 - التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي: ويظهر مفهوم الطبقية بوضوح، في المناطق الحضرية ،حيث ترتكز انساق التدرج الطبقي على العلاقات الثانوية.

6 - التنقل أو الحراك الاجتماعي: يعتبرا لحرا ك بإشكاله المكانية والمهنية والاجتماعية أكثر كثافة.

7 -نسق التفاعل: المجتمع الحضري يتميز بكثرة الاتصالات و لكن مع ذلك تسود المدينة العلاقات الشخصية التي تتسم بالسطحية و والشكلية والنفعية، فالإنسان يتفاعل في المدينة كرقم وكعنوان وليس كشخص. (السيد عبد العاطي السيد 2003 ص ص69.73.)

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن الوسط الحضري يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الوسط الريفي سواء فيزيقيا أو إنسانيا ومنه يمكن أعطاء تعريف إجرائي للبيئة الحضرية على أنها : **مجال جغرافي تقطنه جماعات سكانية تتميز بكثافة عالية ودرجة من اللاتجانس يمارسون نشاطات صناعية وخدماتية ويرتبطون بثقافة حضرية مشتركة.**

5- الدراسات المشابهة :

نظرا لأهمية مسالة تلوث الوسط الحضري من جهة ، ودور الأفراد والجماعات في حماية البيئة من جهة أخرى، فقد تناول الموضوع العديد من الباحثين بالدراسة ورغم أن كل باحث ينظر إليه من زاوية، فإننا سنتناول عدد من الدراسات والتي نرى أنها قريبة من الدراسة وهي :

أ - الدراسات التي عالجت تلوث الوسط الحضري:

الدراسة الأولى : عبد الرؤوف الضبع 1996-1997

المشاركة الاجتماعية والحد من أخطار التلوث البيئي

وهي دراسة ميدانية بمنطقة حلوان الصناعية .

وجاءت هذه الدراسة للتأكيد على دور المشاركة الاجتماعية، في حل مشكلات التلوث البيئي وفي تحديده للمشكلة البحثية للدراسة ،وضع الباحث مجموعة من الأسئلة، لأجل تحديد أبعادها وكانت صياغتها على النحو التالي :

- ما مدى التفاعل بين الجهود الحكومية وجهود المشاركة الفردية ولاجتماعية في الحد من أثار التلوث البيئي ؟

- إلى أي مدى يرتبط الوعي الصحي بأخطار التلوث ارتباطا ايجابيا مع ارتفاع المستوى الاقتصادي والوعي الاجتماعي للسكان ؟

- هل يرتبط مستوى المشاركة الاجتماعية بالحد من أخطار تلوث البيئ ة ارتباطا ايجابيا بارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ؟

- هل توجد علاقة بين انخفاض مستوى المشاركة الاجتماعية في الحد من أخطار التلوث البيئي وزيادة معدلات هذا التلوث؟

- هل توجد علاقة بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية في الحد من أخطار التلوث؟

وإستعان الباحث بالمنهج التحليلي، للوقوف على حدود التلوث البيئي، الذي تعاني منه منطقة البحث والوقوف على مدى وعي السكان، بأخطار التلوث والتفاعل بين الجهود الأهلية والحكومية في مكافحة أثار التلوث.

وقد اختار الباحث عينة عشوائية ، عددها 500 من أرباب الأسر، تتراوح أعمارهم بين 30 و 65 سنة ،بمنطقة حلوان، استوفى منها 442 وهي الحالات التي خضعت للدراسة.

وقد تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين نوفمبر 1996 حتى جانفي1997

أما الأدوات المستخدمة فقد استعان الباحث بصحيفة استبيان لجمع البيانات والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة تغطي المحاور الأساسية للبحث.

وقد توصل الباحث إلى نتائج عامة تمثلت في :

- أن البيئة الحضرية مازالت تعاني من مظاهر تلوث السطح والهواء .

- أن هناك تفاعل بين الجهود الحكومية والأهلية في مواجهة مظاهر التلوث وبمعنى أوضح أن الاستجابة الأهلية فعالة في مساندة الجهود الحكومية وضرورية لها في مجالات التلوث بصوره المختلفة .

- أن المستوى التعليمي والمهني والاقتصادي يرتبط ارتباطا ايجابيا، بأساليب المحافظة على نظافة البيئة والحد من أثار التلوث.

- أن الجامعات وإسهامها الأكاديمي وكذالك وسائل الإعلام لها دور فعال في مواجهة مظاهر التلوث .

- أن المشاركة الاجتماعية في مواجهة أخطار التلوث ترتبط بمجموعة من العوامل وهي :

- المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

- مستوى الوعي الاجتماعي بأخطار التلوث.

- مساندة الجهود الحكومية الساعية للتقليل من أخطار التلوث.

- تقدير جهود المشاركة الاجتماعية لدى الجهات الحكومية المسؤول ة عن اتخاذ الإجراءات للحد من التلوث .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في تناولها مشكلة التلوث البيئي في الوسط الحضري وذالك بإجراء الدراسة في احد الأحياء الحضرية، كما تطرق الباحث إلى دور السكان في مواجهة هذه الأخطار.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة تساؤلات الدراسة وبناء الاستمارة ومناقشة نتائج الدراسة.

- الدراسة الثانية: رادف لقمان 2006-2007

مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية بمدينة قسنطينة.

دراسة ميدانية بحي قدور بومدوس.

وقد تطرقت هذه الدراسة، لشكل من أشكال التلوث البيئي وهو تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية ، وقد وضع الباحث مجموعة من الأسئلة ، لتحديد أبعاد المشكلة البحثية والتي جاءت على النحو التالي :

-ماهي ابرز مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية ؟

- ما هي مصادرها؟

- ماهي الآثار المترتبة على هذه المشكلات ؟

- ماهي أساليب مواجهة التلوث بالنفايات المنزلية ؟

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وذالك باستخدامه لطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وقد اختار الباحث عينة عشوائية منتظمة ،ممثلة في 64 أسرة من المجتمع الكلي للدراسة وقد تمت الدراسة الميدانية ،في الفترة الممتدة 10جوان 2006 إلى 10 سبتمبر 2006

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عامة متمثلة في :

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين تزايد معدلات النفايات المنزلية وتزايد معدلات تدهور البيئة الحضرية .

- هناك علاقة ارتباطيه بين تلوث البيئة الحضرية وانتشار الأمراض .

- تشويه المحيط بالنفايات المنزلية يرتبط بسوء التسيير .

- للمشاركة الاجتماعية دور كبير في مواجهة التلوث بالنفايات المنزلية .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة ،في احد مظاهر التلوث وهو التلوث بالنفايات المنزلية وذالك في حي بمنطقة حضرية، كما تطرق الباحث إلى احد أساليب مواجهة هذه المشكلة وهو المشاركة الاجتماعية .

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة، أنها تناولت مظهر واحد من مظاهر تلوث البيئة الحضرية ،كما أن الدراسة تمت في مدينة كبيرة، في حين أن الدراسة الراهن ة، تمت في مدينة صغيرة وبالتالي فهي تختلف في المجال البشري والمكاني.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري وبعض الإجراءات المنهجية.

ب- الدراسات التي تطرقت إلى أحد أبعاد الثقافة البيئية:

الدراسة الثالثة :

أشرف الألفي سنة 1997

القيم البيئية لدى طلاب الكليات.

تمت الدراسة بكلية التربية بدمياط وكلية التربية بالمنصور ة.

وقد جاءت الدراسة، لتلقي الضوء على دور برامج التربية البيئية ودورها في تحقيق وإكساب المتعلمين، قيما بيئية نحو حماية البيئة.

وقد حدد الباحث مجموعة من الأسئلة لتحديد المشكلة البحثية وكانت على النحو التالي

التساؤل الرئيسي:

- ما هي القيم البيئية لدى طلاب كليات التربية؟

ويتفرع السؤال إلى التساؤلات التالية :

- ما مدى توفر القيم البيئية لدى طلاب كليات التربية ؟

- إلى أي مدى تختلف القيم البيئية لدى طلاب كليات التربية باختلاف الفرقة الدراسية ؟

-إلى أي مدى تختلف القيم البيئية باختلاف الجنس؟

- إلى أي مدى تختلف القيم البيئية باختلاف التخصص الدراسي ؟

- إلى أي مدى تختلف القيم البيئة باختلاف التخصص الدراسي ؟

- ما المشروع المقترح لتنمية القيم البيئية لدى طلاب كليات التربية لإكسابهم مهارات تعليم القيم البيئية؟

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة .

وقد استخدم الباحث عينة من 284 طالب من التخصصات العلمية وشعبة التعليم الابتدائي وتمت الدراسة سنة 1997.

وقد إستعمل الباحث استمارة استبيان في جمعه للبيانات.

وقد توصل الباحث إلى النتاج التالية :

- إن هناك فروق دالة إحصائيا، بين طلاب السنة الأولى والسنة الرابعة، فيما يخص القيم الجمالية ومواجهة المشكلة السكانية.

- فيما لم تتحقق الفرضية، في كل من قيمة صيانة الموارد البيئية وقيمة حماية البيئة من التلوث ،حيث اتضح عدم وجود فروق بين الطلاب .

- وجود فروق دالة إحصائيا فيما يخص القيم البيئية بين الذكور والإناث حيث تأكد أن الإناث أكثر تمتع بالقيم البيئية على الذكور في اغلب القيم .

- اتضح أنه لا توجد فروق بين طلاب التخصصات الأدبية والعلمية في كل القيم البيئية.

وتوصل الباحث إلى تحقق الفرضية العامة ، على أن القيم البيئية تتوافر لدى طلاب كليات التربية .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة حيث تؤكد على الفرو قا ت الموجودة بين أفراد المجتمع فيما يخص مواجهة المشكلات البيئية ومنها مشكلة التلوث كما تطرقت الدراسة إلى علاقة الإنسان بالبيئة .

وتختلف مع الدراسة الراهنة أنها موجهة نحو المتعلمين فقط وهم طلاب الكليات فيما الدراسة الراهنة موجهة إلى مختلف أفراد المجتمع .

ويمكن الاستفادة من الدراسة الراهنة صياغة أسئلة الاستمارة وفي الجانب النظري للدراسة.

- الدراسة الرابعة : عبلة غربي 2008- 2009

التربية البيئية في المدارس الابتدائية.

دراسة ميدانية على مدارس مدينة قسنطينة

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تقوم به إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمتمثلة في المدرسة ودورها في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتم ع وخاصة المتعلمين.

وفي هذا الصدد قامت الباحثة بطرح مجموعة من الأسئلة، جاءت في سؤال رئيسي متمثل في :

ما هو واقع التربية البيئية في المدارس الابتدائية الجزائرية ؟

وأسئلة فرعية متمثلة في :

هل يؤثر غياب إعداد المعلمين وتكوينهم على تطبيق التربية البيئية في المدارس الابتدائية الجزائرية؟

- هل المواد الدراسية المقررة تأخذ بعين الاعتبا ر الوضع البيئي في الجزائر ؟

- هل تتوفر المدارس الابتدائية على الوسائل التعليمية لدراسة البيئة ؟

- هل الأنشطة اللا صفية المتعلقة بالتربية البيئية تطبق في المدارس الابتدائية الجزائرية ؟

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي وذالك للوقوف على واقع التربية البيئية في المدارس الابتدائية بمدينة قسنطينة .

أما فيما يخص العينة فقد استخدمت الباحثة عينة قصديه شملت 135 معلم وذالك بحصرها لكل المدارس المتواجدة بمدينة قسنطينة .

وقد استعملت الباحثة العديد من الأدوات لجمع البيانات متمثلة في الاستمارة والمقابلة وكذالك الملاحظة.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن أغلبية المعلمين لم يتلقو ا تكوين حول التربية البيئية ما انعكس سلبا على أداء المعلم وتحكمه في المواضيع المخصصة للتربية البيئية .

- أن المواد الدراسية المقررة لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع البيئ ي في الجزائر .

- هذه المدارس لا تتوفر على الوسائل التعليمية لدراسة البيئة .

- الأنشطة اللا صفية المتعلقة بالتربية البيئية لا تطبق في المدارس الابتدائية الجزائرية

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة كونها تؤكد على دور الأفراد والمجتمع في حماية البيئة سواء الطبيعية أو المشيدة ،كما تطرقت إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالبيئة ومشكلاتها .

واختلفت مع الدراسة الراهنة، أنها تعرضت إلى المشكلات البيئية، ككل بما فيها إستنزاف الموارد والمشكلة السكانية، كما أنها تناولت البيئة الطبيعية .

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري وبعض الإجراءا ت المنهجية.

الفصـــــــــل الثاني

المداخل النظرية لدراسة البيئة

تمهيد

1- المراحل التطورية لعلاقة الإنسان بالبيئة.

2- الاتجاهات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة.

2-الاهتمام العالمي والعلمي بالبيئة .

3- الاتجاهات السوسيولوجية لدراسة القضايا البيئية .

تمهيد:

حظيت البيئة باهتمام واسع عبر مختلف المراحل التطورية للمجتمعات وهذا ما إتضح من خلال التفسيرات المختلفة ،التي حاولت تفسير العلاقة بين الإنسان و الوسط الذي يعيش فيه، غير أنه في عالمنا اليوم أصبحت البيئة تعاني من العديد من المشاكل، التي مست النظام الايكولوجي ولهذا أصبح الاهتمام والمحافظة على البيئة وسلامتها ، ضرورة حتمية ومجال اهتمـــام الكثير من العلماء والمختصين بقضايا البيئة ، فعقدت العديد من المؤتمرات والندوات تبحث وتمحص،لأجل وضع الحلول والاستراتيجيات المناسبة للحد من هذا التدهور البيئي المتفاقــم يوم بعد يوم .

ولأجل فهم البيئة فهم علمي ودقيق، بكل عناصرها وتفاعلاتها المتبادلة ، كان لابد من العلماء والباحثين والمفكرين في مختلف التخصصات العلمية ،الخوض في هذه القضايا، لذا ظـــهر علم الاجتماع البيئي، كتخصص حاول إعطاء اتجاهات نظريـة ومداخل سوسيولوجيـة ،لأجل فهم العلاقة بين الإنسان ونظمه الاجتماعية مع البيئة.

1-المراحل التطورية لعلاقة الإنسان بالبيئة :

إرتبط وجود الإنسان على هذه الأرض بتعامله مع كل ما يحيط به في البيئة الطبيعية والاجتماعية وتأثرت حياته وارتبطت بمدى تمكنه من وقاية نفسه من أخطار الطبيعة وأضرارها، إما بإخضاعها لسيطرته ، فيؤث ر فيها وإما بالعمل على التكيف معها، ويسعى لتحقيق رفاهيته وتقدمه والتمتع بخيرات الأرض دون الإخلال بالبيئة من جهة وتحقيق ما يصبو إليه من تطور وتنمية من جهة أخرى

وقد مرت علاقة الإنسان بالبيئـ ة بمراحل تطورية ، يمكن أن نميز ثلاث مراحل من تاريخ تطور المجتمعات البشرية:

أ- مرحلة الصيد وجمع الغذاء:

وتشكل أطول فترة في تـاريخ الجنس البشري، حيث كان البشر يعتمدون على التنقلات والحركات الموسمية ،كما تمتاز هده المرحلة بانخفاض الكثافة السكانية وصغر حجم الجماعات وبدائية التقنيات وبساطة الأدوات التي يستخدمونها ، ويعتبر اكتشاف الإنسان للنار في هده المرحلة هو الشيء المؤثر على البيئة بسبب الحرائق التي تؤثر على الغطاء النباتي غير انه يمكن القول أن تأثير الإنسان على البيئة في هده المرحلة كان خفيف ومؤقت (صالح محمود وهبي وابتسام درويش 2003 ص47) .

ب- مرحلة الزراعة :

ظهر هناك تحول في علاقة الإنسان بالبيئـة بتذلي ل الحواجز التي تحول دون المزيد من الإنتاج ، كتخزين الماء وزراعة الأراضي والتربية الانتقائية للمواشي وهدا ما ساع د على إقامة قرى دائمة وظهور حضارات قائمة على ضفاف الأنهار كنهر النيل وبالتال ي تحول الإنسان من مستهلك فقط إلى منتج . (أيان سيمونز 1993 ص16) والى غاية هذه المرحلة ورغم زيادة كثافة السكان والتغير في نمط معيشة الإنسان، إلا أن تأثيره علـى البيئة بقي محدود.

جـ - مرحلة الصناعة :

وهي المرحلة التي تبدأ من القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحالي ،و خلال هده المرحلة تطورت المجتمعات إلى مجتمعات صناعية، خاصـ ة في أوربا والولايات المتحدة ورغم أن البدايات

الأولى كان تأثيرها أقل مما هي عليها ألان، إلا أن التأثير إزداد مع توالي الاختراعات والاكتشافات كالبترول والمبيدات . (صالح محمود وهبي و ابتسام درويش 2003 ص48) وبهذا النهج والسير على حياة اقتصادية تقوم على استغلال الموارد بشكل مطرد بلغ التأثير على البيئة أقصاه ، من خلال التلوث واستنزاف الموارد ومن ثم بدا عصر جديد في علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية وأصبح التهديد يمس وجود الإنسان في حد ذاته بفعل تنوع المشكلات البيئية سواء المحلية منا والمتمثلة في تلوث الهواء والماء وتلوث التربة وتجريف التربة وتصحرها إضافة إلى المشكلات العالمية كالاحتباس الحراري وثقب الأوزون والتي أصبحت تهدد الحياة على سطح الأرض .

2-الاتجاهات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة:

قد استحوذت محاولة تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة والمجتمع على اهتمام العلماء والمفكرين واختلفت الآراء وظهرت مدارس واجتهادات فكرية ، اختلفت وجهات نظرها في تفسير هذه العلاقة .

ورغم أن الجغرافية الاجتماعية ،هي التي كانت السباقة في تفسير هذه العلاقة بين الإنسان والبيئة إلا أن مختلف العلوم الاجتماعية، حاولت الاستفادة من هذه المدارس وكان لها رأي فيها .

ونورد بعض المدارس التي فسرت العلاقة بين الإنسان والبيئة حسب التسلسل التاريخي لهذه العلاقة :

أ- المدرسة الحتمية :

ويذهب هذا الاتجاه كون البيئة تؤثر تأثيرا كبيرا على الإنسان ويكون الإنسان سلبي في تعامله مع الطبيعة وبالتالي عليه التكيف معها وهذا ما نجده في كتابات الحتميين القدامى خاصة الإغريق، على غرار هيبوقراط وأفلاطون و أرسطو ، فقد فسروا بعض لاختلافات الاجتماعية إلى ظروف البيئة الجغرافية وهذا ما أشار إليه أرسطو في كتابه السياسة، حيث حدد الفرق بين السكان الأوربيين وسكان أسيا ، فالأريبين حسب رأيه يتميزون بالشجاعة التي كانت أساس حريتهم ، غير أنهم غير ماهرين في الإدارة والتنظيم ، أما سكان أسيا

فهم على خلاف ذالك، فرغم امتلاكهم للمهارة الفنية إلا أنهم يفتقرون إلى الجرأة وهذا ما جعلهم قابلين للاستعمار والاستعباد.

نجد كذالك هبوقراط يبين المفارقات بين سكان الأقاليم السهلة المكشوفة الجافة والذين يتصفون بنحافة الجسم وفيهم طبيعة الإمارة والسيادة. (محمد السيد غلاب 1997 ص 16).

وهذا الاتجاه نجده كذلك في فكر ابن خلدون،الذي جاء في مقدمته ، شرح لأثر المناخ في طبائع البشر، حيث جاء في المقدمة الرابعة أن خلق السودان يتميزون على العموم بالخفة والطيش وكثرة الطرب، كما ارجع الكثير من الظواهر الاجتماعية إلى عوامل بيئية ، حيث يرى أن الأقاليم الجغرافية المعتدلة يتميز سكانها بالاعتدال، أما الأقاليم غير المعتدلة، فسكانها متوحشون غير مستأنسين، كذلك في مقارنته بين البدو والحضر واختلاف الأجيال يرى أن ذالك راجع إلى تفاوتهم في المعاش .

كما نجد *بودان* في القرن السادس عشر، قد أشار في أعماله في كتابه الجمهورية إلى العلاقة بين البيئة وطبائع البشر حيث يرى أن شكل الجمهورية يجب أن يتطابق مع صفات البشر ، حيث يرى أن أهل الشمال أقوى من حيث الأخلاق من أهل الجنوب ، ورغم أنهم اقل مهارة إلا أنهم يتميزون بالذكاء، كما يرى أن أهل الأقاليم المعتدلة قادرون على الجدل المنطقي على خلاف أهل الجنوب الذين يريدون أن يرو علامة من السماء آو معجزة إلهية حتى يقتنعوا .

وكذلك أعمال مونتيسكيو في كتابه روح القوانين ، حيث أشار إلى أثر البيئة في الطبيعة البشرية ونظم الحكم، حيث أكد على أهمية العوامل الجغرافية في تشكيل نظم الحكم (مجموعة من الباحثين 1999- ص12).

وبظهور ما يعرف بالجغرافيا البشرية كتب *راتزل* الذي يعتبر المؤسس الأول لهذا العلم الذي وضح في كتابيه الجغرافية البشرية والجغرافية السياسية حياة البشر ونشاطاتهم المختلفة في ضوء علاقتهم بالبيئة، حيث أشار إلى اثر الجغرافيا في توجيه تاريخ الإنسانية وأن البيئة تحكم الأمم حكما صارما أعمى .(محمد السيد غلاب ص 24.)

ومن رواد الحتمية الجغرافية "بكل" الذي يرى في كتابه تاريخ المدينة في انجلترا، أن التقدم الثقافي، يظهر عندما يكون هناك فائض بين الإنتاج والاستهلاك، نتيجة مجموعة من العوامل :

كالظروف المناخية المواتية، حيث يؤكد أن المناخ هو الذي يحدد نوعية العمل، فالمناخ المعتدل يدفع إلى النشاط ، بينما يدفع المناخ الحار إلى الكسل والاسترخاء ومن ثم فهو يرى أن البيئة الجغرافية تؤثر تأثيرا قويا ومباشرا على البشر ،خاصة البدائيين،والذي يتقلص تدريجيا مع تقدم الثقافة والحضارة ومن هدا المنطلق فانه يوضح بان الجغرافيا والظروف الطبيعية لها تأثير في التطور الاجتماع ي والثقافي وهي أساس الاختلافات بين الشعوب .(نيقولا تيما شيف 1983 ص93).

إلى جانب الحتمية الجغرافية ،هناك الحتمية البيولوجية المستوحاة من مفاهيم تشارل ز *داروين* عن "الانتقاد الطبيعي" البقاء للأصلح ، والتي تجسد فكرة مؤداها ، أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة ملائمة وتكيف ، بمعنى أن على الكائنات الحية جميعا ، أن تتلاءم وتتكيف مع البيئة وضرورياتها ، أي انه لا يمكن للكائن الحي إزائها شيء ، بل أن البيئة تختار الأفراد الذين تتلاءم صفاتهم مع ضروفها اختيارا طبيعيا ، وتترك غيرهم للفناء.

وقد كان لهذه النظرية اثر كبير في مختلف المدارس الفكرية، حيث انبثقت عنها ما يعرف بالداروينية الاجتماعية ¨ (مجموعة من الباحثين 1999ص93).

ومن خلال ما سبق يتبن لنا أن هذا الاتجاه الأحادي يؤكد على أن البيئة هي أساس الاختلافات بين البشر والمجتمعات ، وهي التي تحدد ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية.

غير أن الواقع يؤكد أن الإنسان اقل خضوع للبيئة من الكائنات الحية الأخرى وان هذا الخضوع للبيئة ، يتقلص كلما تقدم الإنسان ، بفعل الثقافة و العلم والتكنولوجيا وزاد تحرره من هده الحتمية .

ب- المدرسة الإمكانية أو الاختيارية:

ويذهب هذا الاتجاه، كون الإنسان غير خاضع تماما لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية ، بل قادر على التغير والتطوير،من خلال الاختيارات التي تقدمها له البيئة

الطبيعية، والتي يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وطموحاته وأهدافه وتقاليده ،فهو المسيطر على البيئة، بتعديلها وتغييرها وفقا لمشيئته. (احمد حسين رشوان 2006ص91).

وهذا ما ذهب إليه فيدال دي لابلاش Paul vidal de la blache الذي نسب إليه هذا الاتجاه ، من خلال رفضه للحتمية الجغرافية وتأكيده على أن الإنسان قوة ايجابية فعالة في تهيئة البيئة لمطالبه ، وانه ليس مجرد مخلوق سلبي خاضع لها ، ويصف البيئة بأنها إنسانية ، ينبغي دراستها على أساس تاريخي ، من خلال جهود الإنسان في علاقته مع البيئة عبر التاريخ، والعامل الحاسم حسب رأيه هو قدرات الإنسان وإمكانياته ، التي ظهرت في إقامة الجسور والسدود والمدن، وإلى غيرها من المنشات ،التي صنعها الإنسان،من خلال سيطرته على البيئة.(محمد السيد غلاب 1997 ص 38) فله يرجع أمر اختيار إحدى إمكانيات البيئة حسب ما وصل إليه من مستوى حضاري وثقافي ، بمعنى أن الإنسان هو الذي يشكل بيئته ،من خلال نشاطاته المختلفة وهذا ما يؤكده " الفرد فيير " على أن الإنسان يسعى إلى تشكيل حضارة من خلال السيطرة على عالم الطبيعة ، بوسائل عقلية في ميدان العلوم والحياة العملية والتخطيط ، كذلك يرى أن سيطرة الإنسان على الموارد الطبيعية من خلال المعرفة الفنية والتقنية تتعاظم كلما تقدمت الثقافة. (محمد السويدي 1991 ص23)

ومن ابرز الذين هاجموا الحتميين لوسيان فيفر و كان يعتقد ، انه لا توجد ضرورات بل هناك ممكنات في كل مكان، والإنسان سيد هذه الممكنات وهو الذي يقضي استعمالها وهو يؤكد على أن مظاهر البيئة كلها من صنع الإنسان، كالزراعة والصناعة لأنها تعتمد على مقومات بشرية، أكثر من المقومات البيئية .

يتبين أن أصحاب هذا الاتجاه يعززون أرائهم من خلال ما توصل إليه الإنسان من تقدم والذي اتضح من خلال الإبداع الصناعي وإقامة السدود والمدن الضخمة والتقدم الذي مس استنباط السلالات النباتية والحيوانية وغيرها من ملامح تفوق القدرة البشرية . (سعدون الحلبوسي 2002 ص 93) .

غير أن الواقع يؤكد أن الإنسان ليس بإمكانه السيطرة كليا على البيئة ،ويقف أحيانا عاجزا أمامها ،رغم ما توصل إليه الإنسان من قدرات وإبداعات ، ولو كان الإنسان يتعامل

مع البيئة وفقا لمشيئته ويعدل فيها كما شاء ، لتجانست الأنشطة البشرية بين البيئات الطبيعية المتشابة .

فالإنسان مهما بلغ من تطور وتقدم ،لا يستطيع أن يتحرر تماما من هيمنة الطبيعة ومنه يجب على الإنسان أن يتكيف مع البيئة ويتوافق مها في حدود إمكانياته وما تقدمه له الطبيعة من موارد وإمكانيات .

جـ- المدرسة التوافقية:

وهو اتجاه وسط ،لا يؤمن بالحتمية المطلقة ولا الإمكانية المطلقة، فلا للبيئة تأثير على الإنسان ولا للإنسان سيطرة مطلقة على البيئة ، بل هناك تبادل ، و تأثير بين قطبين متقابلين ، هما الإنسان والبيئة.

وهذا الاتجاه يؤكد على حرية اختيار الإنسان ،من إمكانيات عديدة توفرها له البيئة ،من الممكن أن يختار منها ما يشاء ، ويؤكد على استجابة الإنسان لظروف البيئة، وليس الخضوع لها.

وفي إطار العلاقة بين الإنسان والبيئة قد صاغ المؤرخ ارلوند توبيتني أربع استجابات من خلال الأنشطة البشرية وهي :

1- استجابة سلبية :

يكون فيها الإنسان متخلفا علميا وحضاريا لاستطيع أن يطوع بيئته ويقف أمامها عاجزا ،وكون الإنسان في هده المرحلة كان ضمن جماعات صغيرة ، فان تأثيره على البيئة ، كان بسيطا ، حيث كان يعتمد على الصيد والجمع.

2- استجابة التأقلم :

ويحاول الإنسان التأقلم مع ظروف بيئته ، من خلال بعض المعرفة المتحصل عليها، فاعتمد على الرعي و الترحال وأحدث بعض التغيرات حفاظا على ثروته النباتية والحيوانية. (الزراعة البدائية) .

3- استجابة ايجابية :ويحاول الإنسان التغلب على معوقات البيئة وتحدياتها وتطويع عناصر البيئة لصالحه، من خلال امتهانه للزراعة المتطورة والصيد المتطور والدي ترتب عنه تشكل بعض المدن. (الري المتطور ، والصيد المتطور) .

4- استجابة إبداعية:

الإنسان يبتكر ويبدع ليتفوق على البيئة ولا يكتفي بالتأقلم والتقليد من خلال ظهور الصناعة وبالتالي زادت المدن واتسعت واتجه نحو استخدام الطاقة وبروز التكنولوجيا.(الصناعة) . (حسين احمد رشوان. 2006.ص. ص93.92).

يتبين لنا أن ها الاتجاه أكثر واقعية ،حيث يؤكد أن العلاقة بين الإنسان والبيئـــة هي علاقة تأثير وتأثر، فليس بإمكان الإنسان السيطرة كليا على البيئـــة من جهة ، وليس خاضعـــا لها من جهة أخرى، أي أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها، بما فيها الإنسان وما يتمتع به من مميزات، تمكنه من التوافق والتفاعل مع البيئة الطبيعية، بما توصل إليه من تقنيات .

ومن خلال تتبع المراحل المختلفة لعلاقة الإنسان بالبيئـــة ، يتضح لنا رفض كل من مبدأ الحتمية المطلقة والإمكانية المطلقة، بل هناك علاقة تفاعل بين الإنسان والبيئـــــة وهذا ما حاولت المدرسة التوافقية إيضاحه ،على انه الاتجاه الأكثر واقعية ، كونه يوضح العلاقـــة الفعلية بين الإنسان والبيئـة كما هي موجودة بالفـعل ، دون تحيز لطرف على الأخـر ، فهي تؤكد على أن البيئة تقدم للإنسان إمكانيات عديدة ، يختار منها ما يشاء ، كما توضح استجابة الإنسان للظروف البيئية وليس الخضوع لها .

3-الإهتمام العالمي والعلمي بقضايا البيئة:

من خلال الاتجاهات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة ، يتبين لنا أن البيئة ظلت إلى عقود قليلة تمارس الأثر الأكبر على مختلف المجتمعات البشرية ،وكان الإنسان ضعيفا أمامها يبحث عن وسائل حماية نفسه منها ،غير أن ما يميز المجتمع المعاصر عن المجتمعات التي سبقته ، هو تسارع التغيرات إلى أحدثتها الثورة الصناعية و ما صاحبها من ثورة علمية وتكنولوجية ، من اثر على العالم الطبيعي، ومن ثم بدا الأثر الإنساني في الطبيعة، بأخذ اتجاهين متوازيين سواء بتطويع عناصر البيئة واستخدامها والانتفاع منها إلى أقصى الحدود الممكنة ، إلى درجة إسراف مواردها ومن جهة وإلحاق الضرر بمظاهر الطبيعة ومواردها من جهـة أخرى .(انتوني غدنز 2005ص638) أي أن الإنسان بفعل نشاطاتـه المختلفـة يستنفـذ الموارد غير المتجددة ويستعمل الموارد المتجددة بدرجة اكبر من قدرتها على البقاء ويتسبب

في تغـير كيميائية الأرض وتشويه النظم البيئية متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحـها لكـل من الأرض والماء والهواء (عبد الله بن جمعان الغامدي . 2007.ص5.)

وهذا ما أشار إليه سوزان ويتر كالفرت أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين تتمثل:

1- أن كثير من الموارد التي يعتبر وجودها الآن، بمثابة المسلمات ، معرضة لنفاذ في المستقبل القريب.

2-التلوث المتزايد الذي تعاني منه في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي تنتجها (عبد الله بن جمعان الغامدي 2007. ص2).

وهذا ما أدى إلـى ظهور العـديد من مظاهر هذه المشـاكل البيئيـة، سواء العالميـة والتي لا يقتصــر ضررها على المنطقة التي تنشا فيها ، مثل الدفيء الكوني ، استنفاذ طبقة الأزون والتي أصبحت تهدد النظام الايكولوجي العالمي أو محلية كتلوث الماء والهواء والتراب خاصة داخل المدن والتي أصبحت واقعا مؤلما للحياة في العصر الحديث.

ولأجل هذا برزت مسالــة الحفاظ على البيئـة واستدامتها ، خاصـــة في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، كموضوع احتل أهمية على مختلف المستويات ومن ثم أصبحت البيئـة تلاقي الاهتمام العلمي والعـالمي على اختلاف مستوياتهـا المتداخلة والمتفاعلــة فيما بينهــا سواء البيئة العالمية والتي يدخل في نطاقها المجتمع الدولي ككل أو البيئة المجتمعيــة والتي تمثـــل المجتمع القومي أو الدولة وكذالك البيئـة المحليـة والتي تشير إلى المدينة والريف.

و ما يؤكد الاهتمام العالمي بالبيئة ومشكلاتها وتأثير ذالك على الإنسان والمجتمع هو التطـرق لها في مختلف المحافل والمنظمات والهيئات العالمية والإقليمية والمحلية وعلى هذا الأســاس فقد اجتمع في مدينة منتون الفرنسية حوالي 2200 عالم عام 1971 للبحث في مشاكـل البيئة ووجهوا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بينو ا فيها موقفهم من البيئة ومشكلاتها المعاصرة واعتمدت كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة آنذاك.

وعقد مؤتمر روشلكون بسويسرا عام 1971 لبحث موضـوع التربية البيئيـة والمنـــاهج الدراسية وكيفية إدخال المفاهيم البيئـية في المواد الدراسية المختلفة وتحديد مفهوم التربيـة البيئة والأسس التي يقوم عليها إدخال التربية البيئية في برامج التعليم وفي التوعية البيئيــة لسائر الأفراد وناشد المؤتمر المزيد من العمل الدولي غي هذا المجال.

وقد كانت الأعمال الفردية والجماعية اثر كبير في دفع الأمم المتحدة ، لعقد أول مؤتمر لها لبحث المخاطر البيئية وكان ذالك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم بالسويد عام 1972 والذي أكد على أن الموارد الطبيعية يجب إن يستفيد منها الأجيال الحالية ويحافظ عليها للأجيال القادمة ، كما دعا الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث ومن أهم القرارات التي أوصى بها المؤتمر هي التوعية بالمشكلات البيئية لجميع أفراد شعوب العالم بمختلف مستوياتهم العمرية والثقافية . (محمود وهبي ابسام درويش 2003.ص140.)

وكان لهذا ألمؤتمر بما أبداه من اهتمامات وتوجهات اثر في اتجاه التفكير لمعالجة المشكلات البيئية ،ليس فقط على مستو ى الجوانب البيولوجية والفيزيائية وإنما أيضا لإبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من وسائل فكرية و تقنية لفهم الموارد الطبيعية و الثروات الوطنية واستخدامها على نحو أفضل ومناسب في تلبية احتياجات الإنسان (سعدون سلمان الحلبوسي . 2002.ص.113)

وهو المؤتمر الذي مهد للعديد من الاتفاقيات والمؤتمرات التي تهتم بالمشكلات البيئية على غرار المؤتمرات والندوات التي تهتم بالتربية البيئية:

أ- ندوة بلغراد 1975 وتم في هذه الندوة التي انعقدت من قبل اليونسكو التركيز على المشكلات البيئية ودور التربية البيئية فيها كما تم فيها تحديد غايات وأهداف التربية البيئية .

ب- مؤتمر تبليسي 1977 ونظم كذالك من قبل اليونسكو وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتم فيه وضع مبادئ وتوجهات التربية البيئي ة وجاء فيه إحدى وأربعين توصية تهدف إلى معالجة القضايا البيئية .

جـ- مؤتمر موسكو 1987 وتم فيه العمل على وضع إستراتيجية عالمية للتربية البيئية وطلب من دول العالم السير على هذه الإستراتيجية في وضع الاستراتيجيات الوطنية .(عصام توفيق قمر 2004ص.ص328. 329).

د- مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 أو ما يعرف قمة الأرض والذ ي يعد من أهم المؤتمرات البيئية كونه عرف مشاركة 121 دولة تحت إشراف الأمم المتحدة ويعد بمثابة أول محاولة حقيقية لدراسة العالم على جوانبه المتداخلة سواء البيئية او الاقتصادية ويعتبر نقطة التحول

الكبـرى في السياسة البيئية الدولية كما تناول أهم القضايا البيئية كارتفاع درجة حرارة الأرض، الحد من التلوث، مشكلة التصحر، نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة بالإضافة إلى العديد من القضايا البيئية الأخرى كم ا انبثقت عنه العديد من الوثائق متمثلة في:

- وثيقة الأرض
- أجندة 21
- معاهدة تغيرا لمنا خ
- معاهدة الغابات
- اتفاقية الحفاظ على الإحياء (1)(عصام توفيق قمر 2004.ص329.)

ه- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي عقد في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002تحت إشراف الأمم المتحدة.وقد تطرق إلى العديد من القضايا أهمها:

- القضاء على الفقر.
- تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام .
- حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التنمية المستدامة في عالم يتحول إلى العولمة .
- الصحة والتنمية المستدامة .
- التنمية المستدامة لإفريقيا .
-الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.(تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002)

هذا على المستوى العالمي و الإقليمي أما على المستوى العربي فقد عقدت العديد من الندوات والحلقات التي ناقشت القضايا البيئية على غرار :

- الحلقة الدراسية عن البيئة والتنمية في الخرطوم والتي انعقدت في فيفري 1972والتى أسفرت عنها العديد من التوصيات والقرارات كإدخال الموضوعات البيئية الناسبة في العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص .
- اجتماع الخبراء الإقليمي في الكويت في أكتوبر 1976 بتنظيم من اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وذالك من اجل، وضع معالم إستراتيجية عربية للتربية البيئية .

- المـؤتمر الوزاري العربي الأول في تونـس 1986: الذي صدر عن الإعلان العربي للبيـئة والتنمية وتقرر فيه، اعتبار 14 أكتوبر يوما عربيا للبيئة ،تحتفل به الدول العربية جميعا.
- كما عقدت حلقة دراسية إقليمية في تونس، بتنظيم من مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية حول إدماج القضايا البيئية في التعليم النظامي وغير النظامي. (سعدون الحلبوسي 2002 ص127.) .

كذالك ما يؤكد الاهتمام بالبيئة وخاصة من طرف الدول الصناعيـة هو إنشاء وزارات وهيئات حكومية تهتم بالبيئة حيث نجد العديد من المنظمات الدولية تعطي للبيئـة اهتمام كبير علـى غرار منظمة الصحة العالمية – الأكاديميـة العالمية لأمن البيئة- منظمة الأغذية الزراعيـة- اللجنة العلمية لمشكلات البيئة- الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة.

أما الاهتمام العلمي بالبيئة في وقتنا الحالي يتضح من خلال:
اهتمام العلماء والباحثين ومختلف المؤسسات العلمية و كثرة الكتابات والمقالات والبحـوث والدراسات التي تناولت البيئة ومشكلاتها ، سواء على المستوى الأكاديمي أوالتطبيقي وبالتـالي لقي اهتمام فروع علمية عديدة ، تؤكد على انه يدخل في مجال بحثها ،على غرار البيولوجيـا ،الزراعة، الجغرافيا ، واختصاصـات أخرى ،التي تتطرق إلى البيئـة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،و منها العلوم الاجتماعية والتي رغم أن تطرقها إلى القضايا البيئية، جـاء متأخرا مقارنة بعلوم أخرى، إلا أنها ألان أصبحت من لب اهتماماتها

كعلم النفس،الاقتصاد، السياسة ،التربية، الإعلام وعلم لاجتماع ،كلها تسعى لوضع رؤى نظرية وإسهامـات امبريقية لمعالجة القضايا البيئية وإثارة الوعي بمواردها والآثار الواقعة عليها وما تخلفه من أضرار على الإنسان والمجتمع وبالتالي السعي للحفاظ على البيئة والتوازن الايكولوجي حفاظا على الإنسان ومنجزاته. (علي محمد المكاوي . 2005ص.ص . 32.30).

هذا على المستوى الرسمي والحكومي أما على مستوى الأفراد والشعوب ، فيرجع سـبب هذا الاهتمام ا إلى الأوضاع المزرية التي عرفتها مختلف الدول وخاصة أوربا وأمريكا بعد الحرب

العالمية الثانية، ونظرا لتطور المجتمعات الغربية وتحقيقها الرخاء المادي ، أدى بهذا الجيل الجديد إلى الاهتمام بالحاجات أللامادية كالأفكار وتنمية القدرات الشخصية، الاستقلالية في اتخاذ القرارات ،بالإضافة إلى الاهتمام بنوعية البيئة الفيزيقية وبروز نوع من القيم المضادة للصناعة ، كل هذا أدى إلى بروز نوع من الوعي والاهتمام بالبيئة لدى المواطنين والجماعات وهذا ما ذهب إليه جيهليكي في القول أن الوعي البيئي في أوربا يأخذ مسارا ايجابيا نابع من مدى خطورة الأوضاع البيئية. (صالح فيلالي محاضرة 2007)

كما أصبح اللون الأخضر يعبر عن التعاطف مع الموضوعات والمشروعات البيئي ة وتجسد في ظهور العديد من الجمعيات والأحزاب والمنضمات الغير حكومية خاصة في الدول الصناعية والتي تهتم بالبيئة ومشكلاتها.

حيث يوجد في الغرب اليوم، ما يزيد عن على 120 ألف هيئة آو مؤسسة من أصدقاء البيئة ويوجد في العالم أكثر من 200 منظمة غير حكومية وبالتالي أصبح للبيئة جمعيات وأحزاب سياسية لحمايتها وتنتشر في الكثير من دول العالم مستقطبة محبي البيئة، للإسهام في التوعية والتربية البيئية .

وكانت البداية في ما يعرف بالألمان الخضر، تلتها في سبعينيات القرن الماضي أصدقاء الأرض، و منظمة السلام الأخضر والتي هي منظمة عالمية مستقلة تأسست عام 1971 والتي من بين أساليبها الضغط على الحكومات لأجل تغير السياسات التي تهدد العالم الطبيعي كما خاضت غمار الانتخابات وفازت بمقاعد على غرار حزب الخضر في ألمانيا الغربية وحزب الخضر في فرنسا وبريطانيا .

كما يوجد أفراد يكرسون حياتهم لحماية البيئة والقضايا المتعلقة بها ، على غرار وانجاري ماثاي من كينيا ، وفيرا فايرا من تايلاند والذي قتله ملاك الأراضي في الأمازون لتشجيعه الزراع على عدم إزالة الغابات وحرقها وتدمير أرضهم ، بل عليهم أن يعيشوا في وئام معها.(سعدون الحلبوسي 2002ص.34.)

لكن ما يؤخذ على اهتمام الأفراد والجماعات بالمشكلات البيئية هو انحصارها في بعض الأحيان لدى فئة معينة من الناس المتخصصين كالأطباء والعلماء والسياسيين و بحكم اختصاصاتهم و وظائفهم فهم مؤهلون لان يلاحظوا بشكل مباشر المشكلات البيئية. (صالح فيلالي محاضرة 2007)

كما أن نقص اهتما م عامة المواطنين بالمشاكل البيئية خاصة في الدول النامية والمتخلفة ، راجع إلى وجود مشاكل اجتماعية واقتصادية لها الأولوية لدى اهتمام المواطنين.

وهذا يؤكد أن الوعي بالمشاكل البيئية يختلف من مجتمع إلى أخر ومن دولة إلى أخر ى، وهذا يرجع إلى مدى تقدم أو تخلف الدول ، فالوعي لدى الدول الغربية تجاوز المشاكل المحلية إلى الاهتمام بالمشاكل العالمية ، كالاحتباس الحراري وثقب الأوزو ن وغيرها من المشكلات التي تؤثر على البشرية عامة ، في حين نجد المجتمعات النامية والمتخلفة لازالت الأولوية لها المشكلات المحلية، كالصرف الصحي والنمو السكان ي العشوائي والنفايات داخل المدن وغيرها من المشاكل التي يعيش معها المواطن يوميا وتؤثر على وعيه مباشرة.

4- الاتجاهات السوسيولوجية لدراسة القضايا البيئية :

رغم أن اهتمام علماء الاجتما ع بالمشاكل البيئية، جاء متأخرا وكان ذلك في الربع الأخير من القرن الماضي، نتيجة التغيرات التكنولوجية والمشكلات البيئية الملحة في وقتنا الحالي ، ولم يستخدم مصطلح علم الاجتماع البيئي، إلا منذ نصف عقد من الزمن. (صالح بن محمد الصغير 2000ص6)

كما نجد أن استخدام مفهوم البيئة في الدراسات السوسيولوجية، لم يعطى الاهتمام المطلوب ،على خلاف الدراسات السيكولوجية والاقتصادية والإعلامية ، ويرجع دلك إلى امتلاك علم الاجتماع ، إلى عدد كبير من المفاهيم المحددة والتي يحتويها مفهوم البيئة سواء كانت البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية. (عبد الرؤوف الضبع 2004ص52)

غير أن علم الاجتماع كنظام معرفي ، يتضمن القضايا البيئية ، حيث نجد علماء الاجتماع الأوائل كإميل دوركايم وكارل ماركس وماكس فيبر، قد انطوت أعمالهم ولو ضمنيا، على البعد البيئي وتظهر أولى مظاهر هذا الاهتمام بالبيئة في تحليلات الأفكار الداروينية الاجتماعية وتصوراتها المختلفة لفكرة الطبيعة الحيوانية واستمرار أفضل الأنواع والسلالات، بفضل سيطرتها وتكيفها مع البيئة الايكولوجية. (عبد الله محمد بن عبد الرحمان 2004ص.86)

وقد تبنى الأفكار الداروينية العديد من علماء الاجتماع ،في مقدمتهم هربرت سبنسر و تركيزه على أهمية الميكانيزم البيئي في إحداث التغيير وعملية التكيف مع البيئة ، كما نجده تأثر بفكرة مالتوس عن العلاقة بين السكان والموارد، كما نجد دراسات وآراء دوركـايــم عن المورفولوجيا الاجتماعية، ركزت على الأساس البيئي للنـظم الاجتماعية وتحليلاته للمجتمعات الآلية والعضوية، مع إعطاء أولوية الاهتمام بالمجتمع، ولهذا تكون البيئة أحد أبعاد دراسة المجتمع . (عبد الله بن عبد الرحمان 2004 ص87 .)

وهي الكتابات والإسهامات التي استفا د منها علماء الاجتماع المعاصرين، على غرار شنايبيرغ ،خاصة كتاب تقسيم العمل في المجتمع ، حيث نجده قد ربط Shnaiberg في دراسته بين تعقد البناء الاجتماعي بالكثافة السكانية وندرة الموارد والعمليات الاجتماعية، حيث يرى أن ندرة الموارد ومحدوديتها تؤدي إلى التنـافس والصراع مما يؤدي إلى استنزاف الموارد وتعاظم المشكلات الاجتماعية. (صالح بن محمد الصغير 2000 ص7.)

كما نجد أن فريدريك لابلاي في دراسته للأسرة ربط بين البيئة وشكل ونمط الأسرة ،التي تتأثر بإشكال النمط الاقتصادي السائد.

أما ماكس فيبر فيرى أن مشكلة البيئة ، قضية مشتركة بين علماء الاجتماع والعلوم الأخرى وهذا ما يتضح في دراسة له، ظهرت حديثا وذلك من خلال مناقشته لأفكار عالم الكيمياء " ولهام اوستوالد" حول الطاقات الاجتماعية ومدى تأثيرها على الجنس البشري ، وكيفية تكوين البيئة الطبيعية لهذه الطاقات ، كما نجد أن آراء فيبر حول الثقافة والتغير والاقتصاد يربط بين التنظيم الاجتماعي والبيئة التي يوجد فيها . (عبد الله بن عبد الرحمن . 2004 ص 78.)

وقد ظهرت في التحليلات السوسيولوجية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، عند كارل ماركس تناوله لقضية البيئة، من خلال ما يعرف بنظرية القيمة الاقتصادية ، حيث أن ملاحظاته حول الايكولوجيا أو البيئة، لم تكن ملاحظات عابرة، بل كانت مستمدة من انشغال ماركس ودراسة عميقة بالثورة العلمية في القرن السابع عشر، وللأوضاع البيئي ة في القرن التاسع عشر، اعتمادا على فهم عميق للمفهوم المادي عن الطبيعة، حيث حلل الاغتراب عن الطبيعة بشكل ايكولوجي ،حيت يرى أن الصراع بين الرأسماليين والعمال لا يغرب الناس عن

وظائفهم فحسب، بل يؤدي إلى اغترابهم عن الطبيعة كذلك، إضافة اهتمامه المتزايد بالجوهر الإنساني وبالعلاقة مع التربة ومشكلة الزراعة الرأسمالية وعلاقة المدينة بالريف (ثامر الصفار .www.ahawar.org).

وما هو جدير بالإشارة إليه، أن علم الاجتماع في دراسته للبيئة قد استفاد كثيرا من مدرسة شيكاغو وعلماء الايكولوجيا البشرية .

فقد ظهر مصطلح الايكولوجيا لأول مرة، حينما استخدمه عالم الأحياء الألماني ارنست هيكل، حيث تم تطبيق الاتجا ه الايكولوجي ومفاهيمه، كالمنافسة والغزو والتكافل والتتابع على العلاقات الإنسانية لأول مرة في مؤلف تشارلز جالبن في مؤلفه " التشريع الاجتماعي لمجتمع محلي ريفي " أما مفهوم الايكولوجيا البشرية فقد استخدمه كل من بارك وبرجس في كتابهما ،مقدمة في علم الاجتماع .

وفي الربع الثاني من القرن العشرين اتخذ دراسات الايكولوجيا ،اتجاهات مختلفة حيث أصبحت بالفعل مدرسة ايكولوجية. (نيقولا تيما شيف ص 315)

وقد قام ماكنزي بوضع تعريف للايكولوجيا على أنها دراسة للعلاقات المكانية والزمنية للكائنات الإنسانية تلك العلاقات التي تحددها قوى البيئة الاقتصادي ة والتوزيعية والتوافقية.

ونجد أن علماء الايكولوجيا البشرية ركزوا في أبحاثهم على نقطتين أساسيتين :

أ- التماثل الموجود بين التنظيمات الإنسانية والتنظيمات غير الإنسانية.

ب- التوزيع المكاني للسكان والحركة اليومية للسكان بالإضافة إلى التغير في التنظيم السكاني للمجتمعات المحلية وارتباطها بالجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.(صالح بن محمد الصــغير 2000ص7.)

ورغم اعتراف علماء الايكولوجيا البشرية بأهمية علاقة البيئة بتنظيم الحياة الاجتمــاعية غير أنهم لم يدرسوها بالتفصيل ، وقد وجه لها النقد في فشلها وإهمالها لدور القيم والثقافة الإنسانية ، وقد أجبرت الايكولوجيا الثقافية الايكولوجيين البشريين أمثال بارك و برجس أن يأخذوا في اعتباراتهم، قدرا اكبرا للتنظيم الاجتماعي والمتغيرات الثقافية .

وهذا ما أشار إليه شتور ودنكان في مقالهما المستور عام 1959 بالمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع تحت عنوان التصورات الثقافية السلوكية في دراسة التنظيم الاجتماعي.

كما نجده في تصور *دانكان* عن النسف الايكولوجي الذي هو عبارة عن وصف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الايكولوجية والتي من خلاله يمكن تحديد أسباب ونتائج التغير في المجتمع وقدم *دانكان* تصوره كمركب ايكولوجي يكون فيه كل عنصر مرتبط على نحو وظيفي بالعناصر الأخرى ، وتتمثل هذه العناصر في – الإنسان – التنظيم – البيئة – التكنولوجيا ومن تم فان التغير في أي عنصر من هذه العناصر يؤثر في العناصر الأخرى. (مجموعة من الباحثين1999ص44).

كما نجد أن هناك العديد من الدراسات التي تؤكد دور الثقافة في تحديد السلوك البشري الذي يربط بين استخدام العقلاني للأرض والموارد النادرة والتي تنطلق من فكرة أن الأفراد في تعاملهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون ويعدلون الثقافة بما تتضمنه من معتقدات وقيم ومعايير،(مجموعة من الباحثين 1999 ص 47) بمعنى دراسة العلاقة التفاعلية بين الثقافة والبيئة فمن جهة للثقافة دور في التعامل مع البيئة والسيطرة عليها ومن جهة أخرى هناك دور للبيئة في تشكيل الثقافة وتحديد السلوك الثقافي.

ومن منطلق أن السلوك الإنسان ي يتنوع ويتغير على حسب حجم السكان وفئاتهم الثقافية والطبقية والتعليمية، فان ذالك ينعكس على سلوك الفرد في تعامله مع البيئة، وكيفية استخدامه لها.(علي محمد المكاوي 2005 ص52.)

وهناك توجه أخرفي دراسة البيئة والذي يعتمد على البعد الديموغرافي والذي يؤكد على أن السكان لهم علاقة تفاعلية مع البيئة ، بحيث أن زيادة عددهم يودي إلى مشكلة اقتصادية في تعاملهم مع البيئة، حيث أن النمو السكاني السريع يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية، في حين أن انخفاضه يساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعية حياة الأفراد. (علي محمد المكاوي 2005ص50.)

وهذا ما أشار إليه مالتوس قديما، إلى أن السكان أو البشر يتزايدون حسب متتالية هندسية في حين الموارد الطبيعية تتزايد حسب متتالية حسابية وهذا ما يؤدي إلى نقصان الموارد الطبيعية بشكل سريع، كذلك بول ارليخ في كتابه القنبلة السكانية عام 1968 الذي أشار إلى أن البشرية تواجه مأزقا نتيجة النمو المتعاظم للسكان ونقص الغذاء وتدهور البيئة (سعدون الحلبوسي . 2002.ص111.)

لكن ما يلاحظ انه هناك غلو، في هذا الطرح في بعض الأحيان ، حيث نجد انه هناك من يعتبر أن النمو الديمغرافي أخطر على البيئة من التلوث الصناعي، بحيث يرون أن التلوث أمر طبيعي ،بحيث يمكن للبيئة أن تستعيد توازنها وهم بذالك ،يبررون لمزيد من التوجه الصناعي، متناسين أن الدول الصناعية لا تشكل سوى 25 بالمائة من سكان الأرض في حين أنهم يستهلكون أكثر من 70بالمئة من طاقة الأرض، وبالتالي فان الضرر يقع على الدول النامية والمتخلفة، بحيث نجد أن الفرد الواحد في الدول النامية يستهلك ما يوازي 125 فردا في الدول النامية . (الحلبوسي 2000 ص100).

يتبين لنا أن هناك إسهامات متعددة من قبل الرواد الأوائل في علم الاجتماع ، سواء اميل دوركايم وكارل ماركس وماكس فيبر ومدرسة شيكاغو وغيرهم الذين ارسوا قواعد نظرية لفهم المجتمعات الإنسانية ، حيث أن أعمالهم لا تخلو من القضايا البيئية أو البعد البيئي وبالتالي كانت دراستهم وآرائهم جذور لما ظهر في النصف الأخير من القرن الماضي ، ما عرف بعلم الاجتماع البيئي ، كميدان من ميادين علم الاجتماع، يهدف إلى دراسة العلاقة القائمة بين التنظيم الاجتماعي والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد. .

وظهر الاهتمام بهذا الفرع من علم الاجتماع ،في أمريكا ،حيث تناول القضايا والموضوعات البيئية ،من خلال إنشاء أقسام ذات علاقة بعلم لاجتماع البيئ ي وبرزت أعداد خاصة حول الموضوعات البيئية فـي العديد من الدوريات السوسيولوجية ، مثل البحوث لاجتماعية ودورية المشكلات الاجتماعية ومجلة قضايا المجتمع.

أما في أوربا ، فكانت الأعمال المبكرة، ذات صلة بالنزعة البيئي ة والحركات البيئية، كحركة الخضر السياسية ،وقد أعطت الدول الأوربية اهتمام بعلم الاجتماع البيئي ، خاصة القضايا المتعلقة بالزراعة وتقويم المخاطر البيئية .

ومنه فقد بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية من طرف الباحثين الاجتماعيين يتجلى بوضوح مع الاهتمام الدولي والعالمي بهده القضايا، من خلال عقد العديد من المؤتمرات وحلقات المناقشة والبحوث والدراسات العلمية ،على غرار مؤتم ر المعهد الدولي لعلم الجتماع، الذي انعقد في باريس وناقش العديد من القضايا البيئية ،كالمخاطر البيئية والكوارث. (صالح فيلالي محاضرة2007)

ومن ثم فقد ظهرت محاولات لصياغة اتجاهات ونماذج نظرية لعلم الاجتماع البيـــئي متمثلة في :

1-4 - الإتجاه الوظيفي:

يذهب هذا الاتجاه أن المشكلات البيئية المعاصرة هي نتيجة عملية التصنيع، فرغم أن التقدم التقني والصناعي ساعد المجتمعات على أداء وظائفها بسهولة وتحقيق منافع الرخاء والوفرة، غير أنها أفرزت أثار جانبية ، تعد عرضا من أعراض سوء الوظيفة في المجتمع ، بما أفرزته من تلوث وإسراف للموارد، أدى إلى التدهور البيئي، بمعنى أن الأزمة البيئية عرض من أعراض الاختلال الوظيفي الذي يصيب التنظيم الاجتماعي من جراء السعي وراء المزيد من النمو الصناعي والاقتصادي والمزيد من الثراء والربح.

وقد انقسم الوظيفيون إلى فريقين ،فمنهم من ذهب إلى محاولة تفسير و الإجابة عن كيفية مقابلة المشكلات البيئية وذالك باستخدام تكنولوجيا وأساليب أكثر تحكما وفعالية ، في الحد من أعراض التلوث ، بإدخال بعض التعديلات عـلى الأساليب الحالية المستخدمة في إنتاج الأشياء، بمعنى أن الأمر لا يطلب تعديلات أساسية في الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية القائمة.(أحمد النكلاوي 1999ص42).

ومن بينهم المؤيدين لأراء لفلوك أو ما يعرف بفلسفة جايا والذي يرى أنه لا توجد أدلـــة على أن الأنشطة الصناعيةة سواء بمستواها الحالي أو المتوقعة مستقبلا يمكنها أن تهدد الحيـــاة على سطح الأرض، بما تفرزه من تلوث، بل أن التلوث يعتبر أمرا طبيعيا ، بحيث يمكن للبيئة بمنظومتها أن تستعيد دائما اتزانها ، ومن ثم علينا التمسك بالتكنولوجيا ومختلف التقنيات والسعي في تعديلها وتطويرها إلى الأفضل وليس رفضها بالمطلق. (سعدون الحلبوسي- 2002 ص98).

وقد وجه لهذا الاتجاه النقد كونه يتقبل الوضع القائم ولا يهتم بعوامل التغيير وأسبابه بتناوله الجزئيات دون ربطها بالإطار الكلي ، حيث أن الإصلاحات المحدودة غير كافية أو قادرة على مواجهة المشكلات البيئية وبالتالي هو يضع حلول مؤقتة و جزئية للمشاكل البيئية . (صالح بن محمد الصغير 2000 ص9)

أما الاتجاه الثاني فهو يرى انه يجب إدخال تعديلات في صلب النسق ألقيمي السائد، كونه السبب في ظهور المشكلات البيئية، خاصة في المجتمعات الغربية ، حيث يرون أن الكثير من القيم التي تحكم أنساقها الاجتماعية ،إضافة إلى النسق الاقتصادي معتلة وظيفيا ،كونه يضيع الموارد ويلوث البيئة، من اجل إنتاج ما هو أكثر من ضروري، من خلال تحويل الموارد الطبيعــة إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع إلى نفايات.(احمد النكلاوي 1999ص 43)

وهذا ما ذهب إليه راسل، حيث يؤكد أننا نستهلك الآن في سنة أكثر ما استهلكه الإنسان في الفترة الممتدة منذ ميلاد المسيح، حتى فجر الثورة الصناعية .(عبد الله بن جمعان الغامدي2007 ص7).

وهناك من الباحثين من ركز على العلاقة بين الأزمة البيئية وسوء التنظيم الاجتماعي ، كما تذهب إليه النظرية الوظيفية ، في بلورة المشكلات البيئية في مختلف أبعادها ، فقد أكد كل من تيم ب هيتون، و *دانييل لشتر* : أن أزمة البيئة ومشكلاتها لا تتشكل إلا في إطار اجتماعي، يتسم بسوء التنظيم ويفسرون ذالك أن المشكلات البيئية تنشا نتيجة عجز بعض الاتجاهات والأنماط التصورية القيمية التقليدية في الاتصال بالبيئ ة، نتيجة لما أحدثه التغير التكنولوجي من أثار ،على شبكة التنظيم السائد وقد اثبت الباحثون أن هناك علاقة سببية بين ما تحدثه البيئة من أثار على التنظيم الاجتماعي ، تدفع بالأفراد إلى الهجرة خارج نطاقه أي أن نمط السلوك البشري تعبير عن التفاعل الحادث بين البيئـة والإطــار الاجتماعي ، الذي يوجد بداخله . (احمد النكلاوي 1999 ص44)

ومنه فأن حل الأزمة البيئية يتطلب تغيرات شاملة في النسق ألقيمي ،كما يحتاج إلى إعـادة تنظيم المجتمع ، حيث انه لا يمكن إيجاد مجتمع عادل بيئيا وإجتماعيا ، عندما تكون الحياة الاجتماعية واقعة تحت تأثير قوى النمو الاقتصادي ومعايير الرفاهية .

ويؤكدون على أن الإصلاح التقني في المجتمع الصناعي ضروري، غير أنه يكون فاعلا عندما يصاحب بتغير قيمي . (عبد الله بن جمعا ن ألغامدي 2007ص31)

رغم أن هذا الاتجاه، يحلل طبيعية المشكلات البيئية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه يرون أنه ،لا يخدم النمو الاقتصادي ومصلحة النظام الرأسمالي، كما نجد أن الأفراد في الغرب لم يهتمو ا بمثل هده القضايا، المتمثلة في القضايا البيئية ،وجودة الحياة والعدال ة ،إلا بعد انتشار الرخاء والانتقال إلى ما بعد المادية وهذا ما لا نجده في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة .

كما أن ربط مشكلة التلوث البيئــة بالنسق الصناعي نابعة من الواقع البيئي للدول الصناعية كون الكثير من الدول الفقيرة والناميـة ليست لها من المقومات الصناعية التي تؤثر على البيئة ورغم ذالك فإنها تعاني من التلوث أكثـر من الدول الصناعية ،بفعل التلوث العابر للدول وكذالك أصبحت بعض هذه الدول الفقيرة بمثابـة مستودع للنفايات القادمة من الدول الصناعية .

2-4 - اتجاه الصراع

وهو اتجاه مستمد من فكر كارل ماكس، في تحليل الأزمة البيئية ، ويذهب أنصار هذا الاتجاه، انه طالما استمر توجه النسق الاقتصادي التنافسي، هو الذي يحكم العلاقة بين الإنسان والبيئـة ،فإنه من المتوقع أن تستمر ممارستنا الوحشية، ليس فقط اتجاه البيئة بل نحو أنفسنا أيضا.
(أحمد النكلاوي 1999 ص45)

ويرجعون المشاكل البيئية إلى اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالي، حيث أن التوسع الاقتصادي، هو الطريقة التي حلت من خلالها المجتمعات الرأسمالية أزمتها، وبالتالي يصبح النمو الاقتصادي ضروريا ومهما لها.

وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية وليس المجتمعية وإعطاء المصالح الفردية الأولوية على المصالح العامة،هده النزعة الفردية تؤدي إلى نمط استهلاكي، يعمل على استنزاف المصادر الطبيعية، أي انه نظام مسرف ومكلف يؤدي إلى المزيد من التدهور البيئي (صالح بن محمد الصغير 2000ص) .

ومن هذا المنطلق، فان أنصار هذا الاتجاه، يقرون بان أسباب التدهور البيئي ، تكمن في النظام الرأسمالي في حد ذاته ، الذي يعمل على التوسع الاقتصادي وبالتالي فهو يؤدي إلى استنزاف كبير للموارد الطبيعة، من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن ثم ستؤدي إلى كارثة بيئية شاملة، فلو جرى تعميم معدل استهلاك الطاقة في أمريكا على جميع دول العالم، لنضب المخزون العالمي للطاقة في غضون 19 يوما . (www.ahawar.org).

فهم تأكدوا على استحالة التعايش بين الرأسمالية والبيئة كون الرأسماليون لا يمكنهم القبول بحل المشكلات البيئية والتضحية بالنمو الاقتصادي.

وما يعاب على النظام الرأسمالي هو تواجد الشركات و المؤسسات الصناعية الضخمة ،التي تنظر إلى البيئة ،على أنها وسيلة لزيادة إرباحها وتوسعها وإشباع قوتها ونفوذها، وبالتالي

فليس لها اهتمام بالبيئـة، وهي التي تسيطر على القرار داخل الحكومات ، حيث تعمل على ضبط القرارات بما يتناسب و مصالحها .

كما تعمل على تسخير وسائل الإقناع الجمعي لإعطاء الشرعية لأهدافها وأعمالها و محاولة إقناع الناس، بان الاقتصاد الدائم النمو، هو أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة وان الرفاهية الاقتصادية، تؤدي إلى الرفاهية في المجالات الأخرى، هدا يعني أن القضايا البيئية، هي بصفة أساسية قضية طبقات اجتماعية، تقف فيها الشركات الكبرى والدولة في مواجهة المواطنين وهذا ما أدى إلى تفاقم المشكلات البيئية . (صالح بن محمد الصغير 2000 ص12)

ولأجل مواجهة هذه المشاكل المتفاقمة بسبب الشركات الصناعية يجب إزالة هذه القوة السياسية والهيمنة الكبيرة التي تملكها والضغط عليها من طرف كل المهتمين بالبيئة و خاصة الحركات البيئية ودفعها إلى الالتزام بالقوانين وبالأخص القوانين المتعلقة بالبيئة .

وفي العلاقة بين الرأسمالية والدولة والبيئة ،يرى شنايبرج، أن التوتر القائم في الدول الصناعية المتقدمة نتيجة الصراع القائم بين الإنتاج ومطالب حماية البيئة، يحتم على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها ودورها في الحفاظ على البيئة، وتسييرها للنمو الاقتصادي في آن واحد (صالح بن محمد الصغير 2000 ص12)

3-4 - الاتجاه النفسي الاجتماعي :

يرى هذا الاتجاه أن الاتجاهات المكتسبة والقيم الإيديولوجية هي حجر الأساس في الأزمة البيئية ،حيث ميز علماء النفس والاجتماع ، بين ثلاثة اتجاهات تقود بشكل مباشر إلى المشكلات البيئية:

أـ الاتجاه الكمي الاستغلالي :

الذي يرى البيئة في ضوء الإحصاءات وكم الإنتاج وليس في ضوء مدى إسهامها في المحافظة على حياة وصحة البشر.

ب- اتجاه يستند إلى الضخامة والاستهلاك والفردية ، وهي عناصر ينجم عنها بالضرورة استغلال البيئة واستنزافها من جهة وتلوثها من جهة ثانية.

ج- اتجاه ما يعرف بالحضرية:

وهي حالة انفصال أو اغتراب البشر عن الطبيعة، بحث يصبح الأفراد غرباء داخل إطاراتهم الايكولوجية،(احمد النكلاوي . 1999. ص46).

ويدعم هذا التصور عالم النفس *دافيد كانتر* حيث يؤكد استجابات الأفراد لعناصر الطبيعة اقل من حجمها ومعدلها من استجابتهم الناشئة عن البيئة في بعدها الاجتماعي والثقافي ، كما نجد أن الدراسات الايكولوجي ة التنظيمية من خلال هذا الاتجاه عند كل من كاتر و كاهن وتحليلات بيكي حول نظرية الأنساق واستخدام البيئة وتحديد خصائصها ومكوناتها الأساسية وتأثيرها على الأهداف التنظيمية وعلاقتها بوفرة الموارد البيئية. (عبد الله محمد عبد الرحمان2004، ص79)

ومن ثم فان مواجه ة المشكلات البيئية ، يفرض التخلي عن تلك القيم والاتجاهات والابتعاد عن السلوك الأناني والطمع المادي ،وأن تحل محلها اتجاهات وقيم أخرى، تعطي أكثر أهمية للبيئة والتأكيد على أن الإنسان ، جزء من هذا النظام البيئي، وانه لا يستطيع الاستمرا ر والعيش، دون الاعتماد على الطبيعة ، وبالتالي فعليه السعي إلى الانسجام مع البيئة، وليس بتدميرها والإخلال بأنظمتها والتأكيد على أن الجنس البشري، لم يعد يحتل وضعا مركزيا ، بل أصبح جزء لا يتجزأ من البيئة الفيزيقية ، ودلك من خلال ترسيخ ثقافة بيئية ، تتجسد في الاتجاهات والقيم التي تؤدي إلى احترام وصيانة البيئة والتخلي عن الاتجاهات السلبية واللامبالاة، بالأوضاع البيئية وان نكيف أنفسنا للحفاظ على البيئة المهددة، بدلا من أن نكيف الطبيعة لتتناسب مع احتياجاتنا واعتبار البيئة، كقيمة بذاتها وليست وسيلة. (احمد النكلاوي1999 ص 4) ومن ثم إيجاد علاقة بين الإنسان والبيئة ، أساسها الفائدة المتبادلة ، التي تتيح للإنسان تحقيق حاجاته ومتطلباته و العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن ،وهدا ما يعرف باستدامة البيئة . (محمد صباريني وسعيد الحمد- 1979 ص 159.))

4- 4-النموذج البيئي الجديد:

إن التوجهات النظرية السابقة مستمدة من أدبيات وفكر المدارس الاجتماعية الكلاسيكي ة وقد أدت مشكلات تطبيقها إلى ضرورة الاستمرار والبحث عن تصورات واتجاهات جديدة تهدف إلى تناول القضايا البيئية بنظرة شمولية .

ومن هدا المنطلق ظهر النموذج البيئ ي الجديد (new environnemental paradigme) الذي صاغه كل من وليام كاتون و رايلي دانلاب عام 1978، ودلك بالتركيز عل ى التفاعل بين البيئة الفيزيقية والتنظيم الاجتماعي والسلوك ، وقد كانت حجتهم في ذلك ،أن معظم الأنماط

الاجتماعية تنظر للمجتمعا ت الإنسانية ،على أنها محور العالم الطبيعي، تهدف إلى خدمة الإنسان، دون مراعاة العناصر البيئية الأخرى ، مما أدى إلى عدم قدرة الأنظمة البيئية على استيعاب التلوث وامتصاصه وعدم إعطاء أهمية للكائنات الأخرى، بالعيش في جو خال من التلوث.(صالح بن محمد الصغير 2000 ص15)

وتدور الفكرة العامة لهذا النموذج، على ضرورة إيجاد التوازن بين القيم المتمحورة حول الإنسان والنظم البيئية والطبيعية .

غير أن رايلي دانلاب، لم يحدد ماذا يقصد بالقيم الإنسانية ، التي أشار إليها في نموذجه.

(Jean.paul .boznnet.2007.p 13)

ومن خلال هدا النموذج ،حدد كانون و دانلاب ثلاث وظائف تؤديها البيئة للمجتمعات الإنسانية كون :

أ- البيئـة تعتبر مصدر الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، ورغم ضرورة الاستفادة من هده الموارد إلا أن الإسراف والاستخدام المتضخم لها أدى إلى ندرة بعضها ونفاد بعضها الأخر .

ب- البيئة كذلك هي مكان وحيز يقطنه البشر، للعي ش والسكن و وتوفير مختلف الضروريات الأخرى للحياة اليومية للسكان .

جـ - نظرا للنشاطات المختلفة للبشر، أصبحت البيئ ة عبارة عن مستودع للنفايات، والملوثات المختلفة ،مما نجم عنه،مشكلات بيئية وصحية ،كان البشر أول المتضررين منها ،نظرا لعدم قدرة النظام البيئي على امتصاص هده النفايات واستيعابه ا في دوراتها .(صالح فيلالي 2007).

ومنه فإن النموذج البيئي الجديد، الذي يدخل في إطار علم الاجتماع البيئي ،تضمن أربعة مبادئ أساسية وهي:

1 - اعتبار الإنسان وما يتميز بع من خصائص، كالثقافة والقيم والمعايير والتحضر، جزء من النظام البيئي العام

2- يعيش البشر ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيقية محدودة، تفرض قيود حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية. (صالح بن محمد الصغير 2000 ص16) .

3- أن العلاقات الإنسانية، تتأثر بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج يترتب عنها ردود أفعـــال في نسيج البيئة الطبيعية.

4- انه لا يمكن إلغاء القــوانين الايكولوجية أو تجاوزهــا ،رغم قدرة الإنســان على الاختراع ،ورفض الاتجاه القائل بان الإبداع الإنساني من خلال التقنية ، قادر على حل كل المشـــاكل ،مما يمكن من التقدم والاستمرار دون توقف.(عبد الله بن جمعان الغامدي ص 6).

ويرى *بيتل* في نقده للاتجاه السابق رغم إتفاقه مع كاتون ودانلاب على أن النموذج البيئ ي الجديد يشتمل على واقعية بيئيـــة والتـأكيد على دمج الحدود والقيود البيئيـــة في التحليلات الاجتمـــاعية، غير أنه يرى أن الفرضيات التي صاغوها غير منسجمة داخليا ولا تتسم بالشمولية ، كم ا يؤكد على عدم إهمال النظريات الكلاسيكية كالماركسية والوظيفية بل يجب على هذا العلم الجديد ،الاستفادة والتوفيق ، بين كل الاختلافات النظرية السابقة. (صالح بن محمد الصغير 200 ص17) .

وقد حدد مجالات رئيسية للبحث في علم الاجتماع البيئي وهي :

1- الايكولوجيا البشرية الجديدة.

2- الاتجاهات والقيم والسلوكيات البيئية.

3- الحركات البيئية.

4- المخاطر التكنولوجية وتقويم المخاطر.

5- الاقتصاد السياسي للبيئة والسياسات البيئية.(صالح فيلالي محاضرة).

تأسيسا على ما سيق، يتبين لنا أن علماء لاجتماع المعاصرين والمهتمين بالبيئة، قد استفـــادوا، مما قدمه علماء الاجتماع الأوائل ،على غرار إميل دوركايم وكارل ماركس و مدرسة شيكاغو وقدمو ا نماذج وتوجهات نظرية ، مستمدة من النظريات الكلاسيكية لعـــلم الاجتماع والتي اعتبرت المرجع الأساسي لتأسيس علم الاجتماع البيئ ي ،ورغم اختلاف هده النماذج والاتجاهات ،إلا أن المهتمين بالبيئة، أكدوا على ضرور ة فهم ودراسة المجتمعات الإنسانية ،ضمن إطار النســق البيئي العام ، كون الإنسان احد العناصر التي تشكل هدا

النسق البيئي ،بما يتميز به من صفات ، تميزه عن باقي العناصر والتي توجه سلوكه في تعامله مع البيئـــــة .(صالح بن محمد الصغير 2000 ص18)

وبالتالي إعطاء البيئة مكان محوري في الدراسات السوسيولوجية ولم تعد البيئ ة كمتغير مضاف في الدراسات الاجتماعية.

خلاصـــة :

من خلال ما جاء في هذا الفصل، يتضح أن علاقة الإنسان بالبيئـــــة، تغيرت حسب المراحل التطورية للمجتمعات، فمن المرحلة البدائية التي كانت فيها البيئة هي المسيطرة على الإنسان ، انتقلت إلى المرحلة التي أصبح الإنسان هو المسيطر والمهيمن على البيئـــة ومواردهــا ،

وفي هذا الشأن اختلفت التفسيرات لهذه العلاقة بين المدرسة الحتمية إلى الإمكــانية إلى أن جاءت المدرسة التوافقية والتي كان اتجاها وسطي بعيدا عن الحتمية المطلقة أو الإمكــانية المطلقة.

غير أن النظر إلى البيئة ، انتقل من مرحلة تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة ، إلى محــاولة فهم وتفسير المشاكل البيئية المتفاقمة ،التي صاحبة الثورة الصناعية ،

وهذا ما اتضح، من خــلال الاهتمام الدولي والمحلي بهذه المشكلات، وقد تجسد ذالك في مختلف المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ، في محاولة فهم وحل هذه المشكلات.

كما كانت هناك مساهمات جادة من قبل الأفراد والجماعات في حل هذه المشكلات من خلال العمل الفردي أو الجمعوي خاصة في الدول الغربية ،على غرار منظمة السلام الاخضر.

ولأجل فهم وتفسير هذه المشــاكل فهم دقيق وعلمي حاولت مختلف العــلوم والتخصصات المساهمة في إعطاء حل وتفسير علمي، لهذه المشكلات والقضايا البيئية .

وفي هذا الصدد حاول علم الاجتماع ، كغيره من العلوم الاجتمــاعية و الإنسانية ، فهم وتفسير هذه المشكلات، ورغم انه جاء متأخرا مقارنة بعلوم أخرى ،إلا أنه حاول إعطاء تفسيرات لأسباب هذه المشاكل البيئية المتفاقمة ، وبالتالي ظهر ما عرف بعلم الاجتماع البيئي كتخصص قائم بذاته ، حاول إعطاء البيئة مكان محوري في لدراسات السوسيولوجية.

غير أن المتفحص والمتمعن لهذه الاتجاهات النظرية، يرى أنها تمت من طرف باحثين غربيين كان منطلقهم فيها، نابع من الواقع البيئي للدول المتقدمة ،حيث نجدها أكثر تركيز على البيئة الطبيعية وأكثر اهتمام بالمشكلات العالمية.حيث أن هذه الدول تجاوزت إلى حد ما ،المشكلات المتعلقة بالبيئة الحضرية،

وهذا لا ينطبق على الدول الفقيرة و النامية ،التي لا زال اهتمامها وأولوياتها منصبة على البيئة الحضرية، وذالك من منطلق انه لا يمكن حماية البيئة الطبيعية دون حماية البيئة الحضرية.

الفصـــــــــــــل الثـــــــــالث

تلوث البيئة الحضرية وأساليب الحماية

- تمهيد

1- التلوث أزمة المدينة.

2 - العوامل المنشئة للتلوث داخل المدن.

3 -الآثار الصحية والاجتماعية الناجمة عن تلوث المدينة .

4- حماية البيئة الحضرية.

5- أساليب حماية البيئة الحضرية في الجزائر.

تمهـيد :

التحضر من الناحية النظرية، هو مؤشر عن القفزة النوعية ، التي يحققها المجتمع ، في مستوى معيشة سكانه، وهو الانتقال من مستوى معيشي أدنى إلى مستوى معيشي أعلى .

هذا يعني أن المدينة تقدم لسكانها ، امتيازات اقتصادية وثقافية واجتماعية ، غير أن الواقع لا يقدم دليلا على هذا التنقل النوعي في الحياة ، بسبب ما تعانيه هذه المدن من مشكلات متعددة. (محمد بومخلوف 2007 ص16)

ورغم أن مشكلات المدن بدأت مع تكون المدينة واستمرت مع نموها وتوسعها ،غير أنــها لم تأخذ أبعادا خطيرة إلا مع ظهور الثورة الصناعية في الغرب.

فالمجتمع الحضري في وقتنا الحالي ، يعاني من العديد من المشكلات الاقتصـادية والاجتماعية كالبطـالة والإدمان والإجرام والفقر .... الخ.

إضافة إلى ذلك فالمدينة أصبحت تعاني من مشكلات بيئية حادة ،خاصـة في المجتمعــات النامية والفقيرة ، حيث أصبح واقعها البيئي مسرحا لمختلف مظاهر التلوث وعليه فقد أصبحت الحياة اليومية للسكان، عرضة للـخطر، مما تسببه هذه الآفـة من مشكلات صحية ونفسيــة واجتماعية بالإضافة إلى تشويه المظهر الجمالي والحضاري للمدية .

1- التلوث أزمة المدينة :

يرتبط تلوث البيئة الحضرية، بمستوى التطور الحضاري لساكنيها ويختلف مستواه من مدينة إلى أخرى، حسب تطور الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكـان، و بوتيرة النمو العمراني والسكاني .

ورغم أن هذه الظاهرة قديمة ، حيث أشار إليها ابن خلدون، في مقــارنة بين الحضر والبـدو ،رغم بساطة الحياة في ذلك الوقت ، حيث يقول " ومما يراعي في ذلك للغاية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض ، فان الهواء إذا كان راكدا خبيثا أو مجاورا للمياه الفاسدة أو من مناقع متعفنة أو مروج خبيثة أسرع إليه العفن من مجاورتها، فأســرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة " (عبد الرازق الزهراني : 2007 – ص209 –

وفي هذا الصدد قد منع ملك انجلترا ادوارد الأول في القرن الرابع عشر، حرق الفحم في مدينة لندن لحماية هوائها من التلوث ،الذي قد يؤثر على صحة فرسانه والذي كان أول قانون يهدف إلى مقاومة التلو ث.(احمد رشوان. 2006 . ص 74).

أما في وقتنا الحالي، فرغم التطور الصناعي و التقدم التكنولوجي وبلوغ مستوى من التمدن وما جلبه من رفاهية التي يعيشها الإنسان ،هناك ضريبة يدفعها سكان المدن ، بفعل التلوث الذي أصبح سمة السكن في المدن .

غير أن مشكلات تلوث البيئة داخل المدن في البلدان المتقدمة والتي برزت خلال التحول الصناعي ،قد وضعت لها الحلول، في جوانبها المختلفة، سواء التحكم في مشكلة النظافة ، كما أخذت تلك البلدان تشهد نمط جديد من المعمار وتخطيطا عمرانيا، يضع في حسابه الهواء النقي والضوء والخضرة . (أنتوني غدنز 2005. ص645)

وهذا ما أدى إلى بروز مفاهيم وقيم المدن الخضراء الصحية ، والتنمية الحضرية المستدامة كبديل لمعالجة التدهور البيئي داخل المدن.

أما في البلدان النامية والفقيرة ، فرغم الإجراءات والأساليب المتبعة فان البيئة الحضرية لا زالت تعاني من تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية، وبالتالي فهي تعبر عن واقع سكانها .

ورغم الفجوة القائمة بين وضعيات ومستويات الظروف البيئية ومعدل الحضرية والنمو الحضري، بين المدن الكبرى و المناطق الحضرية الداخلية، والتي تعاني من فجوة الإحساس بالمسافة بينها وبين ما حولها من مراكز حضرية كبرى ، إلا أنه يمكن القول:

أن التلوث هو سمة كل المدن، مع اختلاف في الحد والشكل ولهذا فهو يختلف من مدينة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، حتى في المدينة الواحدة ، وهذا أدى إلى تقلص الأمن البيئي بسبب الآثار السلبية التي أدت إليها متطلبات الحياة داخل هذه المراكز الحضرية وما فرضته من مشكلات وأزمات، هددت معها الإحساس بالكرامة البشرية ، وبدلتها بصورة الإهانة البشرية والتي تعرفها العديد من المدن . (احمد النكلاوي 1999- ص 5) وذلك بسب التفاعل غير المتوازن بين الأنشطة الحضرية والمناطق الحضرية ،التي تؤدي بمرور الوقت إلى تدهور بيئة المدينة وإلى أن تصبح كثير من المنشات، التي صممت أصلا لتأتي بالتقدم والتنمية ، سببا في التدمير والتخلف.

هذا يعني أن هناك عوامل أساسية ينتج عنها تلوث المدن ، والناجمة عن أنشطة السكان اليومية والأنشطة الصناعية المتمركزة داخل المدن وعلى محيطها ، بالإضافة إلى ضعف التخطيط العمراني وهجرة السكان من الريف إلى المدينة .

كما ساهمت زيادة وسائل النقل المختلفة وافتقار بعض المناطق الحضرية خاصة العشوائية إلى أنظمة الصرف الصحي المناسبة ومرافق جمع النفايات الصلبة ومحطات معالجتها ، مما أدى إلى مشكلات صحية وتشويه المنظر الجمالي للمدن. (مصطفى بابكر2004 ص 6) .

و رغم إختلاف مشكلة تلوث المدينة من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى إلا أن هناك مشكلات بيئية عامة، تعاني منها اغلب المناطق الحضرية خاصة في الدول النامية والفقيرة وهي:

1- مسالة الإسكان وتوفير المأوى .

2- صعوبة وتوفير الخدمات والمرافق والمحافظة على مستويات أدائها .

3- تزايد كميات النفايات وصعوبة جمعها والتخلص منها .

4- تزايد حركة المرور وما تسببه من اختلافات مرورية وضغوط نفسية .

5- تلوث بيئة المدينة نتيجة لما تصدره الصناعات ووسائل النقل .

6- المدن المجاورة للمناطق الزراعية تتأثر بالمواد الكيماوية الناجمة عن استخدام المبيدات وتلويث المياه .

7- تردي خدمات مكافحة الكوارث والطوارئ. (- احمد النكلاوي 1999 - ص 103)

وبناء على ما سبق، يتضح أنه يصعب الفصل بين تلوث المدينة، بما يعنيه التلوث من تلوث الماء والهواء والسطح وبين مختلف المشكلات البيئية الأخرى، كونها في حد ذاتها عوامل لهذا التلوث وعلى هدا الأساس سنحاول في هذه الدراسة تحديد تلوث البيئة الحضرية، من خلال تحديد العوامل المنشأة للتلوث داخل المدن .

2- العوامل المنشئة للتلوث داخل المدن:

2-1- الاختلال في التوازن البيئي و النمو السكاني :

يرجع سبب هذا الاختلال إلى تركز اغلب السكان في المناطق الحضرية، حيث تشير البيانات الحضرية، أن نصف سكان الكرة الأرضية، كانوا مركزين في المدن، في نهاية القرن العشرين بنسبة 87 % في البلدان الأكثر تقدما و 40 % في البلدان الأقل تقدما .

كما أشارت الدراسات إلى أن المناطق الحضرية التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مجموع سكان العالم ، هي المسئولة عن 70% من انبعاثات الكاربون ، (رجاء دويدري 2004 ص 184) وقد ارتبط هذا التزايد المخيف في عدد سكان العالم والذي يزيد عن 90 مليون نسمة كل عام ، بانتشار ظاهرة الجوع ، ووفاة الأطفال ، بسبب قلة الموارد وسوء التغذية والظروف البيئية المتدهورة ،حيث تؤكد الشواهد العلمية أن عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في العام يقدر بمليار شخص في العالم في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر على وسائل مناسبة للصرف الصحي ، على 1.7 مليار نسمة ،أما عدد الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشرب فيقدر ب 1 مليار نسمة ،والذين يتعرضون لماسي تلوث الهواء ب 1.3 مليار نسمة. (إبراهيم التهامي وعبد الحميد دليمي .2004 ص.ص81.80) .

ورغم اختلاف حجم وكثافة السكان، من مدينة إلى أخرى غير أن ما ينشا عن كثافتهم وأنشطتهم الإنتاجية وحياتهم اليومية من نفايات ، بسبب زيادة وتنوع الاستهلاك وتنوع الأنشطة السكانية ، ظهرت مشكلة تلوث المدن .

ويرجع هذا الاختلال بين السكان و البيئة الحضرية بسبب النمو الحضري السريع الذي تغذيه الزيادة السكانية الطبيعية أو الهجرة والنزوح السكاني ، من المناطق والأقاليم المجاورة، إلى المراكز الحضرية ، بحيث أصبحت المناطق الريفية طاردة لسكانها ، في حين أصبحت الأقاليم الحضرية ،مراكز تفريغ للأقاليم الريفية ويرجع ذلك إلى قوى الدفع المتمثلة في الفقر وفرص العمل التي قد يجدها المهاجرون في المدينة ، ونظرا لهذه الزيادة السكانية ، وما صاحبها من زيادة في الطلب على الخدمات الأساسية من خدمات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات ،ونتيجة لعدم تلبية هذه الخدمات والاحتياجات المتزايدة تتدهور بيئة المدينة .

كما أن الزيادة السكانية الكبيرة مع ثبات الرقعة المأهولة و كذلك ثبات الوحدات السكانية أدى إلى التوسع العشوائي في المساحات والفراغات بين المباني وعلى حساب الشكل المعماري والمتطلبات اللازمة للسكن الصحي . (.احمد النكلاوي 1999 ص36)

وفي الجزائر إذا قارنا كثافة السكن بالمعيار العالمي للاكتظاظ والمقدر ب 27 ساكن في الكم الواحد، نجد معظم المدن الشمالية في الجزائر تجاوزت بعدة مرات هذا المقياس والدليل على ذالك ،هو أن سكان مدينة قسنطينة كمثال وصل إلى 20467 فردا على خلاف المدن الجنوبية في الصحراء والتي مازالت بعيدة عن هذا المقياس،وحسب إحصاءات 1998 فان سكان الجزائر يزيد ب 900 لف نسمة في كل سنة . (عبد الحميد دليمي دت. ص . 92) ومن هذا المنطلق ونتيجة لهذه الكثافة السكانية داخل المدن الجزائرية وما ينتج عن أنشطتهم الإنتاجية وحياتهم اليومية وتغير نمط الاستهلاك من ضغط على المجال وزيادة الطلب على الخدمات الأساسية ، ارتفعت نسبة التلوث بمختلف أشكاله وبالتالي المساس بالصحة العمومية وصحة المواطن.

2-2 التركز الصناعي داخل المدن :

ارتبط التلوث بالصناعة، وذلك بسبب كثافة الصناعات خاصة في المدن الكبرى، أو في المناطق القريبة منها ، وما تخلفه من نفايات كيميائية ، تصيب الهواء والأرض والمجاري المائية ، حيث هناك بعض المدن أصبحت تضم مئات المصانع ، خاصة صناعة الحديد والصلب والاسمنت وإطارات السيارات والصناعات الكهربائية والكيميائية ومصانع البترول ومحطات القوى الكهربائية . (عبد الرحمن عيسوي 1998 ص143).

وقد كان الميل للتركيز للأنشطة الصناعية في مكان ما ،يؤدي إلى زيادة السكان بهذه المناطق نظرا لنزوح العمالة وهجرتها إلى المناطق الصناعية للعمل، معنى ذلك زيادة الأفراد والسكان الذين يتعرضون للتلوث وإضراره، مما ينجم عنه أضرار اقتصادية بالغة ، تتمثل في زيادة كلفة الرعاية الصحية . (عبد الرؤوف الضبع. 1997. ص91) .

وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية في الجزائر وقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة سنة 1983 ، كانت المشاريع الصناعية ، تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة ،

وهذا أدى إلى إنشاءها في المواقع سهلة التهيئـة، مما جعل المصانع تنشا داخل المدن أو قريبـة منها ،وهذا ما اثر على البيئة والصحة العمومية .

وهذا ما نجده في الكثير من المدن الجزائرية ، كمصانع الاسمنت في رايس حميدو وحامـة بوزيان و تبسة والتى تدفق سنويا 4569 طن من أكسيد الآزوت و 1200 طن من أكسيــد الكربون و 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة ، كذلك وحدتي الجبس والكلس والـى تدفـق 2060 طن سنويا من الدقائـق و 70 طن من أكسيد الآزوت و 20 طن من أكسيد الكربون (تقرير وزارة البيئة وتهيئة الإقليم . 2000. ص67)

حتى المدن الصغيرة والتي لا تحتوي على مصانع كبرى ، فإنها تعاني هي الأخرى ، بسبب تواجد بعض المؤسسات الصناعية الصغرى و الورشا ت وما تفرزه من نفايات حتى ولو كان حجمها قليل .

وما يؤخذ على هذه الصناعات في الجزائر ، قديمها و جدديها ،أنها لا تتوفر على وسائــل الأمن الصناعي ،للتحكم في المخلفات والنفايات والعوادم والغازا ت وهذا في اغلب المـدن ، وهذا على خلاف الدول المتطورة ، التي استطاعت التحكم نوعا ما، في هذه النفايات، من خلال التوفيق بين التنمية الصناعية وحماية البيئة وصحة المواطن ، خاصة داخل المدن.

ورغم الاستثمارات الهامة التي رصدت، لا سيما في القطاع العمومي ، حيث جهزت أكثر من نصف الوحدات الصناعية بأنظمة مضادة للتلوث، إلا أن معظمها معطلة حاليا ،كذالك جهزت العديد من الوحدات بمحطات تصفية ، إلا أن استعمالها يبقى محدود ،كما أن التوقيع على عقود الجودة مع العديد من المؤسسات الصناعية في السنوات القليلة الماضية على غرار مجموعة هنكل يبقى مجرد اتفاق. (سيد عاشور. 2006. ص 190)

وبالتالي يتضح أن الجزائر مازالت بعيدة عن الأمن الصناعي والتحكم في المخلفات والنفايات .

2-3- أعمال البناء والإنشاءات :

إن النمو العمراني المتسارع و التوجه نحو الإقامة في المدن، يتطلب زيادة على السكن والضغط على البنية التحتية للمدينة وهذا ما يؤدي إلى إنشاء مساكن وبناءات جديدة وأثناء

عمليات البناء وما يتبعها من حفر وهدم شق الطرق ونقل المواد من مكان إلى آخر يصاحبها تلويث لهذه المناطق ، كما أن إطالة مدة الانجاز وعدم احترام القوانين ساهم في هذه الظاهرة . بالإضافة إلى ما يعرف بالمحـــاجر و المقالع وما يتصاعد منها إلى الهواء آلاف الأطنان من الغبار والرمال الناعمة وما تصدره من هلع أثناء عملية التفجير لها أضرار سواء على البيئة أو السكان القريبين منها .(راتب السعود. 2007.ص63)

وفي الحديث عن الجزائر، فان توجه الدولة خاصة في العشرية الأخيرة، إلى تحدي ث بنيتها التحتية، من خلال شق الطرق على غرار الطريق الوطني شرق غرب وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي ، داخل المدن ،هذا بالإضافة إلى سعي الدولة إلى بناء وتوفير مليون سكن وهذا ما أشار إليه المخطط الخماسي الأخير.

كل هذه المشاريع لها مزايا وفوائد اقتصادية واجتماعية للسكان ،غير أن لها كذالك أثأر جانبية بسبب سوء التسيير وطول مدة الانجاز وهو ما ينجم عنه تلوث للبيئة والمحيط ولمدة زمنية طويلة.

4-2 وسائل النقل والاختناقات المرورية :

تعتبر وسائل النقل على اختلاف أنواعها من المصادر الرئيسية لتلوث جو المدينة ، بما تفرزه من غازات ودخان في الجو ، بالإضافة إلى الضوضاء وما يسبب ذالك من تأثير على صحة وراحة السكان خاصة في المدن الكبرى.

ونظرا للنمو الاقتصادي و الحضري، إزداد عدد السيارات، خاصة السيارات الخاصة زيادة كبيرة ، بالإضافة إلى مختلف المركبات الأخرى مثل الشاحنات واليات الخدمات سواء التي تستعمل البنزين أو الديزل .

وما يزيد الحالة سوء إضافة إلى العدد الهائل من السيارات ،هو الازدحام بسب العدد الكبير من السيارات وعدم اتساع الشوارع ،وهذا ما نشاهده في مدينة قسنطينة مثلا ،حيث أن السيارة تنفث ما يحتوي 4 إلى 7 % من أول أكسيد الكربون، حين تكون مسرعة في الطرق العامة، في حين تنفث أكثر من 10 % حين تتوقف ويبقى محركها دائرا عند ازدحام السير، وهو ما نشاهده داخل المدن '.(احمد النكلاوي. 1999. ص 17) .

بالإضافة إلى قدم حظائر السيارات خاصة في المدن الفقيرة، حيث اتضح أن تركيزات أول أكسيد الكربون في مدينة كالافيا –بالهند- تفوق مثيلاتها في ساعات الازدحام في مدينة واشنطن وهذا راجع إلى أن آلاف السكان الذين يعيشون في كالافيا يعانون من التلوث الهواء الناتج عن استعمال السيارات القديمة . (فليب عطية. 1999..ص270) .

وهذا ما نشاهده في المدن الكبرى في الجزائر، التي يتفاقم فيها التلوث الهوائي بسبب حركة المرور وقدم حظيرة السيارات وعدم تكييف مخططات المرور الحضري .(تقرير حول البيئة في الجزائر 2000. ص.96..) ومنه يجب إتباع مختلف الأساليب للحد من هذا النوع من التلوث ، بتحسين الطرق وتنظيم حركة المرور وتمديد شبكة الخدمات إلى أطراف المدن للحد من تردد السكان إلى قلب المدينة واعتمادهم الدائم على خدماتها .

5-2 النفايات الحضرية:

ينظر إلى التحضر والعيش في المدن على انه اتجاه نحو زيادة ما ينتج من قمامة ونفايات، حيث أصبحت النفايات الصلبة إحدى أبرز المشكلات التي تعاني منها البيئة الحضرية، نظرا إلى الكميات الضخمة والناجمة خاصة من المنازل والمطاعم والأسواق والمحلات التجارية والنشاطات الحرفية ومخلفات المباني.

والإشكال ليس في النفايات وكمياتها المزايدة فحسب ،ولكن اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في إنتاجها يوميا وبصورة متكررة مما يجعلها من التحديات الكبيرة .

ونجد أن المجتمعات الصناعية يطلق عليها مجتمعات النفايات لضخامة النفايات التي تلقى في القمامة، حيث جاء في إحدى التقديرات أن متوسط ما ينتجه الفرد الواحد من سكان المدينة في أمريكا من نفايات صلبة ، أكثر من 780 %كغ /سنة ونصيب الفرد في أوروبا من القمامة يقدر بـ 441 كغ/سنة (انتوني عدنز. 2005. .ص 646) وان المدن الأمريكية، قد خلفت ما يقرب من 30 مليون طن من الورق ومنتجاته و 4 مليون طن من البلاستيك و100 مليون إطار كاوتشوك و 30 مليون طن زجاجة فارغة وملايين الأطنان من فضلات الطعام .

وما يزيد المشكلة تعقيدا اتجاه السكان على الإقبال على استخدام المعلبات بأنواعها، في الوقت الذي تعجز الإمكانيات المتاحة للتخلص من القمامة من مسايرة هذه الزيادة .(عبد الرحمن عيسوي 1998 ص.136..)

وفي الجزائر ينتج الفرد يوميا 0.5 من النفايات الحضرية ويصل إلى 1.2 كغ/يوم في كبرايات المدن مثل العاصمة حيث يقدر كمية النفايات المنزلية سنويا 5.2 مليون طن أي 10.5 مليون م^3 (تقرير حول حالة البيئة في الجزائر . 2000ص60)

وعلى خلاف الدول المتقدمة التي استطاعت التحكم وتسيير هذه النفايات ، فان البلدان النامية ومنها الجزائر تعاني من الافتقار إلى خدمات جمع النفايات مما يؤدي إلى تكدسها وتراكمها في الشوارع والأزقة والمناطق القريبة من التجمعات السكانية ، الأمر الذي نتج عنه الإضرار بصحة السكان وتشويه المنظر الجمالي للمدينة خاصة في المدن الداخلية والصغيرة.

كما أن الإشكال ليس بتنظيف المدن وجمع النفايات فقط ،بل التخلص منها بطرق علمية ،تساعد على حماية البيئة وحتى الاستفادة منها عن طريق تدويرها والاستفادة منها اقتصاديا، وهذا ما لا نجده في الجزائر ، حيث أن إزالة هذه النفايات يجري بصورة لا تؤمن أي حماية للبيئة، كما يتم تفريغها في مزابل فوضوية والتخلص منها عن طريق حرقها وهي الممارسة الأكثر شيوعا وهذا على الرغم من المحاولة في إقامة مزابل مراقبة . (- تقرير حول البيئة في الجزائر 2000. ص94).

وهذا ما يتضح من خلال تحليل الوضعية الحالية حيث يتميز بنقائص هامة وهي :

- إنعدام فرز النفايات في عين مصدرها .
- إستعمال وسائل غير متكيفة للجمع والإخلاء .
- إنعدام المزابل الخاضعة للمراقبة .
- نقص في الإعلام وتحسس المستهلكين . (-تقرير حول البيئة في الجزائر 2000 .ص61).

6-2 شبكة المياه والصرف الصحي :

تتكون مياه الصرف الصحي في أي مدينة من مجموعة المياه المستعملة وكذلك المياه التي تحمل الفضلات من دورات المياه وتضاف إليها مياه الأمطار والمياه المستخدمة في بعض الورش وبعض المصانع الصغيرة التي تقع داخل إطار المدينة وتلقي بمخلفاتها في نظام الصرف الصحي للمدينة .

ويعد التخلص من مياه الصرف الصحي من أهم المشاكل الرئيسية التي يقابلها المسئولون عن الصحة في المدن ، وتزداد المشكلـة حدة عندما تتسع المدن (–احمد مدحت إسلام 1990. ص175 -) .

ومن منطلق أنه من الأولويات الأساسية لاحتياجات المدن توفير المياه الصالحة للشرب، وكذالك تمديدات السكان بالصرف الصحي ، ونظرا لطبيعـة المبـاني وتخطيطهـا خاصة التي تعتمد على الامتداد الأفقي ، فان ذلك يتطلب جهود وإمكانات كبيرة لتحقيق ذلك .

ومن أكثر المناطق تأثرا بهذه المشكلة هي مراكز المدن والأحياء القديمة والتي تعاني من عدم كفاءة شبكاتها، نظرا لتقادمها من ناحية وللضغوط عير العادية عليها من ناحية أخرى ،حيث أنها صممت لخدمة عدد معين ولمدة معينة وقد تجاوزت كلتا الحالتين وبالتالي تتعرض إلى اختناقات تؤدي إلى تسرب هذه المياه إلى الإحياء السكنية والى تلويثها للأزقة والشوارع وأكثر المناطق تأثرا بهذه الظاهرة الأحياء العشوائية ، لعدم وجود شبكة الصرف الصحي فيها، مما يؤدي إلى تصريفها في الأرض، وهذا يشكل بيئـة خصبة للمكروبات، كما أن تسربها إلى باطن الأرض يلوث المياه الجوفية.(عبد الرؤوف الضبع.2003.ص89) ، بالإضافة إلى تزايد تدفقات المياه القذرة الحضرية في الوديان والأنهار، الأمر الذي شكل تهديدا على نوعية المياه السطحية ويجعلها غير صالحة للحياة.

وفي الجزائر تقدر نسبة السكان الموصولين بشبكـات صرف المياه القذرة بـ 85 % في سنـة 1996 ، حيث يقدر إنتاج الميـاه القذرة الحضرية بحوالي 500 مليون م^3 سنويا، ورغم هـذه النسبـة من التغطيـة إلا أن قدم هذه الشبكـات وضعف التسيي ر والصيانـة ، وكذلك تصـريف هذه الميـاه دون معالجـة سبب في أضرار سواء على البيئـة أو الصحـة العموميـة والإطار المعيشي للسكان .

كما أن هذه الشبكــات البلدية لصرف المياه ، موصولة بالمياه القذرة للوحدات الصنــاعية وما تحويه هذه المياه من مواد كيميائية وما تسببــه من أخطار على السكــان، من خلال التسربــات داخل المدينة أو تلويثها للمياه الجوفية والوديان والسدود، حيث تشير الدراسات التي قــامت بها الوكالـة الوطنية للموارد المائية أن عدة سدود هي الآن ملوثة على غرار سد بني يهدل ، وسد بخدة في تيارت ، بوحنيفة ، حمام قروز . (تقرير حول البيئة في الجزائر 2000 ص72)

2- 7 - البناء العشوائي :

تنشا هذه المناطق نتيجـة أسباب اقتصاديـة واجتماعيـة تتمثل في الزيادة الطبيعيــة للســكان أو نتيجة الهجرة، حيث تتكون في مناطق مكدسة ولا يوجد بها متسع للنمو السكاني حيث تصبح هذه المناطق اقل مستوى من ناحيـة هياكـل البنيـة التحتيـة ، لافتقارها لشبكــات المرتبطـة بالصرف الصحي وجمع النفايات وهو أمر طبيعي لأنها أنشأت في ظروف لم تراعي فيها القواعد التخطيطية وفي غياب القوانين والتشريعات ويكون ذلك على حساب الشكل المعماري والمتطلبات اللازمة للسكن للصحي ، وهذا الأمر يجعل تهيئتــه ا وتحديث شبكــات المــرافق الأساسية بها أمر بالغ الصعوبة بسبب هشاشة الأبنيــة وتلاصقها (- احمد محمد موسى - 2007 ص.97) .

كما أن سوء استخدام والتوظيف السليم للمكان أدى إلى ظهور أشكال الاختلال في التوازن بين المناطق داخل المدينة التي تتدهور في بعضها أوضاع ساكنيها إلى حد بعيد ، وهذا ما نجده في الأحياء العشوائية وتتحسن في غيرها وهذا ما ينشا حالة الفجوة الحضرية والعزل الاجتماعي أي التجزئة الحضرية بالمكان وهي الحالة البالغة الخطورة لما يؤدي إليه من تهديد بين عناصر المكان الأساسية .

وقد انتقل التركيز في محاولة فهم أزمة وملامح هذه المنـــاطق المتدهـورة، من التركيز على عناصر البيئـة الماديـة والطبيعيـة باعتبارها المسئولـة على ما آل إليـــه حال السكــان من ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية إلى التركيز ،على أنهم سكان هذه المناطق هم

المسئولون عن الإخلال بها ، وهذا ما أدى إلى ظهور مختلف أشكال التلوث بها. (احمد النكلاوي 1999-ص31) .

وفي الجزائر ونظرا إلى أزمة السكن الخانقة التي عرفتها الدولة فقد انتشرت هذه المباني والأحياء في مختلف المدن فقد أحصت بلدية قسنطينة سنة 1999 6500 كوخ منها ما بني من أكثر من 30 سنة وما لوحظ انه في العشرية الأخيرة أن السكان ينجزون هذه المباني في الأماكن التي تثير انتباه السلطات المحلية حتى يتم نقلهم إلى سكنات وأحياء أفضل (دليمي عبد الحميد .د.ت. ص. 119).

فرغم تراجع هذه الأحيــاء وهذه المباني حيث كانت تشير الأرقام سنة 1966 على انه 10 % من مجمل الحظيرة الوطنية للسكن وبلغت 9.3 % سنة 1977 و وصلت إلى 6.2 % سنة 1992 .

كما أن الإحصائيات عن وجود ما لا يقل عن 520 ألف سكن غير لائق على المستوى الوطني وهذا يمثل أكثر من 20 % من حاجة الجزائر للسكن لسنة 2001.

(.comwww.omrranet)

3 ـ الآثار الصحية والاجتماعية الناجمة عن تلوث المدينة :

لقد أصبح التلوث احد مشاكل المدينة ،لا يقل خطرا عن الإدمان والإرهاب و الجريمة والعنف والبطالة ،حيث هناك الآلاف يموتون يوميا ، نتيجة إصابتهم بالامراض وتعرضهم لحوادث ناشئة عن تدهور بيئاتهم السكنيـة ،خاصـة الفقراء، نظرا لتفشي الأوبئـة ومسببـات الأمراض العديـدة ، ويعود ذلك نتيجة للظروف والأوضاع الصحية المزدري ة ، نتيجة الحرمان من الخدمات الأساسية كالمسكن الجيد ومياه الشرب النظيفة ووسائل التخلص من النفـايات وخدمات الصرف الصحي، بالإضافة إلى التكدس السكاني والتلاصق السكني والذي سهل انتقال العدوى بسرعة . (أحمد النكلاوي 1999ص34.)

هذا يعني أن الكثير من الأمراض ، التي تصيب الإنســان القاطن في المدينة ،خاصة في المناطق المتدهورة بيئيا، سببها التلوث بجميع أشكاله، حيث أثبتت الدراسات الوبائية والمخبرية أن الكثير من الأمراض التي يعاني منها الإنسان في النصف الثاني من القرن العشريـن،

كأمراض التنفس وأمراض القلب والسرطان والأنفلونزا والكوليرا والتيفويد والإسهال وغيرها سببها التلوث .

وقد وصلت حدة لتلوث إلى درجة الخطر، كما حصل في مدينة لندن عام 1955 حيث غطت سحابة كثيفة من الضباب الدخان مدينة لندن عدة أيام وقد نتج عن ذلك وفاة ما يقرب 4000 شخص من سكان هذه المدينة. (احمد مدحت اسلام 1990ص44).

وكما للتلوث آثار صحية على السكان فله آثار نفسية واجتماعية ، حيث أن التلوث يتفاعل مع المراكز المخية وهذا ينتج عنه تغيرات كيميائية بالمخ وكلما زادت نسبة المواد الكيميائية بمراكز الانفعال ، يزداد الميل إلى التدمير والانتقام والثار والسلوك الشاذ، وهو ما يسمى بالتسمم الانفعالي وهذا يؤكد ارتباط السلوك العنيف بالمناطق الأكثر تلوث .

كما للازدحام وندرة الأماكن الترفيهية والضوضاء وخاصة الصناعية ، آثار نفسية على الفرد، وتظهر بصفة أساسية في الأحلام وفقدان الشهية والضيق الاكتئاب النفسي .(– جمال الدين علي صالح 2003 .ص.70) .

معنى هذا أن تدهور البيئة الحضرية ، يتسبب في تدهور صحة ساكنيها ، وبالتالي فإن الوقاية من الأمراض وحماية صحة السكان ،تمر حتما من حماية البيئة وخاصة البيئة الحضرية.

وفي الحديث عن الجزائر ، فقد ارتفعت نسبة الأمراض بسبب التلوث بمختلف أشكاله وهذا ما تؤكد الإحصائيات،حيث سجل ارتفاع في نسبة الأمراض المنقولة عن طريق المياه خاصة التيفويد والكوليرا ،وقد ارتفعت بين سنة 1993 و 1996 من 286 إلى 3545 حالة لكل 100.000 ساكن ، و تعتبر حالة التيفويد هي الحالة الأكثر رواجا حيث تمثل وحدها بين 44 إلى 47 % من مجموع التصريحات للأمراض المنقولة و يتزايد تأثيرها السنوي من 11.75 حالة لكل 100.000 ساكن في سنة 1990 إلى 16.29 حالة 1997 ، كما سجلت 7.25 حالة إسهال لكل 100.000 ساكن في سنة 1990 و 9.24 حالة في سنة 1994 حيث تقتل الأمراض الاساسية حوالي 20.000 طفل سنويا . (–تقرير حول البيئة في الجزائر 2000ص.ص84.83-) وتنفق الدولة حوالي 1.5 مليار دينار سنويا أي 23 مليون دولار لمكافحة الأمراض المرتبطة بتلوث المياه .

أما فيما يخص تلوث الهواء و نظرا لما بلغت إليه حالة الهواء في المدن الجزائرية من مستويات حرجة فقد تبين من خلال الإحصاء الوطني حول الصحة الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية ، أن الإصابات التنفسية تهيمن بـ 35.7 % من الأمراض المحسوس بها .

وتحتل الأمراض التنفسية المزمنة مكانة هامة بـ 18.4% من بينها ، يأتي الربو في المركز الأول، بأكثر من نصف هذه الإصابات ، بالإضافة إلى سرطان الرئة وأمراض الكلى والقلب. (تقرير حول البيئة في الجزائر 2000 – ص 87 -).

4 - حماية البيئة الحضرية :

نظرا إلى ما وصلت إليه البيئة الحضرية من تلوث ، فقد برزت العديد من الجهود محاولة محاصرة هذه المشكلة وجعل الحياة داخل المدن خالية من التلوث وفي ظروف بيئية وصحية سليمة ، ومن هذا المنطلق أصبحت القضايا البيئية ، تحتل سلم الأولويات الوطنية في أي دولة كونها تؤثر على كافة الأنشطة التنموية ، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وهذا ما أشار إليه يوم البيئة العالمي لسنة 2005 والذي جاء تحت شعار المدن الخضراء، في محاولة جادة للوصول إلى انسب الطرق لإدارة هذه المناطق الحضرية في ظل تعزيز وسائل المواءمة البيئية مع الأنظمة الطبيعية داخل المدن .

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت قضية مواجهة تلوث البيئة الحضرية ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية البيئية المستدامة وهذا ما أجمعت عليه مختلف المحافل العلمية والعالمية حيث أصبحت هي الآلية التي يتعين على الدول وخاصة النامية منها، انتهاجها لمحاصرة مشكلة التلوث ، وقد أخذت بعدا واهتماما عالميا ، بعد ظهور تقرير لجنة Baudtland (مستقبلنا المشترك) والتي تعرف على أنها: إدارة الموارد الطبيعية وتوجيه التقانة والمؤسسات بما يضمن تحقيق استمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة (لجنة الشؤون الإسلامية 2008ص 11) .

وهذا ما أشار إليه Revetz على أن المفهوم العام للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين التنمية بجوانبها المختلفة البيئيـ ة والعمرانية والاجتماعيـ ة والاقتصادية، حيث يبرز دور الإدارة كعنصر فاعل وداعم لتحقيق الأهداف العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والعمل

على متابعتها وتدعيم استدامتها .(عبد الرءوف علي حسن وآخرون 2005 . ص 7) .

ونظرا لأنه لا يمكن حماية البيئة الطبيعية دون حماية البيئة الحضرية والعمرانية ، فقد ظهرت فكرة التنمية العمرانية والحضرية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض ، بريو دي جانيرو 1992، وقد عرفها مؤتمر العمران 21 على أنها : تحسين نوعية الحياة في المدينة ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني ، الجانب البيئي ، السياسي ، المؤسسي ، الاجتماعي والاقتصادي دون ترك أعباء للأجيال القادمة . (سلمان مهنا ، 2009.ص 6) .

وقد اعتمدت برامج التنمية الحضرية المستدامة في المدن النامية على محورين أساسيين:

أ- التنمية الاجتماعية والتي تعنى بتنمية الموارد البشرية، بتوفير المتطلبات الأساسية من حيث الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة ، بغرض إقامة بناء اجتماعي جديد ، تنبثق عنه علاقات اجتماعية جديدة تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية أو وضع قيم مستحدثة، تساهم في تغيير الأوضاع الاجتماعية .

ب- إدخال مجموعة من التحسينات المادية على البيئة الحضرية ويتمثل في تحسين وتطوير المباني ورصف الطرق، مع توفير البنية الأساسية من شبكات التغذية بمياه الصرف الصحي و الإنارة وتنسيق الفراغات الحضرية .

وتتميز التنمية الحضرية المستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص تميزها عن التنمية بمفهومها التقليدي أبرزها :

أ- الاستمرارية :

ويقصد بها عملية الاستدامة والتواصل في التنمية لأنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع في جميع مجالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو .

ب- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية :

خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة وذالك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوي لمعدل مل يتجدد منها وان تكون في حدود قدرة البيئة

جـ- تحقيق التوازن البيئي:

وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة وصحة البيئة .

د- التكامل:

فالتنمية المستدامة، ترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين أهداف مختلفة لثلاث أنظمة أساسية وهي النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام البيئي. . (عبد الرؤوف علي حسن وآخرون – 2005 .ص8) .

هذا يعني أن التنمية الحضرية المستدامة ،هي عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد ،وهي تمثل إستراتيجية ذات غايات وأهداف محددة ،فهي تشمل كل جوانب الحياة ،بكل ما تميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني ،بهدف تحقيق المتطلبات المختلفة للسكان والوصول بهم إلى وضع أفظل ،بمعنى هي نقل المجتمع من الاوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما، لتحقيق أهداف محددة ،تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل. (عصام الدين محمد علي. 2000)

وعلى هذا الأساس فان التنمية الحضرية المستدامة تهدف إلى :

- تحقيق الحياة الصحية للسكان.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة بين مختلف فئات المجتمع .
- كفالة الاستدامة وتوفير الحق للأجيال القادمة، في الموارد الطبيعية والثروات من خلال ترشيد استعمالها .
- رفع المستوى المعيشي للأفراد .
- المشاركة الشعبية في وضع السياسات. (عبد الرؤوف علي حسن وآخرون – 2005 .ص8)

5- أساليب حماية البيئة الحضرية في الجزائر

نظرا لما وصلت إليه البيئة في الجزائر و خاصة البيئة الحضرية من تدهور ،وذلك بسبب عدم مراعاة البعد البيئي في مجال التخطيط والتنمية :

أولت الجزائر عناية خاصة بالبيئة خاصة في السنوات القليلة الماضية ،من خلال مختلف برامجها التنموية وذلك استنادا إلى مبادئ التنمية الحضرية المستدامة والتي تسعى إلى الاحتفاظ بالانجازات التنموية التي تتحقق بصفة مستمرة ، بحيث لا تؤدي إلى خلل بيئي والتي تنطلق من المبادئ التالية :

1- تنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس، كونها يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية .
2- تنمية تراعي حق الأجيال في الموارد الطبيعية .

3- تهتم بالاحتياجات الأساسية للفرد من غذاء وسكن وخدمات صحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية الحياة للمواطن العادي.

4- تنمية تراعي الحفاظ على عناصر البيئة ومركباتها الأساسية من هواء وماء وتراب.

5 - تنمية متناسقة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التقني ، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية، بحيث تحافظ عليها وتحقق التنمية المتواصلة .
6 - تنمية متكاملة تعنى بالجانب البشري فيها وتنميته وهو أول أهدافها ، لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية .(احمد النكلاوي 1999. ص 72)
7- إعادة بناء الثقة بين السكان والأجهزة الإدارية .
8- أن تحقق الربط بين تحسين المناطق السكنية وبين المشروعات العامة القائمة أو الجاري تنفيذها.
9- تطوير الفكر والمداخل التخطيطية، التي تستجيب للبعد الاجتماعي والإنساني .
10- إعادة بناء وتجديد الأنساق العمرانية الحيوية ، وجذب واستقطاب طاقات السكان وتعزيز ارتباطهم بالبيئة .(عبد الرءوف علي حسن وآخرون 2005 ص7).
وهذا ما يتضح من خلال المخطط الوطني من اجل البيئة والتنمية المستدامة : أين حدد فيه جملة من الأهداف لحل المشاكل البيئية ،بالتناسب مع الحالة الاستعجالية والقدرة المالية والإطار المؤسساتي والتنظيمي وكانت أهدافه تشتمل على:
- تزويد السكان بالماء الصالح للشرب .

- تحسين الخدمة العمومية للتطهير .

- التسيير العقلاني للنفايات الصلبة والمنزلية والنفايات الخطرة .

- محاربة التلوث الصناعي .

- تحسين نوعية الهواء داخل المدن .

- تعزيز الحكم الراشد .

- تحسين التسيير البيئي للمدن بزيادة الرقعة الخضراء وحماية التراث الثقافي .

.(2002- p 16,17.Plan national pour environnement)

وعلى هذا الأساس فقد اتبعت الدولة سياسة وطنية لحل هذه المشاكل، خاصة داخل المدن وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات التقنية والإدارية وذلك بسن قوانين وتشريعات متكاملة ومنسجمة ووضع إطار تنظيمي ومؤسساتي ، يعمل على التكفل الفعلي بالمشكلات البيئية .

1-5 الإطار المؤسساتي:

نظرا إلى تزايد خطورة التلوث، خاصة في المراكز الحضرية، حرصت اغلب الدول على إقامة هيئات فنية متخصصة في مجال حماية البيئة، تقوم بدراسة كافة السبل الكفيلة بالحفاظ على البيئة ، وتتمتع هذه الهيئات في بعض الدول بجانب من صلاحيات السلطة العامة، ويطلق عليها تسميات مختلفة منها : لجنة ، مجلس ، وكالة ، إدارة أو هيئة حماية البيئة .

وقد عرفت الجزائر العديد من هذه الهيئات والمجالس وذلك ما يتضح من خلال استحداث الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 وكانت أول جهاز مركزي متخصص في حماية البيئة، غير أنه تم إنهاء مهامها سنتين فيما بعد، وتم تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة ، كما تم إنشاء كتابة الدولة للغابات والتشجير سنة 1979 والذي أعيد تنظيمها سنة 1980، كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي .

وفي سنة 1996 تم اعتماد مخطط وطني للبيئة والذي تلاه استحداث مفتشيات للبيئة على المستوى المحلي ، كما تم إنشاء مديرية عامة للبيئة على مستوى وزارة الداخلية، وفي سنة 1997 أنشئ مجلسا أعلى للبيئة ، يضم باحثين ومهتمين بالبيئة لإعطاء دفع ووضع الاستراتيجية اللازمة في ميدان البيئة والمحافظة عليها .

ورغم أن البيئة تهم مختلف القطاعات ،لذلك فهي في مجال اهتمام مختلف الوزارات مثل وزارة الصحة والسكان ، وزارة الفلاحة و وزارة الصناعة ....الخ.

غير أن المتتبع لمسار هذه الهيئات يجد عدم استقرار في الإدارة المركزية طيلة السنوات التي سبقت 2001 وهذا ما أدى إلى تفاقم آثار التلوث الحضري وتسارع وتيرة تدهور البيئة، بحيث كانت هذه الهيئات تتجاذبها مختلف الوزارات مثل : وزارة الري والبيئة والغابات ، وزارة البحث والتكنولوجيا ، وزارة الداخلية وحتى وزارة التربية والتعليم .

وهكذا استمر التداول الوزاري على موضوع البيئة وحمايتها إلى غاية سنة 2001 حيث تم إحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة . (وناس يحي 2007. –ص13). والتي أصبحت المؤسسة المركزية في مجال حماية البيئة .

وبناء على ما سبق نجد أن الجزائر قد عرفت العديد من الهيئات والمجالس و التي تعمل على حماية البيئة نذكر منها :

1- المديرية العامة للبيئة .

2- المفتشية العامة للبيئة .

3- مديرية البيئة الولائية .

4- المرصد الوطني لبيئة والتنمية المستدامة .

5- المعهد الوطني لمهن البيئة .

6- المعهد الوطني للساحل .

7- المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة .

فعلى المستوى الوطني غالبا ما يتولى الوزير المكلف بالبيئة الإشراف على الهيئة المختصة في شؤون البيئة .

غير أن كثيرا ما تترك السلطة المركزية، للسلطات المحلية جانبا هاما من جوانب الاختصاص لحماية البيئة، خاصة ما يتعلق بحماية البيئة الحضرية ، سواء النفايات الحضرية أو صيانة النظافة العامة . .

ولأجل فعالية أكبر في سياسة حماية البيئة إقتضت الضرورة أن تكون الأجهزة المكلفة بحماية البيئة قريبة من الموقع الذي تخشى منه وقوع التلوث ، خاصة داخل المدن والمراكز الحضرية .

لذلك انتبهت الدولة إلى الدور الذي تلعبه الأجهزة المحلية، في نطاق حماية البيئة وخاصة البيئـة الحضرية وازداد اختصاص الأجهزة المحلية ، فيما يتعلق بحماية البيئــة ،علـى حساب الأجهزة المركزية . (- رمضان محمد . 2005 ص .ص 07 -11).

ولكي يكون لهذه الأجهزة المحلية فعالية اكبر في انجاز مهامها في مجال حمايـة البيئـــة، يجب إمدادها بمختلف الوسائـل البشريــة والماديـة كما يجب أن تتوفر على الفنييـن الأكفاء فــي مجالات البيئة بالقدر الكافي سواء في مجال التخطيط أو التنفيذ.

وعلى المستوى المحلي تعتبر البلدية المؤسسة أو الهيئة الرئيسيــة، التي تضمن حماية البيئــ ة خـاصة داخل التجمعات الحضرية وذلك بتأدية هذه المهام بنفســها باعتبارها خدمة عمومية أو تقوم بإسنادها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين.

وقد نصت القوانين والأوامر التابعة لها صراحة على مفهوم البيئـة و حمايتها ومكافحـة التلوث حيث :

- تسهر البلدية على حماية الوسط الطبيعي وخاصة الاحتياجات المائية من أي صرف أو روافد.

- البلديــة لها الحق في رفض أي مشروع يؤثر على البيئــة حيـث تنص ص المادة 94 : على المجلس الشعبي البلــدي أثناء إقامـة المشاريع عبر تراب البلديـة مراعاة حمايــة الأراضـــي الزراعية والمساحات الخضراء.

- محاربـة البناء الفوضوي وحمايـة المناطق الزراعية في مخطط التهيئـة العمرانيـة ،حيث تنص المادة 93 على حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنيــة متجانسـة في التجمعات السكانية .

- إنشاء وتوسيع وصيانـة المساحات الخضراء والسهر على حمايـة التربـة والموارد ، حيث تنص المادة 108 على أن تتكفل البلديـة بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحة الخضراء وتحسين إطار الحيـاة.

- إنشاء الحدائق و المنتزهات وصيانة الطرق.

كما تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية وذلك في مجال :

- توزيع المياه الصالحة للشرب.

- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية .

- نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسا ت التي تسهر على الجمهور .

(القانون 08/90/ الجريدة الرسمية – 1990 عدد 15)

وبناء على ما سبق، يتبن لنا أن البلدية لها مهام أساسية ، سواء في ما يخص الخدمات الإنسانية والعمرانية وذالك في مجال تخطيط المدن وتنظيمها أو فيما يخص المهام الصحية والبيئية وذالك بالمحافظة على النظافة والصحة العامة وذالك من خلال مختلف الأجهزة التي لها علاقة مباشرة بهذا المجال مثل:

- القسم التقني البلدي
- قسم التعمير والبناء
- مكتب حفظ الصحة البلدية

ولكي تقوم البلدية بدورها في مجال حماية البيئة ، فذالك يتم من خلال التخطيط والتنسيق البيئي المحلي ،حيث يعتبر المخطط التوجيهي للتعمير ومخطط شغل الأرض أولى أدوات التخطيط المحلي ونظرا لعدم تحقيقه بصورة كاملة للأهداف البيئية ، أعيد التفكير في نمط التخطيط البيئي المحلي بالشكل الذي يسمح استيعا ب اهتمامات حماية البيئة المحلية وجاء ذالك باستحداث آليات جديدة متنوعة للتخطيط البيئي المحلي ومن بينها الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة والذي جاء ضمن أهدافه، الأعمال التي يجب على السلطة البلدية أن تقوم بها من اجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة وهذا ما يتضح من خلال : الإعلان العام للنوايا والالتزام الأخلاقي للمنتخبين والذي جاء فيه :

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة .
- الدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن .
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من اجل تحقيق تنمية مستدامة .
- إشراك جميع الفاعلين من إدارات وجمعيات ومؤسسات أخرى في المحافظ على البيئة .
- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة.(وناس يحي 2007 ص58 .)

5-2 الإطار التشريعي :

5-2- 1القانون البيئي:

لأجل حماة البيئة والبيئة الحضرية على وجه الخصوص والتصدي لمشكلاتها وضع القانون نصوص متعددة لمعالجة أسباب التلوث ويعتبر أحد الأساليب الهامة، حيث يحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان المختلفة وبالتالي فهو يتكفل بحماية متميزة للبيئة.

ويرتبط هذا الفرع من القانون بالبيئة والتي تشمل الإنسان والعوامل الطبيعية المحيطة به من ماء وهواء وكائنات حية ،هذا فضلا عن الضرو ف الناشئة عن تفاعل الإنسان مع هذه العوامل ، وما يرتبط بذلك من عوامل ثقافية واجتماعية وعلى هذا الاساس فهو يحمي البيئة وينميها ويردع مخربيها.

ويعتبر القانون البيئي الأساس التشريعي لكافة المؤثرات البيئية، مع تحديد المسؤوليات العامة في هذا المجال والأدوات التنفيذية اللازمة لذلك ، مع إيجاد الضمانات الكفيلة بتنفيذ ما ورد من أحكام وهي تلك المتمثلة في العقوبات، التي أمر القانون بتطبيقها على المخالفين . (احمد النكلاوي 1999.ص104)

ونجد هذه القوانين والتشريعات قد شملت جميع أشكال التلوث البيئي سواء داخل المدن أو خارجها .

ونظرا لتعدد القوانين فان لحماية البيئة بصفة عامة ثلاث فروع أساسية من القانون وهي :

- القانون الدولي.
- القانون الإداري .
- القانون الجزائي.

ومن منطلق أننا نتحدث عن بيئة محلية، فانه ما يطبق على البيئة الحضرية هو القانون الإداري والجزائي:

أ- القانون الإداري:

من منطلق أن القانون البيئي ليس قانونا واحدا، بل هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتفرقة والتي تتفق في وحدة الهدف وهو حماية البيئة الحضرية من التلوث وأغلب هذه التشريعات توجد في قوانين الصحة العامة والنظافة العامة والإدارة المحلية وكلها يدخل في نطاق القانون الإداري.

ب- القانون الجزائي:

وهو من القوانين التي تعمل على حماية البيئة ، في بعض جوانبها، خاصة عن طريق صيانة النظافة العامة وتجريم بعض الأفعال الضارة بالبيئة .

ويعتبر دور القانون الجزائي دورا ثانويا، لا يتجاوز تدعيم بعض قواعد القانون الإداري المتعلقة بحماية البيئة ،كما أن توقيع الجزاءات يأتي في مرحلة لاحقة ،بعد ارتكاب الأفعال الضارة بالبيئة، في حين أن القانون الإداري يعمل على منع وقوع هذه الأعمال أصلا. (راتب السعود2007 -ص172).

وبالتالي فان القوانين الأكثر فعالية ،هي تلك التي تقي من التلو ث وتحول دون وقوعه، فموضوع العقوبات الرادعة على المخالفات البيئية ، ليس بقصد معاقبة المعتدين ، بقدر ما يهدف إلى منع الآخرين، من الاعتداء على البيئة خشية العقاب، كون خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه ، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسئولة عن كشف المخالفات البيئية وعدم التراخي في توقيع العقوبات على المخالفين لقوانين البيئة سواء الطبيعية أو الحضرية.

ويوجد خمس وسائل يستعملها القانون لحماية البيئة والحفاظ عليها و هي:

- الحظر أو النهي : حيث يحظر القانون الإتيان ببعض التصرفات التي يقدر خطورتها على البيئة ويكون الحظر مطلقا أو نسبيا.

- الترخص : ويقصد به الإذن الصادر من الجهات المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن .

- الإلزام : ويقصد به أن يلجا القانون إلى إلزام الناس بالقيام بعمل ايجابي معين ليتسنى للإدارة المختصة اتخاذ التدابير اللازمة ، كإلزام من تسبب في تلويث البيئة بإزالة آثار التلوث وتحمل تكاليف معالجة الأضرار.

- الإبلاغ : يتيح القانون للأفراد أحيانا القيام بأعمال معينة، دون الحصول على تراخيص مسبقة على الرغم من احتمال تلويثها للبيئة ، شريطة الإبلاغ عنها وذلك يسمح للإدارة المعنية بدراسة الأمر وظروفه ونتائجه المحتملة على البيئة .

- الترغيب : يتمثل في منح بعض المزايا المادية والمعنوية، لكل من يقوم بأعمال معينة يقدر القانون أهميتها في حماية البيئة ، ودرأ بعض عوامل التلوث كالإعفاءات الجمركية

والضريبية ،التي تمنح في حالـــة إقامـــة مصنع لمعالجة القمامـــة. (راتب السعود 2007- ص 173-).

كما أن القانون البيئي يرتكز لتحقيق أهدافه على مجموعة من المرتكزات وهي :

1- إن حمايـة البيئـة ليست حقا فحسب، بل هي واجب أيضا : واجب يقع على عاتق الدولـة والأفراد والهيئات، ولكن يجب على الدولة ،أن تقوم بتهيئة النظام الكفيل بتحقيقه ولذلك ولكي يقوم المواطن بأداء واجبه في هذا النطاق ،لا بد أن تقوم الدولة بمهمته ا أولا وعلى الأخص،إرشاد المواطنين و تبيان الأفعال التي تؤدي إلى تلويث البيئة .

2- مبدأ من يلوث عليه أن يصلح : انطلاقا من أن تراكم الخلل يؤدي إلى الخلل في النظام البيئي وينعكس على امن واستقرار وصحة الإنسان، بمعنى هو المسئول عن تحمل المخاطر.

3- مبدأ التعويض عن الضرر البيئي : ويتمثل في العقوبة وهي إجراء تأديبي في حق مرتكب المخالفات البيئية. (راتب مسعود- 2007 –ص 171).

وفيما يخص القانون البيئي في الجزائر، فان المشرع الجزائري، قام بإصدار القوانين المتضمنـة لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية و الخدماتية وغيرها من الأنشطة ،التي يمكن أن يترتب عليها تلويث البيئة، وبين اللوائح التنظيميـــة المنفذة لها ، معتمدا في ذلك على جملة من الوسائل القانونية ،التي من خلالها ،يمكن تفعيل هذه القوانين على الأرض الواقع وبالتالي ضمان رقابة للبيئـة .

وقد بقيت القوانين في هذا المجال غير واضحة، إلى غاية 1983 ،حيث صدر قانون حماية البيئـة والمحيط والذي يتضمن المبادئ العامة ،لمختلف جوانب حماية البيئة والمحيط الحضري والذي تبعه فيما بعد ،القـانون المتعلق بحمايـة الصحة وترقيتها، وربط المشـرع الجزائري في هذا لقانون بين ثلاثية متكاملة متمثلة في حماية البيئة والصحة والمحيط الحضري.

ومن القوانين التي تضمن حماية البيئة الحضرية نذكر:

- قانون رقم05/85/ المؤرخ في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها
- قانون رقم29/90/ المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير .
- القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري .

- القانون رقم 10/03/ المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنميـة المستدامة (، كمال رزيق. 2007.ص99).

2-2-5 الجهاز الأمني وحماية البيئة الحضرية:

إن الوعي البيئي مهما إرتفع قدره وأية فعالية تشريعية مهما بلغ ردعها ، لن تحقق الحمايـــة المأمولة وإنما يلزم لتحقيق ذلك توفر أجهزة أمنية قادرة على وضع التشريعات موضع التنفيـذ باقتناع واقتدار. (احمد النكلاوي 1999.ص81)

وتعمل هذه الأجهزة على محاربة كل المظاهر التي لها تأثير على الإطار المعيشي للمواطـن وراحته أو تشكل مساسا بالبيئـة والنظافـة والصحـة العموميـة وذلك من خلال أعوان مؤهلين لهذه المهام.

ولهذا السبب اتجهت الجزائر نحو إنشاء وحدات لشرطة العمران وحماية البيئــة ، ورغم أن تأسيسها جاء متأخرا ،حيث أنشئت سنة 1984، عبر أهم الولايــات الكبرى، غير انه تم تجميـد نشاطها إلى غاية سنــة 2000، أين تم إعادة تنشيطها على مستوى المـدن الكبرى مثل وهران وقسنطينة وعنابة.

غير أن النشاط الفعلي لهذه الوحدات عبر كل ولايات التراب الوطني ، كان في أوت 2000 .

وهذا السبب أدى إلى انتهاكا ت بيئيــة وعمرانية جسيمة ، داخل التجمعات الحضارية ،خاصــة في مجـال البناءات العشوائيـة والتأثير في البنيـة التحتيـة للمـدن والذي يصعب معالجتـه الآن .

ورغم هذا فان هذه الأجهزة وبالتنسيق مع المصالح الأخرى في المــدن ، تعمل على تطبيق القوانين والتنظيمات في مجال العمران والبيئـــة وذالك في إطار وظيفتها، باعتبارها إحدى هيئات الضبط الإداري، المنوط بها الحفاظ على النضام العام .

فهي مكلفة بـ :

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال التطور العمراني .
- السهر على جمال المدن والتجمعات والأحياء.

- منع كل أشكال البناء الفوضوي وذلك بمحاربة كل أشكال البناءات الفوضوية والاحتلال اللا شرعي للأراضي والطريق العمومي.
- محاربة كل مظاهر التجاوزات التي تؤثر على البيئة والنظافة والصحة العمومية .

وتسجل الإحصائيات التالية المجهودات المبذولة من طرف هذه الأجهزة للتقليل من مخالفة القوانين الخاصة بالبيئة والعمران.

- جدول رقم 1: يوضح نشاطات وحدات شرطة العمران وحماية البيئة في الجزائر :

-

التعيين	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009
المجموع الكلي للمخالفات	**60405**	**66349**	**62976**	**44089**	**46367**	**46105**	45150
مجموع مخالفات البيئة	**31012**	**34223**	**34450**	**24367**	**26126**	**25011**	24419
مجموع مخالفات العمران	**23393**	**3212**	**28526**	**19722**	**20241**	**21094**	20731
مجموع التقارير المنجزة	**55578**	**61483**	**57094**	**29888**	**35151**	**32472**	29378
عمليات الهدم	*2700*	*2521*	*3842*	*4631*	*3570*	*3431*	*3461*

-

www.dgsn.dz

.

الفصـــل الرابـــع

الثقافـــــــة البيئيـــة

- تمهيـــــد

1- الثقافة البيئية وحماية البيئة الحضرية .

2- عناصر الثقافة البيئة

3- أبعاد الثقافة البيئة

4- معوقات الثقافة البيئية

5- مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافة البيئية.

تمهيد :

البيئـة الحضريـة هـي تكوين مــادي مـن عنـاصر وأنمـاط معمــاريـة مـن جهـة وتكـوين اجتماعي وعلاقات بين الافراد والجماعات من جهة ثانيـة، هذا يعني أنها تمثل قيمة ايكولوجية وعمرانة، وقيمة إنسانية اجتماعية ، فهي معمل الفعل البشري ومسرح ابتكاراتــه وحافظـة تراثــه وتاريخه ومجسدة هوتـه وثقافته .

ونظرا لما لحق بها من تدهور وتلوث فقد سعت مختلف السياسات الوطنية، إلى حـل هذه المشكلات، باستخـدام الإجراءات التقنيـة والإداريـة والسعي لوضع أساليب جديدة لمعالجـة هـذه المشكلات ، خاصـة المشكلات المرتبطـة بتحضر المكـــان كونـها معقـدة وديناميكيـة وملتحمـة بمشكلات الفقر و التدهور الاجتماعي.

غير أن هذه الرؤى والأساليب غلب عليها نمط السياسات العلاجيـة وبالتالي فهـي نظرة سطحية خارجة عن الرؤيـة الوقائيـة والاستخفاف بدورها و إرجاء عمليـة التدخل إلى ما بعد وقوع المشكلـة أو تفاقم أثارها ، ومن ثم سيطر التخبط والارتجالية والسطحيـة علـى الجهود المبذولة .(أحمد النكلاوي 1999 ص 154)

ويرجع فشل هذه الأساليب إلــى النظر إلى التدهور البيئـي، على انـه مشكلـة تقنيـة فنيـة في حين أنه في البدايـة مشكلـة حضاريـة ثقافيـة ولهذا فان الاستراتيجيات المتبعـة لأجـل حــل هذه المشكلات والتي تختلف حدتها وتتنوع أشكالها من مدينـة إلــى أخرى، عجزت عن تحقيق الاثر المرجو منها ، لأنها موجهة نحو الآثار وليس الأسباب ،كون أحد الأسباب الرئيسية في هذه المشاكل هو الإنسان نفســه، الذي يضع نفســه خارج إطار البيئــة الفيزيقيـة ، و يعتبرها ملكيتـه الخاصــة ويتصرف فيها كما شــاء. (رشيد الحمد ومحمد صباريني .1979 .ص.157)

1-الثقافة البيئية وحماية البيئة الحضرية :

إن أزمة المكان وتلوثه ، نسأل عنها في المقام الأول الفرد ، الذي أفرزت سلوكياته وطريقة تفاعله مع المكان والوسط الذي يعيش فيه، مختلف هذه المشاكل ، نتيجة اختلال قيمه، واتجاهاته و ثقافته و لهذا يعتبر لب هذه المشاكل وهذا ما يؤكده جون فوستر، الذي يرى أن بروز هذه المشاكل يعود إلى اختلال القيم ،التي تحدد علاقة الإنسان بالمكان والبيئة. (عبد الرؤوف الضبع 2004. – ص 40).

هذا يعني أن مشكلة تلوث البيئة الحضرية، تمثل مشكلة إنسانية ، تتعلق بموقف الإنسان من بيئته ، ومشكلاتها ترجع إلى قوى اجتماعية محددة في عناصر عديدة ، منها عقل الإنسان وثقافته ، فهو الذي يضفي المعاني على الأشياء و يطبعها بقناعاته ولهذا فان فهم هذه المشكلات ،ينبع من المعرفة الدقيقة بطبيعة العلاقة بين الإنسان والموجهات الثقافية البنائية التاريخية، التي تحدد تلك العلاقة وتحدد مسؤولية الإنسان في هذه العلاقة وتأثيره فيها .(احمد النكلاوي 1999– ص 21 -).

لذا وجب تعديل السلوك الإنساني من خلال التوجه الثقافي كون التصرف الثقافي هو الذي يكيف التصرف الإنساني في البيئة والتوافق معها، وهو بمثابة توجيه عملي لتعامل الإنسان مع البيئة بالانتفاع منها والحفاظ عليها في آن واحد . (عبد المجيد عمر النجار 1999–ص 14-)

ومن هذا المنطلق، وجب التوجه نحو الثقافة البيئية، لحل هذه المشاكل وهذا التدهور الذي لحق بالبيئة سواء الطبيعية أو المشيدة ، كونها اتجاه وفكر وفلسفة ، تهدف إلى تسليح الفرد مهما كان موقعه ، بخلق بيئي أو ضمير بيئي يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة في أي مجال من مجالاتها، بحيث يكون هو العامل المؤثر في اتخاذ القرارات مهما كان مستواها : بناء مدينة ،إقامة مصنع ، التخلص من القمامة ......الخ .

وهذا يعني التصرف بروح المسؤولية الخاصة والعامة، لان مسبب مشكلة ما، ربما هو أول المعرضين لإيذائها .(رشيد الحمد ومحمد صباريني 1979- ص 194-) .

وبما أن الثقافـة البيئيـة، تزود الفرد بالمعرفـة وطرق التفكير وأساليب العمـل وأنمـاط السلو ك المختلفة ،في تعاملهم مع البيئة، فمن خلالها تتحقق نشأة مواطن، يتمتع بالالتزام البيئي والذي يحتم عليه إتباع ما هو صواب وتجنب ما هو خطا ،دون وجود رقابة خارجية على سلوكه ، وترسيخ قيم المشاركة في حماية البيئة وصيانتها، ليصح السلوك البيئي جزءا لا يتجزأ من أخلاق الإنسان وثقافة المجتمع وهذا مصداقا لقوله تعالى « **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** » (الآية 11 . سورة الرعد)

ولهذا فان الفرد مطالب اليوم ،لأجل ترقية البيئة الحضرية وتحسين ظروف معشيته ،أن يلعب الدور الها م تجاه تلك البيئة، لأنها لا تمثل فقط محصنته كشخص، بل محصن أولاده والأجيال القادمة ،التي تتعاقب على تلك البيئة وذلك من خلال، ما يحمله من قيم وأخلاق وأفكار، (ذيب بلقاسم 2001– ص 119-) وبمعنى أدق بما يتمتع به من ثقافة بيئية ، ولـهذا أصبحت الثقافـة البيئيـة مـن المواضيع المهمـة ذات الأولويـة لمختلف المجتمعات ،لأجـل إحداث التغيير اللازم فـي طـرق التفكير والسلوك البيئي عند المواطن ، وتطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية ، لأجل بلورة السلوك البيئي الايجابي الذي يعد بمثابة الشرط الأساسي ، كي يستطيع الفرد أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية بيئته، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة.

وبناء على ما تقدم فقد برزت ثلاث اتجاهات في النظر إلى الأساس القيمي والأخلاقي الذي يستند إليه النظر لتلوث البيئة وتهديدها وتتمثل تلك الاتجاهات في :

أ- ألاتجاه الإنساني:

و هو الذي يدور حول حقوق الأفراد والسكان الأساسية والتي يعتبر منها حق الإنسان في بيئة طبيعية وحضرية يمكن الحياة فيها.

و من ثمَّ يعد الواجب الأول عدم تعريض البيئة للتلوث، بحيث أن تحرص على عدم تناقض البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد أو يتعارض و وضعيتها مع مصلحة الأفراد والسكان.

ب - الاتجاه الراديكالي :

وهو الذي يزنها في ضوء صلتها بالحياة، فكل عناصر البيئـة ذات قيمـة موروثة وتمثل

قيمتها ومنطقها الأخلاقي ، ومن ثمّ يتعين علينا إجراء راديكالية أساسية لاتجاهاتنا و نظرتنا وموقفنا من البيئة الفيزيقية التي نعيش فيها.

جـ - الاتجاه الوجداني:

ويرى هذا الاتجاه أن البيئة قيمة فطرية منغرسة في الإنسان، وهي ليست بقيمة وسيلة، بمعنى انه ينظر إليها باعتبارها قيمة في ذاتها.(احمد النكلاوي 1999- ص 88-) .

ومن منطلق حق الأفراد على اختلاف فئاتهم وطبقاتهم، بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية كغيرها من الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فان فلسفة الثقافة البيئية تقوم على هذا المبدأ من خلال توجيه أفراد المجتمع لأجل تحقيق هذا الهدف.

2- **عناصر الثقافـــة البيئية :**

نظرا إلى عدم تحديد مفهوم الثقافة البيئة بدقة، فقد اختلفت الباحثون والمتخصصون في تحديد عناصر الثقافة البيئة ، فكل منهم تناولها من زاوية تخصصه واهتمامه ، فهناك من حددها على ضوء المعرفة، ومنهم من حددها في ضوء السلوك .

فقد حـدد Engleson ثلاث عناصر أو أبعاد للثقافة البيئية والتي تتضمن :

- المبادئ الأساسية حول بيئة الإنسان.
- الإنسان بصفته احد مكونات النظام البيئي.
- الأنشطة الأساسية التي تساهم في تحقيق بيئة أفضل.

في حين يرى Desenger أن الثقافة البيئية يمكن التعرف عليها من خلال السلوك الملاحظ وحدد ها بستة عناصر وهي:

- الحساسية البيئية – المعرفة – المهارات- الاتجاهات- القيم- المسؤولية الشخصية.

ويرى Comming في تصوره للثقافة البيئية أنها تشمل على :

- تقديرات الذات – القدرة على التعلم – القدرة على العمل في فريق – الفاعلية – القدرة التنظيمية

في حين حدد روث - Rothe عناصر الثقافة البيئية في :

- التنور الاسمي: ويشير إلى القدرة على تعرف بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة في الاتصال بالبيئة.

- التنور الوظيفي : ويشير إلى المعرفة اللازمة لفهم البيئة والتفاعل بين الإنسان والنظم الاجتماعية والنظم الطبيعية الأخرى.

- التنور الإجرائي: ويرتكز على الفهم و المهارات وهو أعمق من التنور الوظيفي.

(www.science education-jeeran.com)

ومن خلال الآراء السابقة ومن منطلق أن الثقافة البيئية، تمكن الفرد من اكتساب المكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد، يجعل الفرد قادرا على التفاعل الجيد مع البيئة ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله ، يمكن تحديد عناصر الثقافة البيئية في هذه الدراسة بـ :

أ- القيم البيئية :

الفرد لا يولد مزود بأي قيمة إزاء أي موضوع خارجي ، وإنما تتكون هذه القيم نتيجة احتكاك الفرد بمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه ، ومن ثم فان القيم هي محصلة الاتجاهات ،التي تتكون لدى الفرد إزاء شيء معين ، ورغم نسبية القيم واختلافها من فرد إلى آخر ومن وقت إلى آخر، إلا انه يمكن القول بوجود قيم معينة شائعة يمكن ملاحظتها بوضوح والتي يكتسبها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه وتؤثر في تعليمه .(نظيمة سرحان -2005-ص 51)

وهناك مجموعة من القيم تهدف إلى حماية وصيانة البيئة، مما يواجهها من مخاطر ومشكلات وهي ما يعرف بالقيم البيئية وهي بمثابة الموجهات لسلوك الأفراد وأنشطتهم البيئية وتعرف بأنها « الأحكام القيمية التي يصدرها الفرد على مكونات البيئة الاجتماعية والإنسانية وهي تعكس شخصية الفرد وتقويمه الداخلي للمواقف البيئية ،وهي نتاج اجتماعي تم استيعابه من البيئة الثقافية ويستخدمه الفرد للحكم على قضايا البيئة ومشكلاتها » (– رشاد احمد عبد اللطيف 2007-ص 98).

والقيم البيئية أنواع وهي:

1- قيم المحافظة:

وتعمل على توجيه سلوك الأفراد نحو المحافظة على مكونات البيئة الحية وغير الحية ، الطبيعية والمشيدة .

2- قيم الاستغلال :

وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الأفراد نحو الاستغلال الأمثل لمكونات البيئة، بحيث يكون استهلاك الموارد بما يكفي حاجات وضروريات الإنسان،دون إفراط والابتعاد عن الترف.

3- قيم التكيف والاعتقاد:

وتعمل على توجيه الأفراد نحو التكيف مع البيئة، وتصحيح المعتقدات السلبية، والابتعاد عن المعتقدات الخرافية مثل الكهانة والتمائم والتبرك بالشجر.

4- القيم الجمالية:

وهي التي توجه الأفراد نحو التذوق الجمالي بحيث يصبح الفرد يهتم لكل ما هو جميل ومنظم.(سيد عاشور احمد 2006- ص 778) .

ومنه يمكن توطيد مختلف هذه القيم بغرسها لدى مختلف أفراد المجتمع وبالتالي توجيه سلوكهم نحو تحقيق الهدف البيئي ومواجهة المشكلات البيئية.

ب – الوعي البيئي:

يعتبر الوعي عنصر من عناصر الثقافة السائدة في المجتمع والتي تعمل كموجه لسلوك الأفراد وبالتالي فان الوعي هو إدراك الفرد لذاته وما يحيط به إدراكا مباشرا .

وفي الحديث عن الوعي فإننا نميز بين نوعين من الوعي فهناك:

- الوعي الغريزي والذي يتكون لدى الفرد نتيجة الممارسات وخبرات عديدة يكتسبها الفرد من خلال حياته اليومية، ويكون مدفوعا فيها بدوافع غريزية ويكون العقل في هذا الحال معنيا إلى درجة ما.

- الوعي العقلي: هو القائم على أعمال العقل والفهم والاقتناع، حيث يتم الوصول إلى هذا الوعي عن طريق جهد مخطط ومقصود لكي يصل الفرد إلى مستوى الاهتمام والتبني والتحمس

والدفاع عن فكرة ما. و يختلف من شخص إلى آخر، لعدة عوامل كالسن ومستوى الذكاء والخبرات السابقة.

وعلى هذا يتحدد وعي الإنسان، بما حوله وبمكونات البيئة ومتغيراتها ، فقد أشار علماء الاجتماع إلى الوعي البيئي ،على انه عملية مزدوجة، تشمل كل من الإدراك الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها و التعايش معها والعمل على تطويرها، لتحقيق غايات الإنسان .(رشاد احمد عبد اللطيف 2007- ص 100-) .

وبالتالي الإحساس بالمسؤولية الخاصة والعامة نحو الإنسان ومحيطه الفيزيقي وهذا ما أشارت إليه ندوة الإعلام وقضايا البيئة في العالم العربي ،بحيث حددت الوعي البيئي بأنه: إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة ومساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب الوعي بالبيئة وبمشكلاتها ، والهدف من ذلك أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى ومدى تأثير الإنسان عليها (جمال الدين علي صالح 2003- ص 91-) .

ويمكن الحكم على وجود الوعي لد الفرد تجاه البيئة من خلال السلوك الثابت والمتكرر والذي هو المحصلة النهائية للوعي.

جـ - التربية البيئية :

التربية هي نتاج جهود الأفراد والمجتمع ،الذين ينظمونها ، لأنها تتأثر بظروفهم وأهدافهم وتخضع لعقائد المجتمع، حيث تساهم في رسم المناهج الدراسية وتخطيطها وتحديد مضمونها بغية تحديد ثقافة المجتمع وتحديد نوع العلاقات التي تربط بينهم، ولها دور كبير، كونها تعنى بالعموميات وذلك ما يسمح لها بإكساب الأفراد القيم والاتجاهات والمعايير المتشابهة، التي توحد بين أنماط شخصياتهم وبخاصة في المراحل التعليمية الأولى ،التي تساعد الأفراد على التمييز بين الصحيح والخطأ وعلى ضبط السلوك العام وتحسينه و على فهم المجتمع وعلومه ،بغية تجميع الأفراد حول خبرات واتجاهات مشتركة ،لهذا أصبح التعليم مجاني في جميع الدول لكي يتمكن الأفراد من التقارب والتفاعل داخل إطار ثقافة مشتركة، فتتضاءل المسافات الاجتماعية بين الطبقات ويتدعم الكيان الاجتماعي، فيشعر كل فرد بحقوقه ووجباته.

ونظرا للمخاطر البيئية المتفاقمة التي أصبحت تهدد المجتمع، اتجهت التربية لحل هذه المشاكل وتحسين البيئة.

وبذلك ظهر ما يعرف بالتربية البيئية والتي هي عنصر من عناصر الثقافة البيئية وأداة لنقلها من خلال تحقيق الأهداف التالية :

1- المعرفة : توفير المعلومات لفهم النظام البيئي ومكوناته الذي ينبغي أن يعرفها الفرد والجماعات نحو بيئتهم البيوفيزيقية وكل ما يتعرض له من مشكلات .

2- المهارات: وتشمل المهارات التي يجب أن يكتسبها الفرد والجماعات ليتمكنوا من التعامل مع بيئتهم.

3- الانفعال : ويختص بالاتجاهات والاهتمامات وأوجه التقدير التي ينبغي أن يكتسبها الفرد والجماعات لترسيم سلوكهم إزاء بيئتهم . (جمال الدين علي صالح 2003 ص 95)

ونظرا لأهمية التربية البيئية انتقل هذا الاهتمام إلى السياسات التربوية لعديد من دول العالم مما انعكس أثره على المناهج الدراسية بشكل عام وفي مختلف المؤسسات التعليمية، وتعد دراسة البيئة المحلية المدخل الحقيقي والمناسب لدراسة مشكلات البيئة، فليس من المعقول أن نعلم الأبناء المشكلات البيئية نظريا ودون وجود أدلة على تلك المشكلات. (أحمد حسن اللقاني 1999 ص 53-) .

ولهذا فان التربية البيئة، تحرص على أن تنفتح على المجتمع المحلي، إيمانا منها بان الأفراد لا يولون اهتمامهم لنوعية البيئة ،ولا يتحركون لصيانتها أو لتحسينها بجدية وإصرار، إلا في غمار الحياة اليومية لمجتمعهم .(رشيد الحمد ومحمد صباريني 1979 ص 183) .

وبناءا على ما تقدم نجد أن التعليم النظامي بدأ يلتفت إلى المشكلات البيئية ،ويستوعبها في المقررات الدراسية المختلفة ،على أساس الاقتناع ،بأن التربية البيئية في إطار الأنظمة التربوي ة المدرسية، تساعد على فهم أفضل للجوانب الإنسانية ، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للحياة ، وذلك ابتدءا من مستوى رياض الأطفال حتى تغطي باقي مراحل التعليم، وذلك بجمعها لمختف فروع العلم وبدمجها في مختلف البرامج الدراسية ،على كل مستوى من مستويات التدريس. (رشيد الحمد ومحمد صباريني. 1979-ص 190).

3- أهداف الثقافة البيئية :

من خلال تتبع الواقع الذي وصلت إليه حالـة البيئة من تدهور وتأزم سواء داخل المدن أو خارجها ، ومن منطلق حق أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم ووظائفهم التمتع ببيئــة نظيفــة وصحية ، يتبين لنا أن القوانين والتشريعات البيئية والخطط والأموال غير كافية لحماية البيئة لأن كثير من الناس يضرون بالبيئة سواء عن قصد أم غير قصد، لذلك لا بد من وجود رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان.

هذا يعني أن سلامة البيئة ،تهم جميع أبناء المجتمع وليست مسؤولية الدولة وحدها وإنما هي قضية مجتمعية. (صالح وهبي –ابتسام درويش2003- ص 61)

ومن منطلق أنه يمكن تعديل وتوجيه سلوك الإنسان، باكتسابه مختلف القيم والاتجاهات والمعارف والمفاهيم ،التي تساعده على تحسين تعامله مع البيئة، فان هذا البعد القيمي أو الثقافي يهدف إلى :

1- تعديل اتجاهات الناس سواء نحو البيئة أو نحو بعضهم البعض ونبذ نزاعات الأنانية والجشع والإهمال وتنمية حب النظام واحترام القانون ،وتنمية الرغبة على العمل العام و التطوع لحماية البيئية المحلية ، وتحسين العلاقة بين الإنسان والبيئة وتفضيل الصالح العام على مصالح الجماعات أو الطوائف الفردية. (عبد الرحمان عيسوي 1998-ص 95)

2- المشاركة الفعلية في حماية البيئة وحث الآخرين على بذل الجهد والمشاركة لمواجهة مختلف المشكلات البيئية بالفعل وليس مجرد القول .(رشاد احمد- 2007- ص 99)

3- القدرة على الاتصال بمتخذي القرار بالمجتمع وعرض المشكلات البيئية عليهم ومواجهتها من خلال عمل مشترك بين القيادات وأفراد المجتمع .

4 - المشكلات البيئة معقدة ومواجهتها يستلزم تضافر مختلف مجالات المعرفة، كما انه يجب الاهتمام بالمشكلات المحلية قبل العالمية، إذ أن المشكلة يحددها الذين يتأثرون بها مباشرة ويعانون منها . (صالح وهبي – ابتسام درويش- 2003 ص 7)

5- الاهتمام بالأوضاع البيئيـة الحالية والمستقبلية والتركيز على تعاون جميع أفراد المجتم ع في حل المشكلات ، وان يكون هذا الاهتمام مستمر ويومي ويشمل مختلف المراحل العمرية للإنسان . (صالح وهبي – ابتسام درويش- 2003 - ص 60)

6 - يتعين أن يهتم جميع أبناء المجتمع بالبيئة كونها قضية مجتمعية وبالتالي يساهم في المحافظة عليها جميع الهيئات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية ، لان القضيــة عبارة عن سلوك فردي وجماعي ولا يمكن للدولة أن توفر رقيبا على سلوك كل الأفرا د (عبد الرحمان عيسوي 1998 ص 10-) .

ولا يقتصر دور الفرد في حل مشكلاته البيئية في مجاله الخاص، بل يجب أن يتحول الفرد إلى عنصر ايجابي في مساعدة الآخرين وليس مصدر لمشكلاتهم ، و الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للفرد ،ليس نحو نفسه فحسب، بل نحو مجتمع ه المحلي ككل ،وهذا ما يؤدي به إلى التوحد مع الجماعة ،كون التوحد مع الجماعة يشعر المشاركين في حماية بيئتهم، بالفائدة من وراء أعمالهم ،وأنها ذات جدوى بالنسبة لهم وللجماعة في آن واحد . وهذا ما يزيد في تنمي ة روح الولاء والانتما ء لدى جميع فئات المجتمع،وهذا ما يساعدهم على حماية بيئتهم .(محمد عبد الفتاح 2006 ص 204) .

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الثقافة البيئية هو تحسين العلاقات البيئية بما فيها علاقة أفراد المجتمع بالبيئة وعلاقة الإنسان مع أخيه الإنسان وتنمية ثقافة الفرد والمجتمع، لتحقيق التوافق مع البيئة الحيوية الطبيعية ومع البيئة التي صنعها الإنسان ، بمعنى العمل على رؤية البيئة بجميع مستوياتها لا كقيمة مادية فحسب، بقدر ما هي قيمة حضارية ودالة من الدلالات الأساسية والجوهرية ،على مبلغ الرقي، الذي بلغه مجتمع من المجتمعات، بما يجعلها رمزا لتاريخ وحضارة وهوية. (أحمد النكلاوي 1999– ص 146) .

4-أبعاد الثقافة البيئية :

إن الثقافة البيئية والمتمثلة في مجموعة المبادئ والقيم والأفكار السائدة في المجتمع والممثلة لرصيد أفراده نتيجة الوعي البيئي المتراكم لديهم ،من مصادر عدة هي في النهاية المنظمة والمحددة لسلوكهم ، فهما وتخطيطا والتزاما ،وهي تعتمد على عنصرين أساسيين:

1 - عنصر موضوعي متوارث من حصيلة قيم المجتمع ككل يتسم بالعمومية والشمول يتم انتقالها من جيل إلى جيل ومن فرد إلى فرد ،مما يجعلها موحدة لغالبية أفراد المجتمع الخاضعين لنفس الظروف والمتعاملين مع نفس المعطيات.

2- عنصر ذو طبيعة شخصية أو ذاتية، يتوقف وجوده عل مدى القناعــة الخاصة لكل فرد بضرورة الالتزام بتلك المبادئ أو القيم أو الأفكار المتوارثة ، وهذا ما يفسر وجود بعض الأفراد غير مهتمين بالبيئة ومشاكلها لسبب ما، قد يدفعهم للاعتداء عليها سواء بطريقة مباشرة آو غير مباشرة رغم ارتفاع مستوى الوعي البيئي الجماعي .(احمد النكلاوي 1999ص80).

وفي الحديث عن الثقافة البيئة كأسلوب حماية البيئة فإنها تأخذ بعدين :

أ- الأسلوب الوقائي:

وهي العمل على تلافي حدوث المشكلات البيئية والحد من تأزمها ويتأتى ذلك من خلال السلوكيات الرشيدة والممارسا ت الايجابية نحو البيئة ولا يتوقف ذلك على المستوى الفردي،بل يجب أن ينسحب على مستوى الجماعة، من خلال النصح والتوجيه .

ب- الأسلوب العلاجي:

محاولة معالجة هذه المشكلات، بهدف التخفيف منها أو إزالتها ويتم ذلك سواء على مستوى الفرد أو بالعمل الجماعي والذي يعد أكثر فاعلية من العمل الفردي (محمد عبد الفتاح 2006ص 249).

وبناء على ما تقدم ، يتضح أن معالجـة المتشكلا ت البيئيـة وعدم تأزمها يتوقف علـــى مــدى مساهمة أفراد المجتمع في حلها سواء كأفراد أو جماعات وبالتالي فان الثقافـة البيئية لها مستويين:

أ- مستوى الفرد :

رغم أن العمل الفردي يكون أكثر وضوح في الجانب الوقائي من الثقافــــة البيئية وذلك من خلال السلوكيات و الممارسات الرشيدة التي تقي حدوث مشكلات بيئية جديدة، وعدم تأزم المشكلات القائمة، فان الفرد يمكنه كذلك المساهمة في حل المشكلات القائمــة بقدر إمكانياته، حتى لو اقتصر الأمر على مجاله الخاص ،كما يمكنه التقليل من حدوث وتـــأزم المشكلات وذلك بالنصح والإبلاغ إذا اقتضى الأمر، وهدا إما يكفلـه له القانون حيث تنص المادة 08 من قانون التنمية المستدامة في الجزائر على انه يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية ويمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على

الصحة العمومية تبليغ هده المعلومات إلى السلطات المكلفة بالبيئة . (الجريدة الرسمية عدد 43 -19 /2003/07)

غير أن المجهود الفردي المعزول ،يبقى محدود في معالجة هده المشكلات القائمة، وينحصر غالبا في المجال الخاص للفرد.

بالإضافة إلى الفرو قات الواضحة بين الأفراد وبين طبقة اجتماعية و أخرى، بمدى الاهتمام بالمشكلات البيئية، خاصة داخل المجتمع الحضري، فنجد مثلا الطبقة الغنية والمتوسطة يكون اهتمامها بالازدحام وتلوث الهواء، في حين نجد الطبقة الفقيرة والمنخفضة الدخل تهتم بقضايا المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والقمامة. (احمد رشوان 2006- ص 150) .

ب - مستوى الجماعة :

يهدف العمل الجماعي إلى تحقيق أهداف اجتماعية عامة، وليس تحقيق أهداف خاصة وحماية ومعالجة المشكلات البيئية، يمثل هدف عام، و من خلال العمل الجماعي يمكن حل المشكلة أو جزء منها ،معتمدين بذلك على جهودهم الخاصة والذاتية كل حسب قدراته وإمكانياتــه وذلك بإشراك من سيمسهم التغيير كون العمل الجماعي لا ينجح ولا يكتمل إلا بمساهمتهم مساهمة فعالة كونهم أدرى بإبعاد المشكلة وكيفية التعامل معها .

ومن منطلق أن غاية أي سلوك آو تصرف هو تحقيق جملة من الأهداف وكون بعض هذه الأهداف يصعب على الفرد تحقيقها بمفرده وبالتالي يستطيع تحقيقها من خلال الاشتراك مع الجماعة وهو دليل على التكافل الاجتماعي والإحساس بالآخرين وهذا ما أشار إليه العالم النفساني فرويد حيث يقول أن ظهور اهتمامات مشتركة بين أعضاء الجماعة يولد بينهم شعور بالوحدة والتضامن. (مصطفى سويف. 1999. ص18)

وبصرف النظر عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الموجود بين أفراد المجتمع خاصة في التجمعات الحضرية، فان الأفراد يتوجهون إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات ومنظمات، لأجل تحقيق أهدافهم المشتركة ومنها مواجهة المشكلات البيئية القائمة ،سواء داخل المدن أو خارجها وذلك لكي يكون العمل أكثر فاعلية واستمرارية .

وهذا ما أدى إلى بروز جمعيات ومنظمات بيئية تعمل سواء في الاتجاه التحسيسي أو العمل التطوعي الميداني، لأجل مواجهة بعض مظاهر التلوث قدر الإمكانات المتاحة لها، كما تعمل

على كشف الانتهاكات التي تمس البيئة وصحة السكان والإبلاغ عنها لدى المسئولين بالإضافة إلى تنبيه المواطنين إلى حقوقهم البيئية وضمان تمتعهم بأقصى درجات الأمن البيئي .
ما أعطى لها أهمية بالغة، حيث أصبح دورها لا يمكن إهماله في مجال المحافظة على البيئة وهذا ما أشار إليه المشرع الجزائري ، حيث يرى أن الجمعيات البيئية المعتمدة في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، تساهم في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة ، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به، كما يمكن لهذه الجمعيات، رفع دعوى قضائية أمام الجهات المختصة ،في كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها . (الجريدة الرسمية عدد 43-2003/07/19).
مما يعني أن الجمعيات البيئية ،إن لم تستطع تحقيق أهدافها بالطرق الودية ،خول لها القانون صلاحية اللجوء إلى القضاء لحمل الإدارة وكل مخالف على الامتثال لهذه القواعد.
وبناءا على ما تقدم يتضح الحاجة الماسة إلى مثل هذه الجمعيات في مجتمعنا والعمل على تفعيلها على أرض الواقع ، وذلك نظرا إلى أن دورها حاليا، ينحصر في المناسبات والاحتفالات الرسمية والأعياد الوطنية ، وهذا ما أكده المخطط الوطني للأعمال من اجل التنمية المستدامة حيث يرى أن الجمعيات في الجزائر لا يزال دورها هامشيا، بسبب ضعف نسبة المشاركة الجمعوية وتراجع الرغبة الجماهيرية في التطوع ونقص توجه النشاط الجمعوي إلى حماية البيئة، كما أن ارتباط الإعانات المادية المقدمة لهده الجمعيات بالدعم المركزي لوزارة تهيئة الاقليم والتنمية واستثنائها من الصندوق الوطني ألولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية يعيق أعمال هذه الجمعيات ويحد من نشاطها . (وناس يحي 2007- ص 148) .

5-معوقـــات الثقافـــة البيئيـــة:

1-5-الفقر وتدني المستوى المعيشي:

هناك علاقة مزدوجة بين الفقر والبيئة ،فالفقر هو أحد مسببات المشكلات البيئية ،سواء داخل المدن أو خارجها ،لأن احتياجات الفقراء تدفعهم إلى ممارسات وسلوكيات مؤثرة للبيئـة ، بمعنى أن الفقراء هم احد أسباب التدهور البيئي سواء في المجتمعات الحضرية أو الريفية ،هذا يعني أن تعامل الفرد مع بيئته الفيزيقية تخضع لجملة من المعطيات من بينها مستواه المعيشي

فلا يمكن الحديث عن سلوك بيئي ايجابي وعقلاني ، بينما يفتقد الفرد إلى أبسط ضروريات الحياة، ما يدخله حيز الصراع من أجل الحياة ، فالخيار هو الفرد على حساب البيئة الفيزيقية . ونجد أن اغلب الفقراء يرون أن الحديث عن التلوث ترفا فكريا ،ومكافحته من الكماليات غير اللازمة، وهذا ما أشارت إليه انديرا غاندي رئيسة الوزراء الهندية الراحلة عن سبب عدم العناية بمكافحة التلوث في الأماكن الفقيرة، حيث قالت في مؤتمر ستوكهولم 1972 : كيف يمكننا الحديث عن أولئك الذين يعيشون في منازل اقرب إلى الأكواخ عن ضرورة حماية الهواء والمياه ،في حين أن حياتهم ذاتها في الأصل موبوءة .(احمد محمد موسى - 2007 ص 131). ما أدى بالفقراء إلى الاستسلام والرضا بالأوضاع المزرية ولا معنى عندهم للطموح والتطلع إلى حياة وبيئة أفضل، وبالتالي بروز ثقافة الاتكال والتبعية. (أنتوني غندز- 2005.ص384) .

وهذا ما أشار إليه اوسكار لويس إلى أن الفقراء لهم ثقافتهم الخاصة أطلق عليها ثقافة الفقر وهي ثقافة كاملة لها قيمها وأخلاقياتها وسلوكياتها وأنماطها الفكرية، التي يتمسك بها الفقراء ويقاومون أي محاولة لتغييرها وهي قادرة على الانتقال من جيل إلى جيل أخر نشأتها نشاه أي ثقافة أخرى وبالتالي فهي حاجز أمام السلوكيات الايجابية تجاه البيئة .(إبراهيم التهامي .2004.- ص135) .

فالمشكلة متشابكة ولا يمكن حماية البيئة إلا من خلال تخفيف حدة الفقر بمعنى التوفيق بين احتياجات الفقراء واحتياجات البيئة للحماية.

2-5- الاغتراب :

إحساس المواطنين في المجتمع بالاغتراب ومدى تأثير هذه الظاهرة ،على مشاركة السكان في تغير واقعهم البيئي، بحيث نجد أن الفرد يتخذ موقفا سلبيا إزاء مجتمعه، وشعوره بأنه لا قيمة له في المجتمع ،وهذا ما يؤدي إلى فقدان الحماس ،ودوافع العمل الجماعي ، وبالتالي تصبح المساهمة في إصلاح البيئة وحل المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع خارج مجال اهتماماته و لا علاقة له بها ، وهذا يؤدي بالمواطنين إلى عدم المسؤولية الاجتماعية نحو مجتمعهم والرغبة من اجل الصالح العام . (محمد عبد الفتاح محمد- 2006 –ص80)

3-5 اللامبالاة أو السلبية الاجتماعية:

وهو عدم اهتمام الفرد بما يدور حوله من الظواهر أو المواقف المختلفة في المجتمع بصفة عامة ويعود عدم اهتمام الأفراد والمواطنين بالمشكلات البيئية المحيطة بهم، إلى العديد من الاعتبارات، كالشعور باليأس من إمكانية التغيير الناتج عن تأخر الإصلاح، ومواجهة المشكلات لفترة طويلة، مما يجعل السكان يشكون في إمكانية التغيير، وبالتالي الاستسلام والرضا بالأوضاع المزرية، مما يترتب عليه الشعور بعدم القدرة ، حيث يسود هذا الإحساس بين جانب كبير من سكان المدن، إذ يؤدي إلى الشعور بأنه يتعذر عليهم تغيير أوضاعهم وان ذلك يتطلب جهدا كبيرا. مما يؤدي إلى بروز ثقافة الاتكال وهذا ما يفسر اعتماد أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم على المؤسسات الحكومية، في كل متطلباتهم الحياتية وخاصة حل المشكلات البيئية. (محمد عبد الفتاح محمد- 2006 ص.ص 79- 80).

4-5 ضعف الضبط الاجتماعي :

من منطلق أن الثقافة البيئية هي قضية فردية وجماعية، تتجسد من خلال السلوك العملي للأفراد ،في تعاملهم مع بيئتهم الفيزيقية، وهي التي تساعدهم على التمييز في أفعالهم و أنماطهم السلوكية بين الصواب والخطأ ،بحيث يقبل السلوك الذي يكون موضع اتفاق جمعي عليه، ويعاقب صاحب السلوك السلبي والخاطئ. ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى هذه الانتهاكات والسلوكيات السلبية والمستمرة اتجاه الوسط الذي يعيش فيه الأفراد، هو ضعف الضبط الاجتماعي غير رسمي والقائم على العلاقات الأولية و على أساس احترام القيم و العادات ، وبالتالي تقل سلطة المجتمع على الفرد، خاصة في المجتمع الحضري وذلك من منطلق أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي لا يتعلق بسلوك الإنسان نحو الإنسان بل يشمل سلوكه نحو غيره مهما كان هذا الغير ماديا أو معنويا ، أي انه يشمل أيضا سلوكه نحو البيئة والممتلكات الخاصة والعامة ،وغير ذلك من الأشياء المادية والغير مادية. (محمد بومخلوف - 2007- ص 22).

وهذا يؤدي بالفرد أن لا يراعي لا الآخرين ولا البيئة التي يعيش فيها ، والاعتدا ء وعدم المحافظة عليها.

6- مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية البيئية :

يتم اكتساب الفرد ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه عن طريق التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يتم الارتقاء بالفرد من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي ،فالتنشئة الاجتماعية تبني شخصية الفرد وتوجهه إلى الخير والصلاح ، كما تساهم على تكامل المجتمع واستقرار ه (– مراد زعيمي 2002- ص06) .وتحقيق التوافق الاجتماعي مع البناء الثقافي المحيط به من خلال اكتساب المعايير الاجتماعية والاتجاهات والقيم السائدة حوله .

وهذا ما يؤكده حامد عبد السلام زهران في تعريفه للتنشئة الاجتماعية حيث يقول " هي عملية تعلم وتعليم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا فمراهقا فراشدا فشيخا سلوكا ومعايير واتجاهات لادوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها ، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية (مراد زعيمي- 2002 –ص11) .

وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى:

- تطبيع المولود الجديد بطبائع مجتمعه وثقافته لكي يكتسب الصفات الانسانية المتمثلة في عضويته الاجتماعية .
- توجيه سلوك الأفراد وتصرفهم وفقا لوسائل الضبط العرفية والقانونية لتعزيز التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع .
- التماسك الاجتماعي وذالك عندما يتشرب الفرد قواعد ومعايير وقيم مجتمعه عندئذ يندفع للاشتراك بقاسم مشترك اكبر مع أبناء مجتمعه المتشربين بقواعد وقيم مجتمعه وبذالك تتبلور مشاركة وجدانية تعاونية فيما بينهم وعندها يتحقق التماسك الاجتماعي
- إكساب الاتساق السلوكي حيث انه عند التنشئة يكتسب الفرد تهذيب سلوكه وتنسيقه مع متطلبات المجتمع الذي يعيش فيه(معن خليل العمر 2004- ص61).

ما يعني أن إكساب الفرد مختلف أنماط السلوك والاتجاها ت والقيم البيئية التي توجه وتحدد سلوكه وتعامله مع البيئة ،يبدأ من الطفولة إلى الشيخوخة ، ولان الثقافة البيئية توجه لشرائح مختلفة من المجتمع، فانه يتوجب أن توجه لكل شريحة منها وفقا لخصائصها ومستوياتها واهتماماتها.

فالتنشئة الاجتماعية تقوم بنقل وترسيخ الثقافة البيئية لدى الفرد، عبر انتقاله بين مختلف مؤسسات هذه العملية الاجتماعية وبإتباع مختلف الأساليب والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى.
وتعمل مختلف المؤسسات على تعديل وتغيير وتنمية الاتجاهات والقيم والسلوكيات الايجابية اتجاه البيئة وتؤثر على علاقة الإنسان بالبيئة ، ويعود الفرق بين المجتمعات المختلفة إلى المدى الذي توليه هذه المؤسسات إلى هذه القضية وإلى فهم كل مؤسسة الدور الذي عليها أن تقوم به، من أجل تنمية وترسيخ هذه الثقافة لدى الأفراد و خاصة في المراحل الأولى من النمو العقلي (نظيمة احمد محمود سرحان - 2005-ص50).
وهذا ما يعطي لرجال التربية والإعلام والدين والأخلاق والاجتماع والثقافة دورا جوهريا في تبيان الأسس القيمية والثقافية والأخلاقية التي يتعين أن يجري في ضوئها التعامل مع البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد.

1-6 الأســـرة :

الأسرة هي الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل ، وهي البناء الإنساني الذي يتم فيه تزويد الطفل، بمبادئ الحياة الاجتماعية الأولى ، من خلال التفاعلات التي تحدث بداخلها بين الأفراد الذين ينتمون إليها ،انطلاقا من الوالد إلى الأبناء ، ومن ثم فللأسرة تأثير في نمو أنماط الشخصية الاجتماعية للطفل، وفيها يعيش السنوات التشكيلية الأولى من عمره.
وهذا ما أشار إليه ماكيفر حيث يقول " لا يوجد بين التنظيمات التي يحتويها المجتمع الكبير منها أو الصغير ما يفوق الأسرة في قوة أهميتها الاجتماعية،فهي تؤثر في حياة المجتمع بأكملها بأساليب متعددة كما أن صدى التغيرات التي تطرأ عليها يتردد في الهيكل الاجتماعي برمته " (-زعمي مراد 2002- ص 72)
ورغم أن الأسرة الحضرية المعاصرة فقدت الكثير من وظائفها التقليدية، بفعل تعقد المجتمع الحديث وزيادة التخصص، فبعد أن كانت تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتربوية أصبحت اليوم قاصرة على الناحية التربوية .
إلا انه يمن ذكر أهم الوظائف التي يجب أن تقوم بها :

1- إنجاب الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية .

2- إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف على قيمة وعاداته وتقاليده .

3- تزويدهم بالوسائل التي تهيئ لهم تكوين ذواتهم داخل المجتمع (راتب مسعود 2007 ،ص 238)

يتبين لنا أن الدور الذي تؤديه الأسرة تجاه أبنائها، باعتبارها أول مجتمع يتصل به الطفل ويمثل له مصدر الاستقرار وإشباع معظم الحاجات ، وبالتالي أي تقصير في هذه الوظائف ينعكس على الطفل.

هذا يعني أن الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في تهيئة الأفراد للحفاظ على البيئة وبناء الاستعداد لديهم، للنهوض بها وحمايتها، من خلال إكسابهم مختلف القيم والاتجاهات والسلوكيات، وذلك من خلال تعايشهم اليومي مع أسرهم ومشاهدتهم اليومية لممارسات الوالدين . وتعتبر التربية بالتقليد من أهم الوسائل التي تلجا إليها الأسرة لبناء اتجاهات ايجابية عند الأبناء نحو البيئة، كون الآباء هم القدوة للأبناء.

وإذا كانت الأسرة لا تعي أهمية وضرورة الحفاظ على البيئة، فان السلوك ينتقل إلى الأبناء في هذه العائلة، لينشئ على المدى الطويل جيل غير واع بضرورة الحفاظ على البيئة.

وبالتالي فالأسرة هي التي تغذي الأبناء بالصفات الخلقية الحسنة عن طريق الممارسة اليومية والسلوك الخلقي الحسن للولدين وترجمتها لمعاني المسؤولية والصدق ليعرف الطفل الأخلاق سلوكا طبيعيا عمليا، قبل أن يعرفها في معانيها المجردة.(–سيد عاشور2005 ص 775).

2-6- المدرسة :

إن قضية التعلم والتربية وإعداد الفرد للحياة اليومية ومواجهة ظروفها ومتطلباتها اوجب وجود مؤسسة اجتماعية تعمل مع الأسرة تساعد الطفل على حسن التكيف مع الحياة اليومية وتعلمه القيم والمعتقدات والسلوك الإنساني الذي يرضى عنه المجتمع ، هذه المؤسسة هي المدرسة التي يعرفها دور كايم على أنها " عبارة عن تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن

تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية وأخلاقية واجتماعية، يعتبرها ضرورية ،لتشكيل الراشد وإدماجه في بيئته ووسطه " (ص 139 –مراد زعيمي 2002-) .

وكون المدرسة ذات بعد تعليمي تربوي، فقد أصبحت، ليست مجرد مؤسسة للتعليم فحسب، بل أنها مؤسسة تقوم على خدمة المجتمع. وعند النظر إلى المدرسة وما لها من أهداف متغيرة بصورة ديناميكية ليست جامدة، والسبب في تغير هذه الأهداف هو التغير الديناميكي الذي يحكم البيئة نفسها ، لذلك تحتم على المدرسة لكي تحقق أهدافها أن تطوع نفسها إلى المتغيرات البيئية وتعديل هيكل برامجها للتماشي مع هذه المتغيرات . www.yannab-alhakem.com

وعلى هذا أصبح التعليم وثيق الصلة بهذه القضايا ونقل الثقافة البيئية وتكوين الوعي للأفراد، وأصبح يلتفت إلى المشكلات البيئة ويتضمنها في مناهجه ومقرراته الدراسية المختلفة.

وهذا ما أكدته و أوصت به مختلف المؤتمرات كمؤتمر تبليسي ،الذي يؤكد على أهمية التعليم البيئي، الذي يهدف إلى تكون جيل واع ومهتم بالبيئة ومشكلاتها ولديه المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام ،مما يسمح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة وان يحول بينها وبين العودة إلى الظهور. (–نظيمة سرحان. 2005 .ص129 -)

وكون المدرسة مختصة في مجال التربية والتعليم، فإنها تسمح بالإشراف المستمر على التلميذ ،من خلال عملية تربوية، يمارسها مربون مختصون ،تسعى إلى إكساب الطلاب ، مقومات السلوك الايجابي الراشد اتجاه البيئة الفيزيقية وصيانتها .(نظيمة سرحان 2005-ص 140-)

وذلك من خلال منهج تعليمي يحسن إعداده وصياغته ويتضمن الدراسات البيئية، مع تلبية احتياجات الأطفال وميولهم واستعداداتهم، وكذا تلبية احتياجات البيئة التي يعيشون فيها.

وما هو ملاحظ أن السياسات التعليمية والمناهج العلمية أصبحت تضم العديد من الأمور المتعلقة بالبيئة ومشكلاتها ،وهذا ما يساعد المعلمين على إنجاح أهداف التربية البيئية ، وهذا الأمر يتوقف كذالك على المستوى العلمي والمهني للمعلم، وكذا مدى شعوره بالمسؤولية الاجتماعية ومدى وعيه بأهمية التربية البيئية كي يستطيع تربية الأبناء تربية بيئية مقصودة.(احمد اللقاني 1999-ص 46).

فيجب على المدرسة ،أن تكون مثالا، للمجتمع لا صورة له كما هو في الواقع ،بعيوبه ونقائصه و سلبياته ،بل كما يجب أن يكون، حتى تساهم في رقيه والنهوض به .(–مراد زعيمي2002- ص 156-).

3-6- المسجد :

أهمية المسجد تكون في كونه جامعة شعبية للتثقيف والتهذيب ومؤتمر عام للتعارف والتحاب ومعهد للتربية العلمية ، أي أن الوظيفة الحقيقة للمسجد هي صنع الفرد المسلم المتكامل، البناّء في خلقه وسلوكه وعمله وبعلاقته بربه وبنفسه وبأخيه وبالمجتمع ومحيطه، من خلال النصح والإرشاد والتوجيه وبالتركيز خاصة على البعد الروحي وذلك لكي يتمكن المسلمون من مواجهة ما يتعرض حياتهم من مشكلات وقضايا . (–زعيمي مراد 2002- ص128)

ومن منطلق أن التلوث وخاصة داخل المدن من أهم القضايا التي يعاني منها المجتمع ، فيلعب المسجد دور كبير في توجيه وتثقيف أفراد المجتمع وتعديل سلوكياتهم لمواجهة هذه المشكلة ، وذلك بما جاء بيه الدين الإسلامي من قيم ومبادئ جعلت النظافة ومكافحة التلوث بجميع أشكاله جزء لا يتجزأ من الشريعة والتي ما جاءت إلا لتحقيق مصلحة وتدرا مفسدة.

ولهذا فان مجابهة التلوث، من الأوامر الشرعية التي لا يجوز للمسلم أن يتركها ،والشريعة الإسلامية لم تكتفي بالنهي عن الإضرار بالبيئة وبالوسط الذي يعيش فيه الأفراد، بل أنها وقفت موقفا حازما ،ضد كل من يسعى لإحداث الدمار فيها ،بأي وسيلة كانت وذلك عندما أعلن الحق تبارك وتعالى في كتابه الكريم عدم محبته للفساد في الأرض في قوله تعالى : ﴿ والله لا يحب المفسدين ﴾ سورة البقرة آية 205.

وتعد كلمة الفساد كلمة شاملة ،تعني الانحراف والبعد عن القيم والانغماس في معصية الله، ومنه الإضرار بالبيئة بصوره المتعددة والذي مرجعه الأول أيدي الناس وسلوكياتهم ،حيث أن كل خلل في البيئة وراءه إنسان وهو الذي يتنافى مع القيم والمبادئ التي يحث عليها الإسلام.

ولعظم شان الفساد في الأرض فقد جعله الحق تبارك وتعالى من ابرز صفات المنافقين فقال سبحانه وتعالى ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ،ألا إنهم هم

المفسدون ولكن لا يشعرون ﴾ سورة البقرة الآية 11- 12 (فؤاد عبد اللطيف السرطاوي. 2007. ص27-28.).

إن تعامل الإنسان والفرد المسلم بطريقة غير لائقة مع ما يحيط به يؤدي إلى حدوث خلل واضطراب في البيئة حيث قال تعالى : ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ سورة الروم آية 41 .

وكان الرسول عليه الصلاة والسلام، يحض على تنظيف البيئة وعدم تلويثها، فيقول صلى الله عليه وسلم : « وإماطة الأذى عن الطريق صدقة » رواه البخاري ،والصدقة اسم يطلقه الإسلام للتعبير عما نقوله اليوم السلوك الحضاري.

وفي المجتمع الإسلامي ضمانة من أهم ضمانات الإصلاح ومحاربة الفساد ،ألا وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي فريضة تتعدى مجرد التوعية وإتاحة المعلومات إلى حيز التطبيق في حيز الواقع.

والرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن الضرر الفردي والمشترك فيقول : « لا ضرر ولا ضرار » رواه ابن ماجة واحمد .

وينهى عن إيذاء الجار فيقول : « من كان يؤمن بالله وباليوم الآخر فلا يؤذ جاره » ويمس ذلك كل من يرمي النفايات بين الناس أو غير ذلك من أجزاء البيئة العامة بل الذي يساهم في إفساد البيئة بأي شكل من الأشكال .

وقد جعل الإسلام حماية البيئة سواء الطبيعية أو الم شيدة والنهي عن تلويثها واجبا من واجبات المجتمع ككل. (سيد عاسور احمد- 2006 ص 97).

4-6 وسائل الاعلام:

يعرف الإعلام بأنه النقل الحر والموضوعي للأخبار والمعلومات، ويستهدف العقل وليس غيره، ونظرا للتطور الهائل في وسائله وانتشاره السريع، فقد أصبح من أهم الضروريات لوجود أي مجتمع.

ومنهه فإن لوسائل الإعلام المختلفة ،المقروءة أو المسموعة والمرئية، دور كبير في نشر الثقافة البيئية وتنمية الوعي البيئي وطرح المشكلات البيئية، ولها دور مكمل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى ، بحيث تساعد على تعديل سلوك الأفراد ،نظرا لمقدرتها على مخاطبة مختلف شرائح المجتمع، كون معظم الناس يقضون ساعات عديدة لمشاهدة التلفزيون والاستماع إلى الراديو وقراءة الصحف والمجلات، والذي يزيد من أهميتها وانتشارها الواسع وتزايدها كما ونوعا.

والإعلام البيئي هو إعلام تسليط الضوء على كل المشاكل البيئية منذ بدايتها وليس بعد وقوعها وينقل إلى الجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته، ولذلك فهو يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط الجوانب الاقتصادية والسياسية والايكولوجية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية .

2- إتاحة الفرص لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم وروح الالتزام والمهارات الفردية لحماية بيئته وتحسينها.

3- خلق أنماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع.

ولكي يتحقق ذلك، يجب توفير المعلومة البيئية والتأثير على الجمهور المستهدف، ينبغي أن يتم التنسيق بين مختلف الوسائل الإعلامية للعمل في اتجاه واحد ومن خلال خطة إعلامية متكاملة.

ومن منطلق أن هدف الرسالة الإعلامية هو نشر الثقافة البيئية لدى مختلف فئات الجمهور، عليها أن ترتبط أكثر بالأوضاع البيئية والمشكلات التي يعاني منها المواطن وذلك بالتركيز أكثر على المشكلات المحلية التي يعاني منها المجتمع ، وهذا ما يزيد من فرصتها في القبول والإقناع. (جمال الدين علي صالح 2003- ص .ص 94- 100

الباب الثاني

الإطار المنهجي والميداني للدراسة

الفصل الخامس

- تمهيد

1- مجالات الدراسة

2- المنـهج المستخدم

3- أدوات جمع البيانات

4- نوع العينة وكيفية اختارها

5- أسلوب التحليل

تمهيد :

تعتبر الدراسة الميدانية والتي من خلالها يتم النزول إلى الميدان ، المحك الحقيقي لما جاء في التصور النظري ومدى صحة الفروض وبالتال ي الوصول إلى نتائج علمية موضوعيـة . ومنه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة والتي شملت مجالات الدراسة والمتمثلة في المجال المكاني والزمني والبشري كما تم توضيح نوع الدراسة والمنهج المستخدم .

بالإضافة إلى تقنيات البحث الميداني ونوع العينة وكيفية اختيارها مع التطرق إلى أسلـــوب التحليل بشقيه الكمي والكيفي .

1- مجالات الدراسة :

المجال العام للدراسة:

- بلدية عين عبيد

تحتل بلدية عين عبيد موقعا جغرافيا متميزا باعتبارها منطقة عبور بين الأقاليم المجاورة حيث تقع أقصى الجنوب الشرقي لولاية قسنطينة وتبعد عنها بـــ 45 كم وتبلغ مساحتها الإجمالية بــ 32324 هكتار يحدها من الشمال بلدية برج صباط (ولاية قالمة) ومن الشمال الشرقي بلدية عين رقادة (ولاية قالمة) ومن الشمال الغربي بلديـــة ابن بـــاديس (ولاية قسنطينة) ومن الغرب بلدية أولاد رحمون (ولاية قسنطينة) من الجنوب الغربي بلدية سيقوس (ولاية ام البواقي) من الجنوب بلديـــة العـــامرية (ولاية ام البواقي) من الجنوب الشرقي بلدية تـــاملوكة (ولاية قالمة) .

وقد صنفت كبلدية بتاريخ 25 أوت 1885 حيث كان سكانها في ذالك الوقت 3237 نسمة يشكل الجزائريون منهم 3128 نسمة والمستوطنون 109 نسمة في حين صنفت كدائـرة 1993

وتشكل بلدية عين عبيد من عين عبيد كمركز وأربعة تجمعات حضرية ثانوية وهي

- ا لمعمرة 20 اوت من الشمال .
- كحالشة كبار من الغرب .

- زهانة من الشرق .

- برج مهيريس من الجنوب .

*المنشات القاعدية والطرق .

- شبكة الطرق تتشكل أساسا من :

1-الطريق الوطني رقم 20: الرابط بين ولاية قالمة و قسنطينة

2- الطريق ألولائي رقم 133: الذي يربط بين عين عبيد مركز ببلدية ابن باديس من الجهة الشمالية وبلدية تاملوكة من الجنوب مرورا بوسط المدينة

3- الطريق ألولائي رقم 07: يربط عين عبيد ببلدية العامرية مرورا على وسط المدينة

4- الطريق ألولائي رقم 15 :يربط مركز المدينة بالتجمع الثانوي المعمرة 20 أوت

* السكة الحديدية : هناك خط واحد مع الطريق الوطني رقم 20 مرورا بوسط المدينة وهو غير مستعمل حاليا .

*المواصلات: بحكم موقعها الرابط بين ولاية قسنطينة وقالمة وأم البواقي فان الوسائل المتوفرة في الحظيرة متمثلة في حافلات الخواص وسيارات الأجرة.

الطاقة الكهربائية تمر عبر إقليم البلدية ثلاث خطوط :

-خط كهربائي متوسط الضغط ذي قد رة . 30 ك /فولط

- خطين كهربائيين ذوي الضغط العلي بقدرة 90ك/ فولط

وتبلغ نسبة التغطية حوالي 92 %

* شبكة غاز المدينة :حيث تغطي الشبكة حوالي 70% ممثلة في مركز المدينة وقد تم الشروع قي تزويد التجمعات الحضرية الثانوية والتي تشرف عليها مديرية المناجم والصناعة لولاية قسنطينة.

* شبكة المياه والصرف الصحي :

تتزود بلدية عين عبيد من المياه الصالحة للشرب بمحطة الضخ عين اركو والذي يغطي 80 %من السكان والباقي يزود من برج مهيريس .

شبكة صرف المياه تتمثل بالتوصيلات التي تصب المجمعات الرئيسية والتي تعرف توسيعات جديدة، خاصة بالجهة الشرقية وصيانة بالجهة الغربية والشمالية.

ولإشارة فانه يتم تسيير شبكة المياه والصرف الصحي ،من قبل مؤسسة خاصة وهي الجزائرية للمياه (A.D.E).

*الصناعة :تحتوي المدينة على العديد من المؤسسات الصغيرة والو رشا ت أهمها :

- وحدة انجاز الكتامة .
- وحدة انجاز السقوف المكيفة.
- أرضيات لصناعة لبنات البناء.
- 18 محجره.

* السكن التجمع الحضري بمدينة عين عبيد يتمثل في :

- التجمع العمراني الاستعماري ذي الشكل المستطيل والذي يمثل مركز المدينة .
- السكنات الجماعية ونصف الجماعية والتي تتمثل في العمارات والسكنات الاجتماعية .
- السكنات الفردية والتي تتمثل في مختلف التحصيصات والبناء الذاتي و المدعم .
- السكنات الفوضوية ويوجد اغلبها في حي ضريبينة ومازلة وقصر الماء والتي تم انجازها بطريقة عشوائية .

جدول رقم:2 يوضح السكن لبلدية عين عبيد حسب احصائيات 2008

المكان	عدد البنايات	مساكن مشغولة	مساكن شاغرة	مجموع المساكن
عين عبيد مركز	3622	3732	1102	4850
زهانة	128	92	37	129
كحالشة كبار	228	120	110	233
ب.مهيريس	487	314	156	471
المعمرة	335	276	102	378
مناطق مبعثرة	1144	717	321	1038
المجموع	6004	5251	1828	7099

جدول رقم 3 يوضح السكان لبلدية عين عبيد حسب إحصاء 2008

المكان	عدد الأسر	ذكور	اناث	مجموع السكان
عين عبيد مركز	4209	11441	11489	22930
زهانة	100	277	271	548
كحالشة كبار	147	431	436	867
ب مهيريس	342	943	1043	1986
المعمرة	277	802	814	1616
م مبعثرة	748	2366	2143	4509
المجموع	5826	16260	16196	32456

1 -المجال الخاص لمنطقة البحث :

أ- المجال المكاني :
يتمثل المجال المكاني لمجتمع البحث في مدينة عين عبيد وقد تم التطرق إليه وتحديد بعض خصائصه في المجال العام للدراسة.

وقد تم اختيارنا لهذه المدينة كونها احد المدن الداخلية والصغيرة وهذا ما جعلها بعيدة عن اهتمام السلطة المركزية وهذا ما يزيد من مسؤولية السلطات المحلية و السكان في العناية ببيئتهم الحضرية.

- بروز مختلف مظاهر التلوث في المدينة بسب النفايات الحضرية وهشاشة البنية التحتية وانعدام التهيئة الحضرية في بعض الأحياء.

وجود العديد من المؤسسات المصنفة في الأحياء السكنية وهذا ما يزيد من حدة التلوث في المدينة.

ب- المجال البشري :

يبلغ عدد سكان مدينة عين عبيد حسب إحصاء 2008 بـ 22930 وتقدر عدد المساكن بالمدينة حوالي 4850 مسكن تقطنها 4209 أسرة موزعين على 25 مقاطعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم4: مجتمع الدراسة

رقم المقاطعة	عدد البنايات	عدد المساكن المشغولة	عدد الأسر	عدد السكان
15	185	134	155	784
16	176	160	192	1075
17	203	170	205	1014
18	57	209	210	1065
19	52	213	216	1044
20	69	194	194	1046
21	77	152	152	938
22	28	187	187	1051
23	138	126	142	845
24	168	151	169	961
25	295	162	196	1043
26	281	157	163	925
27	197	152	172	988
28	224	189	209	1062
29	194	166	177	1027
30	210	173	202	1059
31	189	175	219	1095
32	178	151	178	993
33	136	138	159	955
34	157	154	162	947
35	30	202	202	1020
36	114	157	176	939
37	237	169	172	1054
38	12	00	00	00
39	15	00	00	00
المجموع	3622	3732	4209	22930

جـ -المجال الزمني للدراسة :

وهي فترة جمع البيانات والتي استغرقت 3 أشهر في الفترة ما بين الأسبوع الأول من شهر جانفي 2010 إلى الأسبوع الأول من شهر مارس من نفس السنة وكان ذالك بالاتصال بالمسئولين على مستوى البلدية وبعض المصالح التي لها علاقة بموضوع الدراسة على غرار مؤسسة النظافة والتطهير ، المكتب التقني البلدي ، مؤسسة الجزائرية للمياه، مكتب الإحصاء على مستوى البلدية وذالك للاطلاع على الوثائق والسجلات لديهم وبعدها تم النزول إلى الميدان وملء الاستمارة .

ولأن الباحث من سكان المدينة تمكن من الوقوف على مظاهر التلوث والسلوكيات السلبية للسكان خلال الملاحظة الدائمة والمستمرة لحالة البيئة.

2- نوع الدراسة والمنهج المستخدم :

يضع الباحث عند وضع إستراتيجيـــة بحثه ضرورة تحديد المنهـج المستخدم والأدوات التي تعينه على إجراء بحثه بالطريقة الأنسب لتحقيق هدفه وبالتالي فالمنهج ضرورة علمية ملحة للقيام بأي بحث علمي لكونه الطريقة المثلى التي يستعين بها الباحث في كل مراحل بحثه للوصول إلى نتائج علمية موضوعية بشان الظاهرة المدروسة .

لذالك فان هذه الدراسة تنتمي إلى الدراســات الوصفية والتي تهدف إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن موضوع الدراسة وتحليلـها وتفسيرها واستخلاص دلالتها بغرض الوصــول إلى تعميمات بشان الظاهرة المدروسة بحيث تحـاول الوقوف على ابرز مشكــلات تلوث الوسط الحضري الذي تعــاني منه منطقـة البحث ومدى وعي ودور السكـان في مواجهـــة هذه المشكـلات وذالك للوصول إلى مجموعة من البيانات والنتائج العلمية الدقيقة وذات مصداقيـة تمكننا من التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة في الظاهرة.

وفي ضوء الدراسة وطبيعة الموضوع ولتحقيق النتائج المرجوة من هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة ،باعتباره احد تطبيقات المداخل الوصفية واحد أساليب المنهج الوصفي وذالك لجمع أوصاف علمية، عن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها .

3- أدوات جمع البيانات :

3-1 الملاحظـــة : تستعمل الملاحظة في حالات معينة خاصة في المواضيع التي تحتاج إلى المعاينة والتي من خلالها يتمكن الباحث باعتماده على حواسه من تفسير ما لاحظه وترجمته إلى عبارات ذات دلالات وقد تم في هذه الدراسة الاستعانة بالملاحظة وذالك للتعرف على مظاهر التلوث في منطقة البحث وقد وجدنا أن المنطقة تعاني من العديد من

مظاهر التلوث والذي يختلف من حي إلى أخر، سواء فيما يخص النفايات وغياب المساحات الخضراء بفعل سوء التخطيط والبناءات العشوائية وكذالك تلوث الهواء خاصة بفعل المحـــاجر المحاذية لمنطقة البحث ، بالإضافة إلى ورشات البناء ، كما تم ملاحظتنا للسلوكيات السلبية للسكان في تفاعلهم مع محيطهم البيئي .

3 -2- الوثائق والسجلات :

وهي من الأدوات البحثيـــة التي تم الاستعانة بها لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة سواء في الجانب النظري او الميداني والتي تم الحصول عليها من بعض المصالح التي لها علاقة بالموضوع مثل البلدية ، مؤسسة النظافة والتطهير ،القسم التقني البلدي

3-3- المقابلة غير المقننة :

وقد تم إجراء مقابلات مع بعض رؤساء المصالح الذين لهم علاقـــة بالموضوع ومنهم مسئول مؤسسة النظافة والتطهير – مسئول مكتب حفظ الصحة البلدي – القسم التقني البلدي النائب الأول في المجلس الشعبي البلدي - وذلك للتعرف على دور هذه الأجهزة في حماية البيئة الحضرية من التلوث والإشكالات التي تواجههم في تعاملهم مع السكان ومدى استجابة السكان للإعمال التي يقومون بها كما ساعدتنا هذه المقابلات من إثراء البيانات التي تضمنتها الاستمارة.

3- 4 الاستمارة :

وهي إحدى تقنيات البحث الميداني وتستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة ولقيام بسحب بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد وقد استخدمت في هذه الدراسة، بحيث تم بناءها وتصميمها وفقا للأصول المنهجية انطلاقا من الإطا ر النظري وتصور النتائج التي يمكن للدراسة الانتهاء إليها.

وقد تم تنسيق الاستمارة وتعديلها بحيث جاءت أسئلتها متناسبة مع المبحوثين والذي تم مقابلتهم لأجل شرح بعض الأسئلة التي يتعذر الإجابة عنها والتأكد من الإجابة على كل الأسئلة .

مع الإشارة أن الأسئلة جاءت بسيطة وخالية من المصطلحات العلمية نظرا لطبيعة العينـة المكونة من مختلف الفئات الاجتماعية والمستويات العلمية .

وقد إحتوت الاستمارة على اثنان واربعين سؤالا موزعة على أربعة محاور وهي :

المحور الأول : البيانات الشخصية ويتضمن 5 أسئلة.

المحور الثاني : مظاهر تدهور البيئة الحضرية ويتضمن 11 سؤالا.

المحور الثالث : سلوك السكان وتدهور البيئة الحضرية ويتضمن 14 سؤالا.

المحور الرابع :العمل الجماعي ومواجهة تلوث البيئة الحضرية ويتضمن 12 سؤالا .

4- نوع العينة وكيفيـة اختيارها :

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها والتحقق من الصدق الامبريقي لفروضها والإجـابة على تساؤلات الدراسة على **عينة عشوائية طبقية تناسبية** وهي بمثابة جزء من المجتمع الأصلي تم الاستعـانة بها ، لتمثيل مجتمع البحث كونه يتعذر علينا دراسـة جميع وحدات المجتمع والقيـام بالمسح الشامل.

- طريقة اختيار العينة :

بعد اطلاعنا على الخريطة العمرانية للمدينة تم اختيار المقاطعات ضمن المن اطق السكنية في المدينة، فكانت على النحو التالي :

1- النسيج العمراني الاستعماري ويضم المقطعة : 17-25

2- السكنات الجماعية ونصف الجماعية وتضم المقاطعة : 18-20

3- السكنات الفردية والتي تمثل التحصيصات وتضم المقاطعة : 21-26

4- البناءات العشوائية وتضم المقاطعة : 29-32

وقد اعتبرنا كل مقاطعة بمثابة طبقة وعلى أساسها تم اختيار نسبة 10% من كل مقاطعة فجاءت العينة على النحو التالي :

جدول رقم 5: يمثل اختيار العينة:

رقم المقاطعة	عدد الأسر	العينة المختارة
17	205	20
25	196	20
18	210	21
20	194	19
21	163	16
26	152	15
29	177	18
32	178	18
المجموع	1475	147

ومن خلال الجدول يتضح أن العينة والمقدرة ب 147 أسرة موزعة على مختلف المجال الفيزيقي للمدينة وقد تم اعتمادنا على هذه العينة لتجنب إقصاء أي جزء من المدينة و بالتالي تحقيق المسح الاجتماعي بالعينة .

وتجدر الإشارة أن العينة ممثلة في أحد المسؤولين في الأسرة سواء الأب أو الابن وذالك بسبب طبيعة الموضوع ،كون مسؤولية الاهتمام بالمجال والمحيط الحضري تعود إلى الذكور وبالتال ي كانت الاستمارة موجهة إليهم لأجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة ومصداقية.

أسلوب التحليل :

وقد تم في هذه الدراسة على عملية تحليل ومعالجة البيانات كونها عمليات مترابطة ومتداخلة من الوصف والتفسير والتنظيم ، تساعد على تحقيق أهداف البحث وهي :

أ- الأسلوب الكمي :

تم اعتمادنا على الأسلوب الكمي من خلال تكميم المعطيات الواقعية المتحصل عليها من استمارة البحث وذالك بتصنيف وتبويب وحساب النسب المئوية وتمثيلها في الجداول.

ب- الأسلوب الكيفي :

وقد تم استعراض البيانات ووصفها وتفسيرها وتحليلها وإعطائها معاني كيفية في إطار الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الدراسة .

الفصــل الســـادس

تكميــم وتحليــل البيانات الميدانيـــة وعرض النتائـــج

- تمهيد
- أولا : تكميــم وتحليل البيـانات الميدانيــة.
- ثانيا : نتائج الدراســـة.

تمهيــد :

تعتبر هذه المرحلة خطوة أساسية في البحث وذالك بتكميم وتفريغ البيانات المتحصل عليها، في ضوء المتغيرات والأبعاد الأساسية للبحث .

فبعد أن تم تطبيق الاستمارة على المبحوثين، جاءت مرحلة تفريغ البيانات، قصد الحصول على النتائج ،التي توصلت إليها الدراسة و ذلك باستخدام طريقة التحليل الإحصائي الكمي ،كونها من عمليات المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأجل تفسير وتحليل البيانات المتحصل عليها وليس مجرد وصف الظاهرة محل الدراسة .

أولا: تكميم وتحليل البيانات الميدانية :

1- البيانات الشخصية :

وهي البيانا ت التي تقدم من خلالها صورة عن مجتمع البحث بمختلف فئاته وشرائحه وهذا ما يساعد على تفسير وتحليل البيانات وربطها بالإطار التصوري للدراسة .

وعلى هذا الأساس فقد اشتملت البيانات الشخصية للدراسة على عينة أسئلة تدور حول: السن - الحالة العائلية - المستوى التعليمي –المهنة – مدة السكن في المدينة .

وقد تم تكميمها في الجداول التالية :

الجدول رقم(1): الفئــات العمرية.

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة
اقل من 30سنة	67	45.57
40-30	49	33.33
50-41	22	14.96
اكثر من 50سنة	9	6.12
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين ، يتبين أن الفئات العمرية، جاءت منقسمة وغير متمحورة حول فئة عمرية محددة وهذا ما يعطينا دقة وصدق في البيانات المستقاة منهم، كونها تشمل مختلف الفئات العمرية لمجتمع الدراسة .

وبتحليلنا لهذه النسب نجد أن الفئتين اللتان تنطويان تحت اقل من 30 سنة واقل من 40 سنة والمقدرة بـ 45.57 % و 33.33 % على التوالي تشمل الجيل الاكثر تفاعلا مع الواقع الاجتماعي والبيئي للمدينة، كم أن النسب الأخرى 14.96 % و6.12% تمثلان الجيل الاكثر خبرة .

الجدول رقم (2) الحالة العائلية :

العينة / الاحتمالات	التكـــرار	النسبـــة %
أعـــزب	95	64.63
متـــــزوج	52	35.37
المجموع	147	%100

من خلال البيانا ت الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين نجد نسبة العزاب والمقدرة بـ 64.63 % هي النسبة ذات الأغلبية للمبحوثين ، وهذا يعني أنهم من الشباب والفئة النشطة في المجتمع، وهو ما يمكنهم من المساهمة العملية في تغيير ومعالجة العديد من المشاكل في مدينتهم ، في حين نجد نسبـة المتزوجين والمقدرة بـ 35.37، وهم من المسئولين اجتماعيا، لما لهم من مسؤولية اتجاه أسرهم وأبنائهم وهو ما ينعكس بالإيجاب على اهتمامهم بالبيئة والمحيط حفاظا على سلامة العائلة والأبناء من المشكلات التي يمكن أن يسببها التلوث.

الجدول رقم (3): المستوى التعليمي

العينة / المستوى	التكرار	النسبة%
أمي	03	% 2
يقرا ويكتب	15	% 10.3
ابتدائي	19	% 12.9
متوسط	37	% 25.1
ثانوي	55	% 37.4
جامعي	18	% 12.3
المجموع	147	% 100

صحيح انه ومنذ سنوات طويلة ،لاحظنا انتشا ر التعليم في المجتمع الجزائري غير انه وبتحليل النتائج المستقاة من المبحوثين نجد أن المستوى التعليمي في الغالب هم من المستوى المتوسط وذالك ما أشار إليه المبحوثين سواء الذين انهو ا دراستهم في المتوسط أو الثانوي وبنسبة 25.1 % و 37.4 % على التوالي ،وهو مؤشر عل ى المستوى الثقافي المتوسط.

ورغم تحسن ظروف التعليم في العقدين الأخيرين في المدينة وهو ما تؤكده نسبة الجامعيين والمقدرة بـ 12.3% غير أننا نجد العديد من أفراد العيـــــــنة من المستوى المتدني وهو راجع إلـــى الظروف التي كانت عليها المدينة قبل العقدين السابقين ،التي كان يغلب عليها الطابع القروي .بالإضافة إلى السكان القادمين من الريف والذين عاشو ا أوضاع لم تسمح لهم بإكمال الدراسة وتحسين مستواهم الدراسي .

الجدول رقم (4) :المهنة

العينـــة / المهنـــة	التكرارات	النسبـــة %
أعمال حرة	64	43.53
موظفين	26	17.68
بطالين	41	27.89
إطارات	9	6.12
متقاعدين	7	4.76
المجموع	147	%100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول والمتعلقة بالمهنة ،يتضح أن نسبة 43.53 % يعملون في الأعمال الحرة والمتمثلة خاصة في التجار الحرفين والفلاحين، تليها نسبة 27.89 من البطالين وهي أكثر انتشارا في أوساط الشباب ، تليها نسبة 17.6% من الموظفين وهي التي تعبر عن الطبقة المتوسطة في المجتمع.تليها نسبة 6.12% من الإطارات ونسبة 4.7 هم من المتقاعدين .

ومن خلال الجدول تتضح الفروقا ت بين أفراد العينة وهو احد المؤشرات الأساسية المحددة للطبقات الاجتماعية في المجتمع ، وهذا الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية هو احد المؤشرات على الاختلاف في السلوك والوعي البيئي بين طبقة اجتماعية وأخرى الناتج عن الاختلاف في المستوى المعيشي والظروف البيئية ،الخاصة بكل طبقة، كما نجد أن نسبة البطالين والمتمثلة في 27.8% وهي التي تشكل لديها الإحساس بقسوة المجتمع والظروف عليهم مما يؤدي بهم إلى الاغتراب عن مجتمعهم المحلي وبالتالي عدم المساهمة في حل مشاكلهم البيئية.

الجدول رقم 5 : مدة السكن في المدينة

العينـــــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة%
منذ الولادة	102	69.3
اقل من5 سنوات	8	5.4
5- 15	21	14.2
أكثر من16	16	10.9
المجموع	147	100

من خلال البيانات المستقاة من المبحوثين نجد أن اغلب المبحوثين والذي تقدر نسبتهم بـ 69.3 % من مواليد المدينة ومن المفروض أن هذا هو احد العوامل التي تجعلهم أكثر ارتباط وانتماء للمدينة وهو ما يمكنهم من الاهتمام والإحساس بالمشاكل المختلفة التي تعاني منها المدينة وخاصة المشكلات البيئية، غير أن الواقع يشير إلى عكس ذالك ونظرا لمعايشتهم لمختلف مراحل نمو المدينة وإحساسهم بالتحسن النسبي في الأوضاع البيئية للمدينة مقارنة ،بما كانت عليه في السابق بما ولد لديهم الرضي بالأوضاع البيئية الحالية رغم تدهورها.

في حين تمثل النسب الباقية وهم من الوافدين على المدينة سواء من الريف وبما يحملونه من عادات وقيم تختلف عن القيم السائدة وهو ما يؤثر سلبا في التعامل مع البيئة والمحيط .

كما هناك فئة من العينة وهم القادمون من المدن المجاورة والقادمون أساسا من الأحياء العشوائية وما يتسمون به من الإحساس بالتهميش وما له من أثار وانعكاسات سلبية على العلاقات الاجتماعية للسكان والتي لها اثر في مدى المساهمة في حل المشاكل المختلفة التي تعاني منها المدينة على غرار المشكلات البيئية.

الجدول رقم 6: المشاكل التي تعاني منها المدينة:

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
البطالة	97	66
الجريمة	0	0
الفقر	2	1.3
أزمة السكن	31	21.1
تلوث بيئة المدينة	17	11.6
المجموع	147	100

صحيح أن العيش في المدينة يقدم مزايا اجتماعية واقتصادية لسكانها غير أن هذا لا ينسحب على مختلف فئات وطبقات المجتمع المحلي حيث من خلال المعطيات المستقاة من المبحوثين نجد أن سكان منطقة البحث يعانون من مشكلات متعددة .

ومن خلال أجوبة المبحوثين نجد أن السكان يعانون من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بدرجة اكبر، حيث جاءت نسبة البطالة ابرز مشكلة يعاني منها مجتمع الدراسة والتي قدرت بـ 66 % ،تليها أزمة السكن بـ 21.1%، في حين جاءت نسبة الذين أشاروا إلى تلوث بيئة المدينة بـ11.6% .

وبتحليلنا لهذه النتائج نجد اهتمام السكان أكثر بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية على خلاف الاهتمام بالمشكلات البيئية .فهم ينظرون إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على أنها مشكلات خاصة بهم على خلاف المشكلات البيئية التي في الغالب مشكلات عامة وبالتالي فالأولوية بالنسبة لهم هي تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية قبل الاهتمام بالمشكلات البيئية التي في الغالب تكون بعيدة عنهم.

الجدول رقم 7: الحالة البيئية للمدينة

العينــــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
متدهورة	105	71.4
حسنة	42	28.6
جيدة	0	0
المجموع	147	100

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والمتعلقة بنظرة المبحوثين حول حالة البيئة للمدينة أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 71.4 % يرون أنها متدهورة وهذا بسبب مختلف مظاهر التلوث ،التي تعرفها المدينة والتي يعان منها السكان على مر السنين ورغم التحسن النسبي في بعض الأحياء وهذا ما انعكس على رأي بعض المبحوثين الذين يرون أن الحالة البيئية للمدينة حسنة وذالك بنسبة 28.6 % .

ويتضح أن أفراد المجتمع ،على درجة من الإدراك لحالتهم البيئية ،مما ينتج عنه نوع من القلق والخوف على الحالة الصحية لهم.

الجدول رقم (8) – مصادر تلوث البيئة :

العينـــــة / الاحتمــــالات	التكـــرارات	النسبـــة %
نفايات السكان	96	65.3
نفايات التجار والحرفيين	18	12.2
المؤسسات الصناعية	00	00
تدهور البنية التحتية	25	17
أخرى : تربية المواشي	06	5.5
المجموع	147	%100

مما هو معلوم أن مصادر أو العوامل المنشاة للتلوث عديدة وتختلف من مدينة إلى أخرى وذالك حسب وتيرة النشاط الاقتصادي والنمو العمراني والسكاني .

ومن خلال البيانات المستقاة من المبحوثين نجد هناك تفاوت في النسب لمصادر التلوث في منطقة البحث ،حيث يرى اغلب المبحوثين وبنسبة تقدر بـ 65.3 % هي نفايات السكان، هذا يعني أن النفايات الحضرية هي سمة اغلب مناطق المدينة .

في حين نجد بقية المبحوثين، يرجعون سبب تلوث المدينة، الى العوامل الأخرى والمتمثلة في نفايات التجار والحرفيين بالإضافة إلى تدهور البنية التحتية وذالك بنسب متقاربة. ويرجع سب اختيار البحوثين لهذه العوامل كونها أكثر تأثير عليهم .

كما نجد انه هناك عوامل أخرى، تعمل على تلويث المدينة والمتمثلة في ظاهرة ترييف المدينة وخاصة بفعل نفايات المواشي المتواجدة أساسا في أطراف المدينة ،كما لاحظنا كذالك عامل أخر له دور في تلويث المدينة ولو بنسبة قليلة وهي المحاجر المتواجدة على مشارف المدينة وما لها من تأثير سواء الغبار المتصاعد منها أو بفعل الهلع الذي تحدثه أثناء التفجير.

الجدول رقم 9: حالة السكن في المدينة

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	58	39.46
لا	89	60.54
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول، يتضح أن اغلب أحياء المدينة لا تعاني من الاكتظاظ وتداخل البنايات وذالك بنسبة 60.54 % في حين نجد نسبة 39.46 من المبحوثين يرون أن أحيائهم تعاني من الاكتظاظ وتداخل البنايات وهو عامل مشوه لجمال المدينة بالإضافة انه في هذه الأحياء، تصعب عملية جمع النفايات وتحسين الظروف البيئية، بسبب هشاشة البنية التحتية لها، كونها أنشئت في غياب القانون وعدم الالتزام بقواعد التخطيط وعدم احترام المظهر العمراني والجمالي للمسكن وهذا ما لاحظناه في بعض الأحياء في المدينة.

جدول رقم 10 : المساحات الخضراء

الاحتمالات / العينة	التكرار	النسبة%
نعم	26	17.69
لا	121	82.31
المجموع	147	100

نظرا إلى الأهمية التي تكتسيها المساحات الخضراء سواء بالنسبة للسكان أو المنظر الجمالي للمدينة فقد أصبحت حق من حقوق المواطن .

ومن خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم 10 نجد أن نسبة 82.31 % يرون انه لا توجد مساحات خضراء، في حين يرى 17.69 % أن هناك مساحات خضراء،وهذا يعود بالأساس إلى الاختلافات المتواجدة بين الأحياء القديمة والأحياء الجديدة ،حيث انه ومن حلال ملاحظتنا لمنطقة البحث نجد أن المساحات الخضراء موجودة في بعض الأحياء،الجديدة ومتمثلة أساسا في الحدائق الجوارية وهو تاكيد على أن الاهتمام بها جاء متأخرا، ما يعني حداثة الوعي بمثل هذه القضايا وأهميتها بالنسبة للمجتمع ، وهو ما يوضح غيابها في الأحياء القديمة والأحياء العشوائية.

جدول رقم 11:رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ نعم عن حالة المساحات الخضراء.

الاحتمالات / العينة	التكرار	النسبة%
سيئة	16	61.5
متوسطة	3	11.6
جيدة	7	22.9
المجموع	26	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول نجد أن 7 من المبحوثين يرون أن المساحات الخضراء المتواجدة في المدينة هي في حالة جيدة وهم من السكان القاطنين امام الحدائق الجوارية التي تم إنشاؤها في السنوات القليلة الماضيـة، في حين يرى 16 من المبحوثين أن المساحات الخضراء المتواجدة بالحي هي سيئة ، وهذا يرجع إلى عدم الاهتمام بها سواء من قبل السلطات المحلية ، أو من السكان ،حتى انه من خـلال الاطلاع على مخطط استغلال الارض نجد أن الكثير من المساحات موضوعة على أنها مسـاحات خضراء غير أن إهمالها وعدم الاهتمام بها أصبحت أماكن لرمي النفايات وهو ما يؤثر على السكان من جهة وتشويه جمال الحي والمدينة من جهة ثانية.

جدول رقم 12 : الأماكن المتدهورة في الحي

العينـــة / الاحتمـالات	التكـــرار	النسبــة %
محيط المساكن	16	10.88
المساحات العامة	58	39.46
الأرصفة والطرقات	73	49.66
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتبن أن أكثر المناطق تدهورا في الحي ،هي الأرصفة والطرقات وذالك بنسبة 49.66% تليها المســاحات العامــة بنسبة 39.46 % وأخيرا محيط المساكن بنسبة 10.88 % .

وبتحليل هذه النتائج نجد أكثر الأماكن اهتمام من طرف المبحوثين هو المجال الخاص بهم والمتمثل أساسا في المسكن ومحيطه وذالك على حساب المجال العام والمتمثل في المساحات العامــة والأرصفة والطرقات .

وحسب ملاحظتنا للواقع البيئي للمدينة ، فيرجع السبب الرئيسي لتدهور الأرصفة والطرقات إلى النفايات الحضرية من جهة ، وهشاشة وقدم شبكة المياه والصرف الصحي ،مما يؤدي إلى حفر وتخريب الأرصفة والطرقات في الكثير من المناطق خاصة في الأحياء القديمة.

جدول رقم 13 : سبب تدهور بيئة المدينة

العينـــــــة / الاحتمالات	التكـرار	النسبـــة%
تدني مستوى الخدمات	64	43.53
غياب وعي السكان	49	33.33
عدم اهتمام السلطات	11	7.78
غياب القانون	23	15.6
المجموع	147	100

تعتبر البلدية المسؤول الاجتماعي والإداري عن توفير الخدمات وتحسين الحالـة البيئيـة للمدينة وفي حالة تقصير هذا الطرف في أداء مهامه، فان نوعية الحياة في المدينـة تتدهور وهذا ما أكده المبحوثين حيث ومن خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول نجد أن نسبة 43.53 % من المبحوثين يرجعون السبب الرئيسي، في تدهور بيئة المدينة، إلى تدني الخدمات.

غير انه من المؤكد انه مهما ارتفع أداء هذه المؤسسات في أداء مهامها لا يمكنها وحدها الاهتمام بسلامة البيئة ما لم تساندها العوامل الأخرى، خاصة السكان وهذا ما أشار إليه المبحوثين، حيث أن غياب الوعي البيئي للسكان يعد احد الأسباب في تلوث المدينة وذالك بنسبة 33.33 % .

وبذالك نجد أن حماية البيئة الحضرية هي مسؤولية جميع الأطراف في المدينة ، السلطة المحلية بمؤسساتها والمجتمع المحلي بهيئاته ، والفرد من خلال ترشيد سلوكياته في تعامله مع البيئة ومحيطه.

جدول رقم 14 : حالة البيئة مقارنة بالسنوات السابقة

الاحتمالات / العينة	التكرار	النسبة%
نعم	98	66.66
لا	49	33.33
المجموع	147	100

تبين القيم الكمية الواردة في الجدول أن نسبة 66.66 % من المبحوثين يرون تحسن في الحالة البيئية مقارنة بالسنوات السابقة، في حين يرى 33.33% منهم عدم وجود تحسن ويعود سبب هذا الاختلاف بين المبحوثين إلى أن هناك أماكن وأحياء تم الاعتناء بها وتحسينها خاصة من خلال تعبد الطرق وتحسين الأرصفة وهذا ما انعكس على إحساس وشعور المبحوثين الذين أجابوا بنعم .

غير أن هذا التحسن لم يشمل كل المناطق والأحياء في المدينة وهذا ما أشار إليه 49 من المبحوثين الذين يرون عدم وجود أي تحسن وهذا ما يزيد من معانا السكان بهذه المناطق وشعورهم بالتهميش وعدم المساواة بالمناطق والأحياء الأخرى

الجدول رقم 15: رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ نعم عن سبب تحسن بيئة المدينة

الاحتمالات / العينة	التكرار	النسبة%
اهتمام أكثر من السلطات	71	72.4
وعي السكان	22	22.4
تحسن أداء المؤسسات	5	5.2
	98	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول يتبين ان نسبة 72.4% من المبحوثين أن سبب التحسن في الحالة البيئية للمدينة يرجع إلــى اهتمام السلطات المحلية وهذا يعكس بالأساس الوعي والاهتمام النسبي للسلطات المحلية وإدخالها للبعد البيئي في التنمية الحضرية.

كذالك ومن خلال المبحوثين يتبن أن هناك تحسن نسبي في وعي السكان واهتمامهم بمحيطهم مقارنة بما كانوا عليه في السنوات الماضية وهذا ما انعكس على الحالة البيئية للمدينة ،

كما أشار المبحوثون وبنسبة 5.2% إلى عامل أخر له دور في تحسن الحالة البيئية والمتمثل في تحسن أداء بعض المؤسسات المكلفة بحماية البيئة والمحيط على غرار المؤسسة المكلفة بشبكة المياه والصرف الصحي.

وبناء على ما سبق يتضح أن أي تحسن في الحالة البيئية للمدينة يتوقف على تضافر جهود كل الأطراف في المدينة سواء مسؤولين أو سكان أو مؤسسات.

جدول رقم 16: مدى الرضا عن الواقع البيئي والمظهر الجمالي للحي؟

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبـــة%
نعـــــم	31	21.08
لا	116	78.91
المجموع	147	100

مــن خلال البيانا ت الواردة في الجدول والمستقاة مــن المبحوثين نجد أن أغلبية السكان وبنسبة 78.91% غير راضين عن الحالة البيئية لمدينتهم وهذا بسبب مختلف مظاهر التلوث التي يعانون منها يوميا والتي أصبحت جزءا من حياتهم. في حين نجد من المبحوثين من هم راضين هذا عن الحالة البيئية وذالك بنسبة 21.08% وهذا يرجع إلى مكان إقامة هذه الفئة والذين هم في الغالب من بعض الأحياء الجديدة والتي هي جيدة نسبيا مقارنة بمختلف المناطق الأخرى في المدينة

جدول رقم 17 : المشكلات التي يسببها تلوث البيئة

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
تؤثر على الصحة	56	38.1
تشوه جمال المدينة	79	53.74
تؤدي إلى القلق والتوتر	12	8.16
السخط والاحتجاج	0	0
المجموع	147	100

أكدت مختلف الدراسات المخبرية والعلمية أن التلوث احد العوامل المسببة لمختلف الأمراض وهذا ما اشرنا إليه في الجانب النظري من الدراسة.

ومن خلال البيانات المستقاة من المبحوثين نجد أن نسبة 38.1 % يرون أن تلوث المدينة له علاقة بانتشار الأمراض ويؤثر على الصحة العامة للسكان ، في حين يرى 79 فرد من العينة وبنسبة 53.74 % أن التلوث يشوه جمال المدينة ، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة مقارنة مع النسب الأخرى كون مظاهر التلوث بعيدة نسبيا عن السكن ومحيطه نظرا لاهتمام السكان بمجالهم الخاص .

كما أن تنوع مظاهر التلوث واستمرارها والعيش معها يوميا ، يؤثر نفسيا على السكان مما يؤدي بهم إلى القلق والتوتر وهذا ما أكده المبحوثين وبنسبة . 8.16 .

مما سبق يتضح مدى إدراك السكان لمختلف المشاكل التي يسببها التلوث سواء الصحية أو التأثير على القيم الحضارية والجمالية للمدينة.

جدول رقم 18 : تصرف الفرد تجاه مشكلات تلوث البيئة .

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
اهتم بالمشاكل القريبة من منزلي	59	40.13
ليست مسؤوليتي.	07	4.76
أحاول معالجتها قدر المستطاع	81	55.10
المجموع	147	100

تبين الشواهد الكمية الواردة في الجدول بان 55 % من المبحوثين لهم الاستعداد لمعالجة المشكلات البيئة القائمة في المدينة قدر المستطاع، ورغم أن العديد من المشكلات تتجاوز قدرات السكان، غير أن هناك من المبحوثين من أبدى الرغبة في المساهمة في حلها.

في حين كانت إجابات 59 من المبحوثين أن مستوى اهتمامهم لا يتعدى المجال الخاص، وبالتالي ليس لهم الاستعداد لمعالجة المشكلات البعيدة عنهم.

ورغم هذا التباين في إجابات المبحوثين فان الرغبة والوعي بالمساهمة في حل المشكلات لا يعني بالضرورة المساهمة العملية، وذلك من منطلق أن الوعي لا يعني بالضرورة السلوك.

جدول رقم 19: سلوك الفرد اتجاه تلوث المحيط.

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
امنعه	25	17.00
انصحه	68	46.25
أتضمر و وانصرف	34	27.12
لا أعيره اهتمام	20	13.60
المجموع	147	100

باستقراء البيانات الكمية الواردة في الجدول، نجد ردود أفعال المبحوثين اتجاه السلوكيات السلبية تجاه البيئة الحضرية متباينة بحيث صرح 46.25 % منهم بتقديم النصيحة وبالتالي تعمل على نشر الوعي بين أفراد المجتمع ، لكن ما هو ملاحظ أن اغلب الفئات التي تقدم لها النصيحة هي من الأطفال والشباب في حين أن المسبب في تلويث وتدهور المحيط هي مختلف فئات المجتمع ،وبالتالي فانه رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية .

في حين أبدى 17.12 % من المبحوثين بمنع من يقوم بتلويث المحيط وهي فئة تعبر عن عدم تقبل السلوكيات السلبية للأفراد ،تجاه المحيط ونجدها أكثر انتشار عند كبار السن وعند الذين يتأثرون مباشرة بهذه السلوكيات السلبية .

وجاءت نسبة 27.12% تشير إلى عدم تقبل هذه السلوكيات السلبية غير أنهم لا يستطيعون فعل أي شيء.

في حين سجلت اصغر نسبة بـ 13.6 حول من لا يعيرون أي اهتمام لهذه السلوكيات السلبية ،وهي نسبة لها دلالتها في الواقع الاجتماعي، حيث تعبر عن السلبية الاجتماعية لهذه الفئة وعدم الإحساس بخطورة المشكلات التي يسبها التلوث.

جدول رقم 20 : تقديم شكوى .إلى الجهات المعنية

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	4	2.72
لا	143	97.3
المجموع	147	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول والمستقات من المبحوثين يتبين لنا عدم اهتمام السكان بمحيطهم والدليل على ذالك، هو أن نسبة 97.3% من السكان، قد أكدو ا أنهم لم يسبق لهم تقديم شكوى بأي شخص أو فرد من الجيران، قام بتلويث المحيط .وهو مؤشر على تدني الثقافة البيئية بين المبحوثين ،كما هو تأكيد على تغلب علاقات الجيرة والصداقة على القيم البيئية.

حتى أن المبحوثين الذين سبق لهم تقديم شكوى إلى الجهات المعنية والتي تقدر نسبتهم بـ 2.72 كانت بسبب التأثر والضرر الكبير والذي مسهم مباشرة .

الجدول رقم 21 رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ لا عن سبب عدم تقديم شكوى

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة
الحفاظ على العلاقة بالشخص	62	42.17
كل شخص مسؤول عن افعاله	49	33.33
عدم تعريض الشخص للعقوبة	36	24.5
المجموع	143	100

من خلال البيانات لمستقات من المبحوثين عن سبب عدم تقديم شكوى بالمعتدين على البيئة والمحيط نجد ان اجابات المبحوثين جاءت متقاربة حيث اكد 62 من المبحوثين وبنسبة 42.17% ان السبب يرجع الى الحفاظ على العلاقة به كون اغلب المعتدين على المحيط هم من الجيران او الاصدقاء وبالتالي فهم يرون ان الاولوية للحفاظ على على الصداقة او الجيرة معهم على حساب البيئة والمحيط.

كما أكد 36 من المبحوثين انهم يخافون من تعريضهم الى العقوبات من قبل السلطات المعنية وهنا نجد تغليب حماية المعتدي على البيئة على حساب حماية البيئة والمحيط .

والأخطر من ذالك أن 49 من المبحوثين وبنسبة 33.33% يرون ان كل شخص مسؤول عن افعاله وبالتالي لا داعي لتقديم شكوى بأي شخص كان وهنا يتبين لنا ان الاعتداء على البيئة والمجال العام اصبح بمثابة حرية شخصية.

الجدول رقم 22: مطالبة المسئولين بتحسين البيئة.

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	19	12.92
لا	128	87.07
المجموع	147	100

رغم أن العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث هو حق من حقوق المواطن، الذي يجب على السلطات المحلية أن تكفلها له، غير انه وحسب المعطيات المستقاة من المبحوثين نجد أن غالبيتهم لم يطالب بتحسين ظروفهم البيئية ،رغم تدهورها في اغلب الأحيان .

حيث جاءت نسبة 87.07 تؤكد على أنهم لم يطالبوا ولو لمرة واحدة ،بتحسين الحالة البيئية لهم ،وهذا تأكيد على اللامبالا ة من السكان من جهة ،والقطيعة الموجودة بين السكان والسلطات المحلية من جهة أخرى .

في حين تقدر نسبة الذين سبق لهم أن طالبو المسئولين بتحسين الأوضاع البيئية بـ 12.92 وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الوضع البيئي المتدهور وهو احد المؤشرات على غياب الثقافة البيئية وعدم المطالبة بالحق في العيش في بيئة نظيفة وخالية من التلوث.

الجدول رقم 23:رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ نعم عن مدى استجابة المسئولين

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	12	63.01
لا	7	36.8
المجموع	19	100

من خلا البيانا ت الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين،نجد أن 12 من المبحوثين قد قوبلت طلباتهم باستجابة من قبل المسؤولين عن حماية البيئة والمحيط،وهي نسبة لها دلالتهاعلى الواقع الاكولوجي للمدينة،رغم اقتصارها في اغلب الاحيان على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي خاصة في الاحياء الجديدة والطرق الرئيسية.

كما نجد أن 7 من المبحوثين يؤكدون على عدم استجابة المسؤولين، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الكبيرة، كتعبيد الطرق وتحسين الأرصفة، خاصة في الأحياء العشوائية والتي تحتاج إلى أموال كبيرة.

جدول رقم 24: سبب تلويث السكان لمحيطهم

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
غياب التربية	69	46.93
عدم الإحساس بخطورة المشكل	22	14.96
اللامبالاة	47	31.97
ليس لديهم البديل	9	6.12
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين جاءت نسبة 46.93 ترى أن غياب التربية هو احد الأسباب الرئيسة للسلوكيات السلبية سواء اتجاه جيرانهم أو المحيط وهي دليل على ضعف الضبط الاجتماعي غير الرسمي داخل المجتمع الحضري و من جهة ثانية تأكيد على أن السلوكيات الرشيدة تأتي من داخل الأفراد أنفسهم وبدون وجود رقابة عليهم ، في

حين نجد نسبة 31.97 من المبحوثين يرون أن سبب تلويث السكان لمحيطهم مرده إلى اللامبالاة وهو تأكيد على أن الكثير من أفراد المجتمع غير مهتمين بمجتمعهم المحلي ومشكلاته.

أما نسبة 14.96 والذين يرون أن سبب تلويث السكان لمحيطهم يعود إلى عدم الإحساس بخطورة المشكلة وهو دليل على ضعف وغياب الثقافة الصحية للسكان.

وبناء على ما سبق يتضح أن السلوكيات السلبية والممارسات غير اللائقة ترجع إلى العديد من العوامل والتي تنطوي جميعها في إطار غياب وتدني الثقافة البيئية لديهم .

الجدول رقم 25: مساهمة السكان في حل بعض مشاكلهم البيئية

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	24	12.32
لا	123	83.67
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول، نجد نسبة 83.67% يرون أن ليس هناك أي مساهمة من السكان في معالجة مشكلاتهم البيئية وهو ما يعبر عن عدم اهتمام السكان بمحيطهم خاصة بالمشكلات البعيدة عن مقر سكناهم ،

كما تعبر عن غياب العمل الجماعي سواء التلقائي أو المنضم في إطار لجان الحي أو الجمعيات .

كما أن نسبة 12.32% من المبحوثين الذين يرون أن هناك مساهمة من قبل السكان ،فرغم اهميتها، فتبقى غير مؤثرة في تغيير الواقع الايكولوجي للمدينة ، وذالك بسبب ضرفيتها وعدم استمرارها.

الجدول رقم 26 :رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ لا :عن سبب عدم مساهمة السكان

العينة / السبب	التكرار	النسبة%
الاعتياد على هذه الحالة	26	21.13
ليست من مهامهم	42	34.14
ليس لديهم القدرة	55	44.71
المجموع	123	100

من خلال البيانات الوردة في الجدول والمستقات من المبحوثين نجد ان 44.71 من المبحوثين الذين اجابو بعدم مساهمتهم في حل مشكلاتهم البيئية يرجعون السبب الى عدم القدرة على حل هذه المشكلات .

وصحيح أن الكثير من المشكلات داخل المدينة، تفوق قدرة السكان ويجب على السلطات والمؤسسات المكلفة بالبيئة التكفل بها ،غير أن هذا لا يبرر سلبيتهم التامة، كون الكثير من المشكلات يمكنهم المساهمة في حلها كجمع النفايات المتراكمة في الشوارع والطرقات .وبالتالي فهم يلقون باللوم ،على السلطات والمؤسسات المكلفة بحماية البيئة والمحيط في المدينة، وهذا ما أشار إليه المبحوثون وبنسبة 34.14 %والذين اكدو على ان المساهمة في حماية البيئة الحضرية ليست من مهامهم.

كما نجد أن احد الأسباب الهامة، في عزوف السكان عن المشاركة في حماية بيئتهم الحضرية ،هو اعتيادهم على العيش في وسط حضري متدهور، حيث أصبح التلوث جراء مختلف العوامل جزء من حياتهم ويومياتهم ، وبهذا ينضر إليه على انه أمر عادي .

الجدول رقم 27 : الأسلوب الأمثل لمواجهة التلوث .

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
تحسين أداء المؤسسات	46	31.29
رفع مستوى وعي السكان	53	3.05
تفعيل القوانين	11	7.48
تحسين البنية التحتية	37	25.01
المجموع	147	100

من خلال البيانات المستقاة من المبحوثين نجد أن النسب جاءت متفاوتة إلى حد ما وهو تأكيد من المبحوثين أن حماية البيئة الحضرية هو مسؤولية كل الأطراف في المدينة حيث جاءت نسبة 36.05% التي تؤكد على توعية السكان، كونها الموجه لسلوكهم في تعاملهم مع المحيط ، في حين جاءت نسبة 31.29% يرون أن تحسين أداء المؤسسات المكلفة بالبيئة له أهمية بالغة في تحسين ومواجهة مشكلة التلوث في المدينة وهذا إقرار من المبحوثين بان تدني في مستوى أداء هذه المؤسسات يعد احد الأسباب في تدهور البيئة الحضرية ، في حين يرى 41 من المبحوثين أن تحسين البنية التحتية للمدينة سواء فيما يخص تعبيد وترصيف الطرقات والأرصفة و تحسين شبكة المياه والصرف الصحي، حيث تعتبر احد الأسباب الرئيسية في تلوث المحيط .

أما فيما يخص تفعيل القوانين فقد جاءت النسب ضعيفة مقدرة بـ 7.48%، ورغم ذلك فلا يمكن الإنقاص من دورها فيما يخص مساهمتها في ضبط سلوكيات السكان اتجاه بيئتهم.

جدول رقم 28: كيفية مساهمة السكان في مواجهة تلوث محيطهم.

العينــــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
كل فرد يهتم بمحيطه	75	51.01
تفعيل العمل الجماعي للسكان	59	40.13
مساعدة المؤسسات المكلفة	2	1.36
الضغط على المسئولين	11	7.48
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول والمتعلقة بكيفية مساهمة السكان في مواجهة مشكلة تلوث مدينتهم نجد أن أغلبية المبحوثين يرون أن الأسلوب الأمثل هو أن كل شخص يهتم بمحيطه وهو في الحقيقة أحد المساهمات الجادة ، حيث انه في حالة تعميم هذا العمل على جميع المدينة فسيكون له اثر على سلامة ونظافة بيئة المدينة . كما يوجد من المبحوثين من يرى أن العمل الجماعي يمكن من خلاله مساهمة السكان في تحسين بيئتهم،وهو تأكيد على أن الكثير من المشكلات في المدينة تتجاوز قدرة الفرد ومنه فان العمل الجماعي كفيل بمعالجتها إلى حد ما.

في حين نجد أن 11 من المبحوثين يرون أن دور السكان محدود في معالجة اغلب المشكلات القائمة في المدينة وهذا يتطلب تدخل السلطات المحلية في معالجتها. ولهذا يجب الضغط عليهم لأجل معالجتها .

في حين نجد نسبة 1.36% من المبحوثين يؤكدون على ضرورة التعاون بين السكان والسلطات المهتمة بالبيئة في المدينة ، و هذه النسبة لها دلالتها في الواقع الحضري ،حيث تبين عدم التنسيق بين السكان والمؤسسات المكلفة بالبيئة في المدينة.

جدول رقم : 29 ضبط سلوك السكان نحو محيطهم

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
التربية	138	93.87
القانون	9	6.12
المجموع	147	100

صحيح أنه في المجتمعات الحضرية تضعف أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي والمتمثلة أساسا في التربية والقيم والعادات وتحل محلها أساليب الضبط الرسمي والقائمة على القانون والأجهزة الرقابية ، غير أنه وتحليلا للبيانات الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين والمتعلقة بكيفية ضبط سلوك السكان في تعاملهم مع محيطهم نجد أن 93.87% يرون أن التربية هي الأساس الذي يمكن من خلاله ضبط سلوك السكان ، في حين جاءت نسبة 6.12 %من المبحوثين ترى أن القانون هو الأساس الذي يمكن من خلاله ضبط سلوك الأفراد.

وبتحليل هذه النتائج نجد أن المبحوثين، يؤكدون على الرادع الذاتي الذي هو أساس السلوكيات والممارسات التي يتعامل بها السكان مع بيئتهم ومحيطهم وقد جاءت النسبة التي تؤكد على دور القانون ضعيفة ولها دلالتها في الواقع الحضري، كون من الصعب وضع رقيب على كل فرد في المجتمع الحضري،كما أن عدم فاعلية هذه القوانين على ارض الواقع تصبح ليس لها أي قيمة عمليا.

جدول رقم (30) : أساليب توعية و تحسيس السكان بأخطار التلوث.

العينة / الاحتمالات		التكـــــرار	النسبـــة %
الأسرة		49	33.33
المؤسسات التعليمية		26	17.86
وسائل الإعلام		5	3.4
المسجد		61	41.49
أخرى	اللافتات	4	2.72
أخرى	أيام تحسيسية	2	1.36
المجموع		147	% 100

من خلال البيانات المستقاة من المبحوثين في الجدول رقم نجد أن النسبة الأكبر من المبحوثين % 41.49 ترى أن المسجد هو المؤسسة الاجتماعية المثلى لنشر الوعي وتحسيس السكان بأخطار التلوث في حين يرى 49 من المبحوثين وبنسبة 33.33% أن الأسرة هي احد أهم الوسائل التي من خلالها يمكن تحسيس السكان في حين نجد اضعف نسبة والمقدرة بـ 3.4 % تؤكد على أهمية وسائل الإعلام .أما فيما يخص أسباب أخرى فقد أشار المبحوثين إلى أساليب أخرى والمتمثلة خصوصا في وضع اللافتا ت في الأحياء السكنية والأماكن العامة أو من خلال تنظيم أيام تحسيسية يقوم بها المعنيون بالبيئة .

وبتحليل هذه النتائج نجد أن أغلبية أفراد العينة يركزون على دور المسجد وفي ذالك إشارة على الجانب الأخلاقي والروحي والذي له تأثير كبير على سلوكيات الأفراد كما ان المسجد يضم مختلف فئات وشرائح المجتمع .

وهذا لا ينفي دور العوامل أخرى على غرار الأسرة والمؤسسات التعليمية والتي يكو ن تاثيرها اكبر على النشا ومن ثم فان الهدف الأساسي منها هو إنشاء جيل له الاستعداد والوعي للمحافظة على البيئة والمحيط.

ولا يمكننا نفي دور وسائل الإعلام، وهذا ما أشار إليه المبحوثين وبنسبة 3.4% .غير أن تأثيرها، يبقى محدود بسبب عدم وجود وسائل إعلامية محلية، التي تهتم بمشاكل المجتمع المحلي

الجدول رقم 31: العلاقة بين الجيران

العينـــــة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
حسنة	69	46.93
متوسطة	56	38.09
ضعيفة	22	14.9
المجموع	147	100

عادة ما تكون العلاقات الاجتماعية بين السكان في المدن الكبيرة والجديدة تتسم بالسطحية والنفعية غير أن المدينة محل الدراسة ونظرا لكونها مدينة صغيرة فان العلاقات الاجتماعية ،حسنة على العموم.

فمن خلال البيانات المستقاة من المبحوثين نجد أن 46.93 % يرون أن العلاقات بين الجيران حسنة، في حين يرى 38.09 % بأنها متوسطة ومن خلال النسبتين السابقتين ،نجد أن الرابطة الوجدانية بين السكان مازالت حاضرة . وهذا على خلاف ما جاء به 22 من المبحوثين وبنسبة 14.9 % من العينة الذين يرون أن العلاقات بين الجيران ضعيفة ،وهذا مرده في الأساس إلى الهجرة الداخلية والسكان الجدد في المدينة وما له من اثر على الاستقرار في العلاقات بين الجيران وصعوبة اندماجهم مع بقية السكان، كما نجد أن هذه الفئة من السكان لا يعرفون بعضهم إلا معرفة سطحية .

وهذه النسبة لها دلالتها فيما يخص ارتباطهم بالمجتمع المحلي والاهتمام بمشكلاته المختلفة ومنها مشكلة تلوث البيئة الحضرية.

جدول رقم 32: التعاون بين الجيران

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	119	80.09
لا	28	19.04
المجموع	147	100

تشير الدلائل الاحصائية الواردة في الجدول عن مدى التعاون بين الجيران أن هناك نسبة80.09 % من المبحوثين يؤكدون على التعاون بينهم ويرجع ذالك إلى العلاقات الاجتماعية الحسنة بينهم ،وهذا ما اشرنا اليه سابقا .

وهذا تأكيد على أن علاقات الجيرة الحسنـة والقرابـة، لها دور كبير في تض،امن وتعاون الجيران.

في حين نجد أن 28 من المبحوثين وبنسبة 19.04% يرون أن ليس هناك تعاون بينهم وهي نسبة معتبرة لها علاقة ارتباطية بمدة المساهمة والتعاون في حل المشكلات بين الجيران وخاصة المشكلات البيئية في الوسط الحضري، ونجد هذه الفئة أكثر انتشار في الأحياء الجديدة، حيث أن تماسك العلاقات الاجتماعية وتعاون السكان فيما بينهم، له علاقة بالعمر الزمني لمدة السكن في الحي.

الجدول رقم 33: رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ نعم عن طبيعة هذا التعاون

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
اثناء المحن	31	26.05
مساعدة مادية	13	10.92
قضاء بعض الحاجات	75	63.02
المجموع	119	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين، نجد أن تعاون الجيران لا يرتط بشيء محدد بعينه وبذلك يتم تقديم المساعدة عند الحاجة ، وهذا ما أشار إليه المبحوثين وبنسبة 63.02% والمتمثل في قضاء بعض الحاجات المختلفة .

كما أن من المبحوثين من يرى، أن التعاون يكون أثناء المحن وخاصة في المصائب وهذا أمر إنساني لابد منه، مهما كانت طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم، حتى ولو كانت ضعيفة.

جدول رقم 34 : تعاون السكان في حل بعض مشاكلهم البيئية .

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	50	34.01
لا	97	65.78
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول، نجد أن 97 من المبحوثين وبنسبة 65.78%، يرون أن ليس هناك تعاون بين السكان، في حل المشكلات البيئية الموجودة في المدينة.

ويتبين لنا انه رغم انتشار قيم التضامن والتعاون وسط مجتمع البحث وهذا ما اشرنا اليه سابقا غير انه وحسب المعطيات المستقاة من المبحوثين نجد أن التعاون يقتصر على المشكلات الاجتماعية ،.وتكون ضعيفة، كلما ارتبطت بالمجال العام في الوسط الحضري.

ورغم أن نسبة 34.10% يرون أن هناك تعاون بينهم، في حل بعض المشكلات وهذا على خلاف ما جاء سابقا ،وهم بذالك يشيرون إلى بعض المساهمات الظرفية والغير مستمرة والتي تبقى غير كافية وغير مؤثرة على تغيير الواقع الايكولوجي المتدهور في المدينة.

وعلى هذا الأساس يتضح أن تعاون سكان المدينة والمساهمة في حل بعض مشكلاتهم البيئية يبقى ضعيف جدا ومحدود.

جدول رقم 35: رأي المبحوثين الذين أجابو ا بـ نعم عن طبيعة هذا التعاون

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
تنظيف الحي	46	92
غرس الاشجار	4	8
الاعتناء بالمساحات الخضراء	0	0
المجموع	50	100

توضح البيانات الكمية الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين أن تعاون السكان يقتصر في غالب الأحيان على تنظيف الحي.وهذا ما أكده المبحوثون وبنسبة 92.%

ورغم أهمية هذه المساهمة، غير أنها تبقى غير كافية ومحدودة، بسبب ضرفيتها وعدم استمرارها كون النفايات وخاصة النفايات الحضرية، يشترك في طرحها جميع أفراد المجتمع الحضري وذالك يوميا وبصورة متكررة .

كما أن مساهمة السكان في حماية والاعتناء بالمساحات الخضراء جاء منعدما وهذه النسبة لها دلالتها في الواقع الايكولوجي في المدينة و هذا ما اشرنا اليه سابقا وذالك بقلة المساحات الخضراء وانعدامها في الكثير من الاحياء والمناطق في المدينة.

جدول رقم 36: رأي المبحوثين الذين أجابو بـ لا عن سبب عدم التعاون بين االجيران

العينة / السبب	التكرار	النسبة %
ضعف العلاقات الاجتماعية	13	13.04
صعوبة اجتماع السكان	23	23.71
عدم وجود لجان في الحي	16	16.49
عدم الاهتمام بالعمل التطوعي	45	46.39
المجموع	97	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين نجد أن احد الأسباب الرئيسية في عدم مساهمة وتعاون السكان في حل مشكلاتهم البيئية يعود إلى عدم الاهتمام بالعمل التطوعي، وهذا ما أشار إليه المبحوثين وبنسبة 46.39 % والذي أكده المخطط الوطني للأعمال من اجل التنمية المستدامة في الجزائر والذي يؤكد على تراجع الرغبة الجماهيرية في التطوع.

هذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى المذكورة في الجدول والتي تعتبر من الأسباب التي تعيق تعاون السكان في حماية والمساهمة في معالجة مشاكلهم البيئية ،وهذا راجع بالأساس إلى العيش والسكن في المدينة وهو ما يطلق عليه في علم الاجتماع بثقافة المدينة والتي تتميز بضعف العلاقات الاجتماعية وتقسيم العمل والتباعد الوجداني رغم التقارب المكاني .

جدول رقم 37 : يوضح الانتساب إلى الجمعيات .

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
منتسب	11	7.48
غير منتسب	136	92.51
المجموع	147	100

تعتبر الجمعيات إحدى سمات تنظيم المجتمع ،التي تعمل على المساهمة في حل والتنبيه إلى المشكلات القائمة في المجتمع .ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نجد أن أغلبية أفراد العينة وبنسبة 92.51% غير منتسبين لأي جمعية في المدينة رغم أن النسبة الكبرى من العينة هي من الشباب ،في حين صرح 11 من المبحوثين وبنسبة 7.48% بانتسابهم إلى إحدى الجمعيات المتواجدة في المدينة.وعند النظر إلى العمل الجمعوي في المدينة نجد غياب شبه تام واقتصاره على فئات معينة من المجتمع وذالك نظرا إلى أن اغلب الجمعيات غير مسموع بها لدى السكان وهذا ما يجعل الانتساب إليها ضعيفا. كما أن الكثير من الجمعيات، ليس لها عمل على ارض الواقع وبهذا يصبح وجودها من عدمه سواء.

جدول رقم 38: نوع الجمعيات بالنسبة للمنتسبين

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
جمعية ثقافية	7	63.6
جمعية رياضية	4	36.3
جمعية بيئية	0	0
المجموع	11	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين نجد 7من المبحوثين وبنسبة 63.6 % من أفراد العينة المنتسبين إلى الجمعيات هم أعضاء في جمعيات ثقافية ورغم أهمية هذا النوع من الجمعيات في المجتمع وسعيها كخدمة أفراد المجتمع غير أن توجه الكثير منها إلى خدمة أعضاءها ،يؤثر على مصداقيتها في الوسط الحضري،وهذا ما ينطبق على الجمعيات الرياضية كذالك.

في حين نجد غياب تام إلى المنتسبين إلى الجمعيات البيئية وهو دليل على عدم الاهتمام بالمجال البيئي وذالك كون العمل في هذا المجال يتطلب العمل الميداني المستمر والنزول إلى الميدان لأجل المساهمة في تغيير الواقع البيئي للمدينة بالإضافة إلى توعية المواطنين بهذه القضايا على خلاف الجمعيات الأخرى ،التي يغلب عليها الطابع الترفيهي التثقيفي.

جدول رقم 39 :تواجد الجمعيات البيئية في المدينة

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	0	0
لا	147	100
المجموع	147	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتبن لنا أن كل المبحوثين وبنسبة 100% يؤكدون على عدم وجود أي جمعية تهتم بالبيئة والمشكلات البيئية القائمة في الوسط الحضري

وبتحليل هذه النتائج نلاحظ غياب العمل الجمعوي في مجال البيئة ،فرغم ظهور الجمعيات ذات طابع بيئي جديدة نسبيا في المجتمع الجزائري ولها إشكالات فيما يخص تمويلها ، غير أن هذا لا يبرر عزوف أفراد المجتمع عن تنظيم وتأسيس مثل هذه الجمعيات ،لما لها من أهمية في المساهمة في تغيير الواقع الايكولوجي للمدينة ، وهو دليل على غياب الثقافة البيئية في الوسط الجمعوي.

جدول رقم 40: سبب عدم وجود الجمعيات البيئية

العينة / السبب	التكرار	النسبة %
عدم الرغبة في العمل الجمعوي	129	87.75
حداثة ظهور الجمعيات البيئية	0	0
اهتمام الجمعيات بمجالات اخرى	18	12.24
المجموع	147	100

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول يتبين لنا ان السبب الرئيسي في عدم وجود جمعيات بيئية في المدينة هو عدم الرغبة في العمل الجمعوي وهذا ما اشرنا إليه سابقا وأكده

المخطط الوطني للأعمال من اجل التنمية المستدامة في الجزائر على ان نسبة المشاركة الجمعوية في تراجع وذالك رغم وجود الكثير من الجمعيات البيئية في المدن الكبرى .
كما يرجع اهتمام هذا النوع من الجمعيات إلى اهتمام أفراد المجتمع والوسط الجمعوي بمجالات أخرى وهذا ما أكده المبحوثين وبنسبة 12.26%.

جدول رقم 41 : الفائدة من العمل الجمعوي

العينة / الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	81	55.10
لا	66	44.89
المجموع	147	100

اشرنا سابقا أن أفراد المجتمع وخاصة في المجتمع الحضري يتجهون إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات ومنظمات لأجل تحقيق أهدافهم المشتركة وان بروز الجمعيات والجمعيات البيئية على وجه الخصوص لها دور كبير سواء في المجال التحسيسي أو العمل التطوعي الميداني لمواجهة مختلف المشكلات القائمة في المدينة .
وبتحليلنا للنتائج المستقاة من المبحوثين نجد أن نسبة 55.10% منهم تؤكد على هذا الدور وهنا يتضح أن شريحة واسعة من السكان تدرك أهمية الجمعيات والعمل الجمعوي وهذا على خلاف ما جاء سابقا عن نسبة الانتساب إلى الجمعيات وهذا يشير إلى أن الوعي بأهمية الجمعيات لا يعني بالضرورة المشاركة والانتساب إليها ،وذالك مرده إلى العديد من الاعتبارات.

الجدول رقم 42: سبب عدم الفائدة من العمل الجمعوي حسب المبحوثين الذين أجابو ا بـ لا

العينة / السبب	التكرار	النسبة %
ليس لها عمل على ارض الواقع	9	13.63
عملها مناسباتي وغير مستمر	12	18.18
تهتم بالمصالح الشخصية لأعضائها	45	68.18
المجموع	66	100

من خلال البيانات الواردة في الجدول والمستقاة من المبحوثين الذين يرون انه ليس هناك فائدة من العمل الجمعوي نجد أغلب المبحوثين وبنسبة 44.73 يرون أن الجمعيات الموجودة تهتم بالمصالح الشخصية لإفرادها وهذا ما يعطي انطباع سيء عن الجمعيات .

كما نجد الكثير من أفراد العينة، يرو ن انه لا توجد فائدة من الجمعيات كون الكثير منها لا نسمع بهم إلا في المناسبات والأعياد الوطنية، وذالك في أحسن الأحوال.

وعلى هذا الأساس نجد أن الممارسات السلبية للجمعيات في المجتمع الحضري أحد الأسباب في عزوف مختلف شرائح المجتمع عن الانتساب إليها.

ثانيا : نتائج الدراسة:

يعتبر الوصول إلى مرحلة النتائج هو ثمرة أي دراسة وهي بمثابة مرحلة تهدف إلى ربط الجانب الميداني للدراسة بجانبها النظري .

ومن خلال تحليل المعطيات الميدانية انتهت الدراسة إلى استنتاجات عامة وحقائق علمية موضوعية وهي إجابة على تساؤلات الإشكالية المطروحة وتتمثل في :

أ-الخصائص العامة للعينة:

من خلال البيانات المتحصل عليها في هذه الدراسة فيما يخص الخصائص العامة للعينة يتبين أنها تتميز بــ:

- تشمل مختلف الفئات العمرية لمجتمع الدراسة ممثلة في :

* الجيل الأقل من 40 سنة وهو الجيل الأكثر تفاعل مع الواقع الاجتماعي والبيئي للمدينة

*الجيل الأكبر من 40 سنة وهو الجيل الأكثر خبرة في الحياة .

- المستوى التعليمي المتوسط وهو احد مؤشرات عن المستوى الثقافي المتوسط

- اختلاف في المستوى المعيشي والذي يعبر عن الطبقات الاجتماعية الموجودة في المدينة

- أغلب سكان المدينة هم من المولودين بها وهو ما يجعلهم أكثر ارتباط وإنتماء لها.

ب- النتائج الخاصة بالتساؤل الفرعي الأول:

والذي مفاده ما هي أبرز مظاهر التلوث في منطقة البحث ومن المسئول عن ذالك؟

وقد خلصت الدراسة من خلال البيانات المستقاة من المبحوثين أن البيئة الحضرية تعاني من العديد من المشكلات البيئية والتي مست الماء والهواء والمحيط، ورغم اختلاف مظاهر التلوث من منطقة إلى أخرى في المدينة غير انه ومن خلال المبحوثين وملاحظتنا للواقع البيئي للمدينة نجد أن الأرصفة والطرقات بالإضافة إلى المساحات العامة هي الأكثر تدهورا وهذا على خلاف المجال الخاص والمتمثل في المسكن ومحيطه والذي هو في حالة جيدة نسبيا ، وهذا ما أكده المبحوثين في الجدول رقم 12.

كما هناك تنوع في مصادر التلوث في منطقة البحث سواء نفايات السكان ونفايات التجار والحرفيين أو تدهور وهشاشة البنية التحتية والمتمثلة أساسا في شبكة المياه والصرف الصحي .

وكذلك التلوث الناجم عن المحاجر المجاورة للمدينة والتي تؤثر ولو بنسبة قليلة على السكان المجاورين لها ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة تربيف المدينة وخاصة فيما يخص نفايات المواشي المتواجدة على أطراف المدينة ، وهذا ما نجده من خلال الجداول المستقاة من المبحوثين في الجدول رقم 8 .

ومن مظاهر التدهور في المدينة كذلك، ما يعرف بالتلوث البصري، حيث رغم وجود العديد من الأحياء الجديدة والمتمثلة خاصة في العمارات والبناءات الفردية والتحصيصات، والتي هي جيدة نسبيا، إلا أن هناك العديد من المناطق والأحياء ،التي تعاني من الاكتظاظ والتداخل في البنايات، خاصة في الأحياء العشوائية والتي أنشئت أصلا في مناطق هشة ،بدون تخطيط وفي غياب القانون وهذا ما أكده المبحوثين وبنسبة 39.46% .

كما يتضح كذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 10 أن المدينة تعاني من نقصا فادحا في المساحات الخضراء فلولا بعض المساحات والحدائق الجوارية في بعض الأحياء الجديدة ووسط المدينة ،لكان هناك غياب تام للمساحات الخضراء وهذا ما أكده المبحوثون وبنسبة 82.31 % . وهذا مرده في الأساس إلى عدم الاهتمام بها وعدم وضعها في مخطط استغلال الأرض في السنوات الماضية وهذا ما يوضحه الجدول رقم 10 .

كل هذه العوامل ومظاهر التلوث والتدهور في المدينة أدت بشعور السكا ن بعدم الرضا عن الحالة البيئية للمدينة وهذا ما أكده المبحوثون وبنسبة 78.91 % وهو دليل على مدى وعي وإدراك السكان للأوضاع السيئة التي يعيشون فيها .

أما فيما يخص الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور في المدينة، فيتضح من خلال الجدول رقم 13 أن هناك عدة عوامل وأسباب تشترك جميعها في هذا التدهور ولو بنسب متفاوتة ،حيث يرى أغلب المبحوثين وبنسبة 43.53 % أن السبب الرئيسي في تدهور المدينة هو تدني مستوى الخدمات وهو تأكيد من قبل السكان على إلقاء اللوم على البلدية ومؤسساتها كونها المسئول الاجتماعي والإداري ،على تقديم الخدمات للسكان ومنها حماية البيئة الحضرية ، غير أن هذا لا ينفي أن السكان هم ،كذلك احد الأسباب في تلوث البيئة الحضرية وهذا ما أشار إليه المبحوثون وبنسبة 33.33 % .

ورغم اختلاف وتنوع الأسباب لحدوث هذه الظاهرة إلا انه يمكن القول أن لكل طرف جانب من المسئولية سواء السلطات المحلية بمختلف مؤسساتها وأجهزتها أو السكان بمختلف شرائحهم وطبقاتهم الاجتماعية.

ورغم التلوث والتدهور الذي تعاني منه بيئة المدينة فان اغلب المبحوثين وبنسبة 66.66% يرون أن هناك تحسن في حالة المدينة مقارنة بالسنوات السابقة وهو تأكيد من قبل السكان على أن الظروف البيئية التي كانوا يعيشون فيها سابقا ،أسوا من الظروف الحالية ، ويرجع التحسن إلى اهتمام السلطات المحلية بهذا الجانب وهذا ما أكده المبحوثون وبنسبة 72.4 % ، وهذا تأكيد على أن البلدية ومؤسساتها وبما تملكه من موارد مادية وبشرية لها دور فعال في حماية البيئة الحضرية بشرط أن يساندها وعي ومساهمة من قبل السكان .

جـ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثاني :

والذي مفاده : كيف يتعامل السكان مع تلوث بيئتهم الحضرية ؟

وقد توصلت الدراسة من خلال البيانات المتحصل عليها ميدانيا أن السكان على وعي وإدراك بالمشكلات المختلفة التي سببها تلوث البيئة الحضرية ،و يتضح هذا من خلال البيانات الواردة في الجدول 17 حيث أشار المبحوثين وبنسب مختلفة إلى المشكلات المتعددة سواء تشويه جمال المدينة بنسبة 53.74% أو التأثير على الصحة العامة للسكان بنسبة 38.1% بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى التوتر والقلق وذلك بنسبة 8.16% ،وقد جاءت نسبة تشويه جمال المدينة مرتفعة كون اغلب المشكلات بعيدة عن المسكن ومحيطه وهذا ما أدى بالكثير من المبحوثين بالاعتقاد بأنها لا تمس صحتهم مباشرة وهو دليل غياب الوعي والثقافة الصحية .

ومن خلال ما جا ء سابقا وتأكيدنا على أن البيئة الحضرية تعاني من العديد من المشكلات خاصة التي تمس المجال العام، نجد أن سلوكيات السكان وممارساتهم تجاه هذه المشكلات تختلف من شخص إلى آخر ، حيث أشار المبحوثون في الجدول رقم 16 وبنسبة 40.13% أنهم لا يهتمون إلا بالمشاكل القريبة من سكناهم ،بمعنى أن اهتمامهم لا يتعدى المجال الخاص بهم ،وليس لهم الاستعداد لمعالجة المشكلات البعيدة عنهم ، ما يعني تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وهو مؤشر على تدني الثقافة البيئية.

ورغم أن الكثير من المشكلات القائمة في المدينة، تتجاوز قدرات السكان، إلا أن الكثير من السكان ابدوا الرغبة في المساهمة في معالجتها ، غير انه يجب التأكيد على أن الرغبة لا تعني بالضرورة المساهمة الفعلية وذلك من منطلق أن الوعي لا يعني السلوك.

كما أشارت البيانات الواردة في الجدول رقم 20 ،على تغلب علاقات الجيرة والصداقة على القيم البيئية وقد أكده المبحوثون وبنسبة 97.3 % من عدم تقديمهم أي شكوى للسلطات المعنية قصد معاقبة المتسبب في تلويث البيئية والمحيط، رغم تأثرهم في الكثير من الأحيان بهذه السلوكيات السلبية .

واحد المؤشرات كذلك على تدني مستوى الثقافة البيئية في الوسط الحضري هو عدم مطالبة السكان بحقهم في العيش في بيئة نظيفة وخالية من التلوث وهذا ما أكده المبحوثون في الجدول رقم 19 وبنسبة 87.07 % وهو دليل كذلك على لامبالاة السكان من جهة والقطيعة الموجودة بين السكان والسلطات المحلية من جهة ثانية .

كما أظهرت نتائج الجدول رقم 22 أن 46.93 % من أفراد العينة ارجعوا سبب تلويث السكان لمحيطهم إلى غياب التربية و 31.9 إلى اللامبالاة، هذا يعني أن السبب الرئيسي للسلوكيات السلبية هو غياب الثقافة البيئية .

ورغم تأكيد بعض من أفراد العينة على ضرورة تفعيل القوانين لأجل ضبط السلوك السلبي نجاه المحيط غير أن اغلب المبحوثون يرون أن التربية هي الأسلوب الأمثل الذي يمكن من خلاله وقف هذه الممارسات غير اللائقة تجاه البيئة والمحيط ، وقد أكده المبحوثون في الجدول رقم 29 وبنسبة 93.87 % .

ولأجل تحسيس السكان بخطورة الممارسات والسلوكيات السلبية أشار المبحوثون بان اغلب مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها دور في نشر وترسيخ الثقافة البيئية لمختلف شرائح المجتمع.

ورغم مساهمة جميع هذه المؤسسات في تحسيس السكان غير أن المبحوثين ركزوا على مؤسستين رئيسيتين ،تتمثل الأولى في المسجد وهو تأكيد على أن الجانب الروحي والأخلاقي احد الركائز الأساسية في ضبط السلوكيات السلبية، كما أشاروا إلى الأسرة وذلك بالتركيز على النشء لأجل خلق جيل واع يهتم ببيئته ومحيطه.

نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثالث :

والذي مفـاده هل يتعـاون السكــان في التقليل من أثار التلوث في منطقــة البحث ؟ وما طبيعة هذا التعاون؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن تعاون السكان في حل مختلف مشاكلهم مرده إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم ،فمن خلال البيانات المستقاة من المبحوثين نجد أن العلاقة بين الجيران حسنة وهو دليل على الترابط الوجداني بينهم وهذا ما أكده المبحوثون في الجدول رقم 31 وبنسبة 46.93 % على انها حسنة و 38.09 متوسطة ، وذالك خلاف المدن الكبيرة والجديدة التي تتسم العلاقا ت الاجتماعية بين السكان فيها بالسطحية والنفعية.

غير أن هذا لا يشمل كل سكان المدينة فيوجد من المبحوثين من يرى أن العلاقات ضعيفة ويعود سبب ذالك إلى الهجرة الداخلية والوافدون الجدد إلى المدينة ، حيث يصعب اندماجهم الاجتماعي بسهولة وذالك يتطلب وقت ، كون العلاقات الاجتماعية لها علاقة بمدة السكن في المدينة .

وهذه النسبة والمقدرة بـ 14.96 % لها دلالتها فيما يخص الاهتمام بمشكلات المجتمع المحلي ومدى المساهمة والمشاركة في حلها .

وكما ذكرنا سابقا وبحكم علاقات الجيرة والقرابة التي تربط بين السكان أدى ذالك إلى التعاون بينهم وهذا ما أشار إليه المبحوثون في الجدول رقم 32 وبنسبة 80.9 % خاصة فيما يتعلق بالحاجات الاجتماعية و الاقتصادية ولا يقتصر التعاون أثناء المحن .

غير أن التعاون بين الجيران يبقى نسبي ولا يعبر عن كل سكان المدينة، حيث يرى 28 من المبحوثين وبنسبة 19.04 % انه ليس هناك تعاون بينهم وهي نسبة لها دلالتها بمدى المساهمة في حل مختلف المشاكل التي تواجه السكان ، ونجد هذه الفئة أكثر انتشارا في الأحياء الجديدة التي تكون فيها العلاقات الاجتماعية ضعيفة بسبب مدة السكن في الحي وهو ما يؤثر سلبيا على قيم التعاون والتضامن بينهم، كما لها اثر على سلوك الأفراد تجاه محيطهم.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 34 والمتعلقة بمدى تعاون السكان في حل بعض مشاكلهم البيئية نجد نسبة 34.01 % تؤكد على وجود تعاون بينهم ويتمثل أساسا في تنظيف المحيط والذي أشار إليــه المبحوثون بنسبة 92 % من المجموع الجزئي في حين نجد نسبــة

65.78 ترى انه لا يوجد تعاون بينهم على خلاف ما جاء في الجدول رقم 32 أين أكد المبحوثون على قيم التعاون والتضامن بينهم ، وهذا ما يوضح أن التعاون بين الجيران يقتصر في أغلب الحالات على المشكلات الاجتماعية كما نجدها لا تخرج عن نطاق الإطار الجواري والقرابي بينهم.

كما تكون قيم التعاون بينهم ضعيفة ،كذلك كلما ارتبطت بالمجال العام في المدينة و هذا يرجع إلى العديد من العوامل أبرزها عدم الاهتمام بالعمل التطوعي ،وهو ما أشار إليه المبحوثون بنسبة 46.39 % من المجموع الجزئي ، إضافة على صعوبة اجتماع السكان وعدم وجود لجان في الحي يمكنها تنظيم حملات تطوعية لأجل معالجة بعض المشكلات القائمة .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم 37 مدى اهتمام السكان بالعمل الجمعوي والذي يعد احد الأساليب التي يلجا إليها السكان لتنظيم أنفسهم ،كما لها دور ومساهمة في معالجة العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع .

حيث نجد نسبة 92.51 % من المبحوثين غير منتسبين لأي جمعية في المدينة وهو دليل على ضعف العمل الجمعوي وحتى المنتسبين والمقدرة نسبتهم بـ 7.48% يقتصر اهتمامهم على المجالات الثقافية والرياضية .

أما فيما يخص الجمعيات البيئية، فقد أكد المبحوثون وبنسبة 100 % بأنه ليس لهم علم بوجود جمعيات بيئية في المدينة ، ويرجعون ذالك إلى عدم الاهتما م والرغبة في العمل الجمعوي وذلك بنسبة 87 % من المجموع الجزئي.

ورغم وجود فئة كبيرة من السكان تؤكد على أهمية العمل الجمعوي وهذا ما شار إليه المبحوثون وبنسبة 55.10 % إلا أنه لا يعني الانتساب والمشاركة فيها .

في حين نجد نسبة 44.89 ترى انه ليس هناك أي فائدة من الجمعيات وخاصة البيئية منها بسبب أن اغلب أعضاء هذه الجمعيات يهتمون بمصالحهم الخاصة وهذا ما أشار إليه المبحوثون وبنسبة 44.73 % من المجموع الجزئي .

إضافة إلى عدة عوامل أخرى، كعدم وجودها على ارض الواقع ويقتصر دورها غالبا في المناسبات والأعياد الوطنية.

النتيجــة العامــــــة:

بعد عرض نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية تبين أن الواقع الايكولوجي للمدينة يعاني من مختلف مظاهر التلوث وذالك بفعل العديد من العوامل.

ورغم أن البيئة الحضرية تعاني من العديد من المشكلات البيئية كغياب المساحات الخضراء وكثافة وتداخل البنايات بسب سوء التخطيط العمراني ، إلا أن أحد ابرز مشكلة نعاني منها البيئة الحضرية، هي النفايات الحضرية وهذا تأكيد على أن السكان هم احد الأسباب المباشرة لتلوث بيئة المدينة والوسط الحضري ،وهذا مرده في الأساس إلى غياب الوعي والثقافة البيئية لإفراد المجتمع الحضري، حيث أصبح السكان جزء من المشكلة بدلا أن يكونوا جزء من الحل.

ورغم إدراك مختلف أفراد المجتمع للأخطار التي يسببها تلوث البيئة الحضرية، سوا ء فيما يخص التأثير على الصحة العامة للسكان أو تشويه القيم الجمالية والحضارية للمدينة، غي ر أن سلوكيات وممارسات الكثير منهم، لم ترتقي إلى مستو ى هذا الوعي والإدراك.

حيث أن ما نلاحظه من تدهور وتلوث للمحيط وما نشاهده من ممارسات غير اللائقة وسلوكيات سلبية تجاه البيئة والمحيط ،له اثر كبير في تدهور وتلوث البيئة الحضرية وهذا نتيجة غياب التربية البيئية واللامبالا ة لدى الكثير من فئات وشرائح المجتمع.

أما فيما يخص مساهمة السكان في معالجة المشكلات البيئية القائمة ومواجهة التلوث الذي تعاني منه البيئة الحضرية، فمن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبين أن دور السكان لا يتعدى مجالهم الخاص وبذلك تغليب المصلحة الشخصي ة على المصلحة العامة .

وصحيح أن الكثير من المشكلات تتعدى قدرات السكان وهي من مسؤوليات السلطة المحلية ومؤسساتها والتي تعتبر المسئول الأول على معالجة هذه المشكلات، غير أن هذا لا يبرر سلبية السكان اتجاه هذه المشكلات واعتمادهم الكلي في مواجهة التلوث على السلطات المحلية.

و من بين أهم المؤشرات على السلبي ة الاجتماعية للسكان اتجاه المشكلات البيئية التي يعانون منها، اهتمامهم بالسكن ومحيطه على حساب المساحات والمجال العام في المدينة، بالإضافة إلى عدم مطالبتهم للسلطات المحلية بتحسين ظروفهم البيئية، رغم أنها حق من الحقوق التي يجب على السلطات أن تكفلها لهم ،

كما نجد غياب تام، لتعاون السكان في معالجة وحل المشكلات سواء التعاون التلقائي القائم

بين الجيران أو التعـــاون المنظـــم في إطــــار الجمعيات والحركات البيئية، ورغم وجود بعض المبادرات، في حل هذه المشكلات ومواجهة التلوث لدى بعض أفراد المجتمع الحضري، غير أن ظرفيتها وعدم استمرارها، يجعلها غير كافية وغير مؤثرة في تغيير الواقع البيئي للمدينة. .

وعلى هذا الأساس، يتضح لنا أن مساهمة السكان في حماية بيئتهم الحضرية ومعالجة المشكلات القائمة، ضعيف ومحدود جدا ،خاصة فيما يتعلق بالمجال العام.سواء كأفراد أو جماعات .

ومن هذا المنطلق، يتأكد لنا ،أن حماية البيئة الحضرية ،ومواجهة مختلف المشكلات البيئية في الوسط الحضري يتوقف إلى حد بعيد على مدى مساهمة السكان ،في حل هذه المشكلات ،ويتسنى ذالك من خلال نشر وترسيخ ثقافة بيئية بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد التعرف على واقع البيئة الحضرية ودور السكان وأسلوب تعاملهم مع مختلف مظاهر التلوث والتأكيد على أنهم احد أسباب تشكيل هذه المشاكل وأول المتعرضين لتأثيراتها وذالك مرده إلى خلفياتهم الثقافية التي تحدد أسلوب تعاملهم مع مختلف قضاياهم البيئية ،سنحاول في آخر هذه الدراسة إعطاء بعض التوصيات والمقترحات التي تهدف إلى تعديل سلوك أفراد المجتمع الحضري في تعاملهم مع مشكلاتهم البيئية :

1- القيام بحملات التوعية والإرشاد لتحسيس السكان بأخطار التلوث البيئي وحثهم على المساهمة في معالجة مشكلاتهم البيئية قدر المستطاع.

2- فتح المجال أمام الجمعيات البيئية للقيام بدورها في حماية البيئة ونشر الثقافة البيئي ة.

3- التنسيق بين السلطات المحلية والسكان ومحاولة إشراك السكان في وضع الحلول للمشكلات البيئية القائمة.

4- ضرورة وضع سياسة حضرية مستعجلة لمحاصرة مختلف مظاهر التلوث وذالك بمشاركة مختلف الفاعلين في المدينة.

5- ضرورة اهتمام السلطات المركزية بالمدن الصغيرة والداخلية وإمدادها بمختلف الموارد المادية والبشرية.

6- تشديد الرقابة من قبل الجهات المعنية لمنع الإضرار بالبيئة الحضرية .

7- إنشاء مساحات خضراء وحدائق جوارية التي تساهم في تلطيف الجو كما تنقص من توتر وقلق السكان .

8- إزالة الفرو قا ت البيئية بين المناطق في المدينة الواحدة والذي يساهم في ارتباط وانتماء السكان بمدينتهم.

9- تحسين وتنظيم البيئة الحضرية، حتى تصبح باعث على السلوك الايجابي للسكان تجاه بيئتهم.

10- رغم أن مسؤولي ة معالجة المشكلات البيئية في المدينة تقع على السلطات المحلية ،كون اغلب المشكلات تفوق قدرة السكان غير أن هذا لا ينفي دور السكان في المساهمة قدر استطاعتهم وابتعادهم عن السلبية وكأن المشكلات لا تخصهم.

خــــــاتمة :

رغم أن هناك اختلاف وتنوع في مظاهر التلوث وعوامله ،في مختلف المدن الجزائرية وذلك بفعل وتيرة النشاط الاقتصادي والنمو العمراني والسكاني ،غير أنها في مجملها تعان من هذه المشكلة وبما تسببه من خطر على الصحة العامة للسكان وتشويه القيم الجمالية والحضارية للمدينة.

ورغم اهتمام الدولة الجزائرية، خاصة في السنوات القليلة الماضية ،سوءا من قبل السلطة المركزية وعلى رأسها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة أو السلطات المحلية والمتمثلة أساسا في البلدية وأجهزتها، إلا أن الأساليب و الإجراءات المتبعة من قبلها، لم تحقق الأثر المرجو منها وهذا ما يؤكده الواقع الايكولوجي لمختلف المدن الجزائرية.

وهذا مرده أساسا، أن قضية حماية البيئة الحضرية ،هي قضية مجتمعية ،تهتم بها السلطات بمختلف هيئاتها وأجهزتها وكذلك السكان بمختلف شرائحهم وفئاتهم الاجتماعية .

وقد أكدت الدراسة الراهنة رفقة العديد من الدراسات المتخصصة أن أفراد المجتمع ومن خلال سلوكياتهم السلبية وممارساتهم اليومية غير اللائقة، يعد احد الأسباب الرئيسية المساهمة في تدهور البيئة الحضرية ويرجع ذالك إلى غياب الوعي والثقافة البيئية لهم.

وصحيح أن لكل مواطن حق أسسي في محيط سليم وظروف حياتية ملائمة تكفل له صحة جيدة، غير أن ذلك لا ينفي واجبه ومسؤوليته اتجاه المحا فض ة عل بيئته وصيانتها والمشاركة فـــي تحسينها.

ويعد إدراك المواطنين لمشكلاتهم البيئية وأبعادها المختلفة، أحد العناصر الهامة في حمايتها، ويتأتى ذلك من خلال نشر وترسيخ ثقافة بيئية عملية ، بين مختلف شرائح وفئات المجتمع والتي تعمل على تقويم سلوكيات السكان وتحفيزهم للمشاركة في حل المشكلات البيئيـــة القائمة سواء كأفراد أو جماعات ،وهنا تلعب مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الدور الأساسي، في نشر وترسيخ هذه القيم وهذه الثقافة، كي تصبح جزا من أخلاق الإنسان وثقافة المجتمع، وهذا ما يعطي لرجال التربية والإعلام والدين والأخلاق والاجتماع والثقافة

دورا جوهريا في تبيان الأسس القيميــة والثقافيــة والأخلاقية التي يتعين أن يجري في ضوئها التعامل مع البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد، لأجل تحقيق تنميـة حضريـة مستدامـة ،تكفــــل لهم حياة في بيئـة صحية،لهم وللأجيال اللاحقة.

المراجع

فهرس المراجع

- الـــــــــــكتب:

1- ابتسام درويش وصالح وهبي ، التربية لبيئية وافاقها المستقبلية، دار الفكر ،ط 1، دمشق 2003

2- إبراهيم عصمت مطاوع ، التربية البيئية ، دارالعالمية للنشر والتوزيع .دت

3- احمد النكلاوي ، أساليب حماية البيئة العربية من التلوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1، 1999.

4- احمد حسن اللقاني ، فارعه حسن محمد – التربية البيئية واجب ومسؤولية ،عالم الكتيب ، عين شمس ،1999.

5-احمد مدحت إسلام ، التلوث مشكلة العصر ، سلسلة المعارف ، المجلس الوطني للثقافة والأدب ، الكويت، 1990.

6- احمد محمد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، المكتبة لعصرية للنشر والتوزيع، مصر -2007.

7- انتوني غندز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ ، مؤسسة ترجان، عمان، 2005.

8-ايمن سليمان مزاهرة وعلي الشوابكه ،البيئة والمجتمع ، دار الشروق، عمان ، 2003 .

9- ايان سيمونز ،البيئة والإنسان عبر العصور،ترجمة السيد محمد عثمان،عالم المعرفة ،ع222،الكويت ،1990

10- تهاني حسن عبد الحميد الكيال، الثقافة والثقافات الفرعية، دار المعرفة الجامعية ، مصر 1997

11- جمال الدين علي صالح - الإعلام البيئي، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، 2003 .

12- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البيئة والمجتمع ،دراسة في علم اجتماع البيئة ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 2006.

13- حسين عبد الحميد احمد رشوان ،التربية والمجتمع ،المكتب العربي الحديث، مصر ، 2002

14- راتب السعود ،الإنسان والبيئة ،دراسة في التربية البيئية ،دار الحامد ،الاردن، 2007.

15- رجاء وحيد دويدري ،البيئة مفهومها المعاصر وعمقها الفكري التراثي، دار الفكر دمشق ،2004

16- رشاد احمد عبد اللطيف ،البيئة والإنسان ،منضور اجتماعي ،دار الوفاء،الاسكندرية 2007

17- رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني ،البيئة ومشكلاتها ،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، 1979.

18- سامية حسن السعاتي ، الثقافة والشخصية ، دار النهضة العربية ،لبنان ، 1983

19- سامح حسن غرايبية ويحيى فرحان ،المدخل إلى العلوم البيئية ، دار الشروق ،عمان ، 1991.

20- سيد عاشور احمد ،التلوث في الوطن العربي ،واقعه وحلوله ، الشركة الدولية للطباعة ،مصر ،2006.

21- سعدون نجم سلمان الحلبوسي، الفلسفة التربوية للبيئة ، دار الهدى للطباعة ، 2002.

22- السيد عبد العاطي السيد ،الانسان والبيئة ،دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، 1999.

23- السيد عبد العاطي السيد ،علم الاجتماع الحضري مدخل نظري ،ج 1 ،دار المعرفة الجامعية ،2003.

24- صالح وهبي وابتسام درويش، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية ،دار الفكر ،دمشق، 2003 .

25- عبد الرحمان محمد عيسوي ،علم النفس البيئي، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، 1998.

26- عبد الرؤوف الضبع ،علم الاجتماع وقضايا البيئة ،مداخل نظرية ودراسات واقعية ،دار الوفاء ، مصر ،2004.

27- عبد الرؤوف الضبع ،علم الاجتماع الحضري ،قضايا وإشكاليات ،دار الوفاء ،مصر ،2003

28-عبد الله بن جمعان الغامدي ،التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد والمسؤولية عن حماية البيئة،الرياض، 2007.

29- عبد الله محمد عبد الرحمان، دراسا ت في علم الاجتماع، ج 1،دار النهضة العربية بيروت ،2004.

30- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ، البيئة والبعد الإسلامي ،دار الميسرة ،عمان ، 2007

31- عبد المجيد النجار ،قضايا البيئة من منظور إسلامي ،وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ،الدوحة ،1999.

32- عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك ، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية، 2004.

33- علي عبد الرازق الجلبي ،علم الاجتماع الثقافي ، دار المعرفة الجامعية ،السكندرية ،2000.

34- علي محمد المكاوي ، الإنسان والبيئة والصحة ، دراسة في علم الاجتماع ،دار النصر،القاهرة 2005.

35- فليب عطية ، أمراض الفقر ،المشكلات الصحية في العالم الثالث ،عالم المعرفة ،الكويت ،1992.

36- مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ،ترجمة عمر مسقاوي،دار المعرفة الجامعية ، دمشق، 1990.

37- محمد السيد غلاب ، البيئة والمجتمع ، مكتب الاشعاع،مصر ، 1997.

38- محمد السويدي،علم الاجتماع الثقافي ومصطلحا ته ،الدار التونسية ،تونس ، 1991 .

39- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1984.

40- محمد الجوهري ، المدخل إلى الانتروبولوجيا ،دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ،1990.

41- محمد المهدي الشافعي وعدنان ابراهيم احمد ،علم الاجتماع التربوي ،الانساق الاجتماعية التربوية، جامعة سها ليبيا ، 2002.

42- محمد عاطف غيث ،علم الاجتماع الحضري مدخل نضري،دار النهضة بيروت ، 1982.

43- محمد عبد المعبود مرسي ، التفسير الاجتماعي للثقافة ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،1990.

44- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله،تنمية المجتمعات المحلية منظور الخدمة الاجتماعية ،المكتب الجامعي ،الاسكندرية ، 2006.

45- مصطفى الخشاب ،دراسة المجتمع ،مكتبة الانجلومصرية، مصر ، 1974.

46- معن خليل العمر ،التنشئة الاجتماعية ،دار السروق ، عمان ، 2004

47- غريب محمد السيد ،علم الاجتماع الحضري ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، 2006.

48- نظيمة احمد محمود سرحان ،منهاج الخدمة الاجتماعية ، لحماية البيئة من التلوث ،دار الفكر العربي،القاهرة ، 2005.

49- نيقولا تيما شيف ،نظرية علم الاجتماع ،طبيعتها وتطورها ،ترجمة محمود عودة وآخرون ،دار المعارف ،مصر ، 1983.

*- المنشورات والمطبوعات الجامعية:

1- إبراهيم التهامي وآخرون ،التهميش والعنف الحضري ،مخبر الانسان والمدينة ، قسنطينة 2004،

2- حميد خروف وآخرون ،الإشكالات النظرية والواقع ، منشورات جامعة قسنطينة ،قسنطينة 1994،

3- عبد الحميد دليمي ، السيايات الحضرية ،منشورات جامعة قسنطينة ، 2004.

4- عبد الحميد دليمي ،الواقع والظواهر الحضرية ،منشورات جامعة قسنطينة ،فسنطينة ،د،ت

5- مراد زعيمي ،مؤسسات التنشئة الاجتماعية ،منشورات جامعة باجي مختار ،عنابة ، 2002.

6- صالح بن محمد الصغير،الاتجاهات والاطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ،منشورات جامعة الملك سعود ، 2007.

* البحوث والمؤتمرات :

1- رمضان محمد، دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارق ة ،2005.

2- عبد الرؤوف علي حسن وآخرون ،المؤتمر المعماري الدولي السادس ،جامعة أسيوط، 2005.

3- عصام الدين محمد علي ، دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر ،المؤتمر العربي الاقليمي –التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة . 2000.

4- مجموعة من الباحثين ،دراسة تحليلية ،حول التنمية الإسكانية ، المستدامة ،لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف ،ابو ضبي ، 2008.

5- صالح فيلالي ، مجموعة محاضرات، سنة أولى ماجستيرفي علم اجتماع البيئة ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2007.

6- وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ،تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، 2000، الديوان الالماني للتعاون التقني ، 2001.

7- الأمم المتحدة ، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، سبتمبر 2002.

* المجـــــــــــلات والجرائد :

1- محمد بومخلوف ،المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية ،مجلة الباحث الاجتماعي ،عدد . 7،2007.

2- مصطفى بابكر ،السياسات البيئية ،سلسلة تعني بقضايا البيئة بالاقطار العربية ،العدد 25،2004.

3- كمال رزيق ،دور الدولة في حماية البيئة ،مجلة الباحث عدد 5. 2007.

4- عبد الرزاق الزهراني ،ابن خلدون ابرز مفكري العالم ،جريدة الجزيرة، قطر ،عدد209،جويلية ، 2007.

5- سلمان مهنا ،التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة دمشق للعلوم الهندسية العدد الأول ،دمشق، 2009.

6- الجريدة الرسمية ،،قانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة ،عدد 6 ، المؤرخ في 1983/02/05

7- الجريدة الرسمية: قانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة العمومية وترقيتها، عدد 08/المؤرخ في 1985/02/16

8-الجريدة الرسمية،القانون رقم 29/90، المتعلق بالتهيئة والتعمير ، عدد 52، المؤرخ 1990/12/01

9-الجريدة الرسمية: القانون رقم 10/03/ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة عدد43، المؤرخ في 2003/07/19.

*الرسائـــــــــــــــل الجامعية :

1- بن السعدي إسماعيل :الثقافة والعمران ، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة . رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002.

2- ديب بلقاسم ،اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني ،دراسة مقارنة مقارنة بين بسكرة وباتنة رسالة دكتوراه في الهندسةالمعمارية ،شعبة العمران ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2001(غير منشورة)

3- رادف لقمان ،مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية ،بمدينة قسنطينة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007.(غير منشورة)

4- عبلة غربي، التربية البيئية ،في المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة ،جامعة منتوري، قسنطينة ، 2009.(غير منشورة)

5- وناس يحي ،الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام ،جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2007.

* مواقع من الانتـــــرنت:

1-www .science éducation jeeran.com.13h.le15.02.2010

2- www.yannab alhekem.com.22h.le04.12.2009.

3- www.omranet.com.15h.le10.02.2010.

4- www.ahawar.org.2-19h.le20.03.2009.

5- www.dgsn.dz.22h.0-le04.02.2010.

* المراجع باللغة الفرنسية:

1- jean paul boznnet. de la conscience écologique au pratiques .institut d étude politique de gronoble .2007

2- nation unies commission économique pour l Afrique .développement durable en Afrique du nord 2007.

3- plan national pour environnement et développement durable.

Ministre de l aménagement . janvier 2002.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول

دور الثقافـــة البيئيـــة في حماية البيئـــة الحضريـــة

دراسة ميدانيـــة بمدينـــة عين أعبيد

إشراف :

أ- د/ عبد العزيز بودن

إعداد الطالب:

رضوان صالح محمد

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا يجوز استعمالها إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية 2009-2010

أولا: البيانات الشخصية

1- السن:

2- الحالة العائلية: متزوج □ أعزب □

3- المستوى التعليمي: أمي □ يقرا ويكتب□ ابتدائي□ متوسط□
ثانوي□ جامعي □

4 –المهنة ....

5- منذ متى وأنت تسكن في هذه المدينة ؟ ....

- ثانيا: مظاهر تلوث البيئة الحضرية.

6- ما هي ابرز المشاكل التي تعاني منها مدينتك ؟

1- البطالة □
2- الجريمة □
3- الفقر □
4- أزمة السكن □
5- تلوث بيئة المدينة □

7-ما هو مستوى الحالة البيئية لمدينتك ؟:

متدهورة□ حسنة □ جيدة □

8-ما هي مصادر التلوث بمدينتك ؟

- نفايات السكان– □
- نفايات التجار والحرفيين □
- المؤسسات الصناعية □
– تدهور البنية التحتية □

- أخرى

9- هل يعاني الحي الذي تقطن فيه من الاكتظاظ وتداخل البنايات ؟

نعم □ لا □

10-هل توجد مساحات خضراء في حيك ؟

نعم □ لا □

11-إذا كان الجواب نعم كيف هي حالتها:

:

جيدة □ مقبولـة □ سيئــة □

12- ما هي أكثر الأماكن تدهورا في حيك ؟

- محيط المساكن □
- المساحات العامة □
- الأرصفة والطرقات □

13- ما هو سبب تدهور بيئة مدينتك ؟

- تدني مستوى الخدمات □
- غياب الوعي لدى السكان □
- عدم اهتمام السلطات المحلية □
- غياب القانون □

14- هل ترى تحسن في بيئة المدينة مقارنة بالسنوات السابقة ؟

نعم □ لا □

15-إذا كان الجواب نعم هل يعود ذلك إلى :

- اهتمام أكثر من السلطات المحلية ☐
- التزام السكان بالمحافظة على بيئتهم ☐
- تحسن في أداء المؤسسات المهتمة بالبيئة ☐

16- هل أنت راضي عن الواقع البيئي المظهر الجمالي للمدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

- ثالثا: السكان ومشكلة تلوث البيئة الحضرية

17 - ما هي اخطر مشكلة يسببها تلوث المدينة؟
- تؤثر على صحة السكان ☐
- تشوه جمال المدينة ☐
- تؤدي إلى القلق والتوتر ☐
- السخط والاحتجاج ☐

18- ما هو تصرفك تجاه مشكلة التلوث في حيك ؟

اهتم بالمشاكل القريبة من منزلي ☐
ليس مسؤوليتي ☐
أحاول معالجتها قدر المستطاع ☐

19-إذا رأيت احد الأفراد يقوم بتلويث المحيط ماذا تفعل ؟
أتوجه إليه وامنعه ☐
انصحه ☐
أتضمر وانصرف ☐
لا أعيره اهتمام ☐

20-هل سبق وان اشتكيت بأحد الجيران قام بتلويث المحيط ؟

نعم ☐ لا ☐

21- إذا كان الجواب لا لماذا ؟

الحفظ على العلاقة به □

كل شخص مسئول عن أفعاله □

عدم تعريضه للعقوبة □

22-هل سبق وان طالبت المسئولين بتحسين الحالة البيئية لحيك ؟

نعم □ لا □

23-إذا كان الجواب نعم ، هل كانت هناك استجابة ؟

□ لا□

نعم

24- ما هو سبب تلويث السكان لمحيطهم ؟

- غياب التربية □
- عدم الإحساس بخطورة المشكلة □
- اللامبالاة □
- ليس لديهم البديل □

25- هل يساهم السكان بحل بعض مشاكلهم البيئية ؟

نعم □ لا□

26-إذا كان الجواب لا، لماذا ؟:

الاعتياد على هذه الحالة □

قناعتهم بأنها ليست من مهامهم □

ليس لديهم القدرة على حل هذه المشكلات □

27-ما هو الأسلوب الأمثل لمواجهة التلوث في مدينتك ؟

- رفع مستوى وعي السكان □

- تحسين أداء المؤسسات الكلفة بالبيئة □
- تفعيل القوانين □
- تحسين البنية التحتية للمدينة □

28- كيف يمكن للسكان المساهمة في مواجهة تلوث محيطهم ؟

- كل فرد يهتم بمحيطه □
- تفعيل العمل الجماعي للسكان □
- مساعدة المؤسسات المكلفة بالبيئة □

29- كيف يمكن ضبط سلوك السكان نحو محيطهم ؟

بالتربية □

بتطبيق القانون □

اخرى □

30-كيف يمكن توعية و تحسيس السكان بأخطار تلوث المدينة ؟

من خلال :

- الأسرة □
- المؤسسات التعليمية □
- المسجد □
- وسائل الإعلام □
- أخرى □

- رابعا: العمل الجماعي ومواجهة تلوث المدينة.

31- كيف تقيم علاقتك بجيرانك ؟

حسنة □ عادية□ ضعيفة□

32- هل هناك تعاون بين الجيران عند الحاجة ؟

نعم □ لا □

33-إذا كان الجواب نعم فيما يتمثل هذا التعاون؟

- أثناء المحن □
- تقديم مساعدات مادية □
- قضاء بعض الحاجات □

34 - هل يتعاون السكان في حل بعض مشاكلهم البيئية ؟

نعم □ لا □

35-إذا كان الجواب نعم ما طبيعة هذا التعاون ؟

- تنظيف الحي □
- غرس الأشجار □
- تحسين المساحات الخضراء □
- أخرى □

36-إذا كان الجواب لا لماذا؟

- ضعف العلاقات الاجتماعية □
- صعوبة اجتماع السكان □
- عدم وجود لجان الحي □
- عدم الاهتمام بالعمل التطوعي □

37 -هل أنت منخرط في جمعية ما؟.

نعم		لا

38-اذاكان الجواب نعم ما طبيعتها ؟

- جمعية رياضية ☐
- جمعية ثقافية ☐
- جمعية بيئية ☐

39 -هل توجد جمعيات تهتم بالبيئة في مدينتك ؟

نعم ☐		لا ادري☐

40-إذا كان الجواب لا هل يعود ذالك إلى :

عدم الرغبة بالعمل الجمعوي ☐

حداثة ظهور الجمعيات البيئية ☐

اهتمام الجمعيات بمجالات أخرى ☐

41-هل ترى فائدة من العمل الجمعوي ؟

نعم ☐		لا☐

42-إذا كان الجواب لا لماذا ؟

ليس لها عمل على ارض الواقع ☐

عملها مناسباتي وغير مستمر ☐

تهتم بالمصالح الشخصية لاعضائها ☐

فهرس الجـــــــــــداول.

جداول الدراسة: